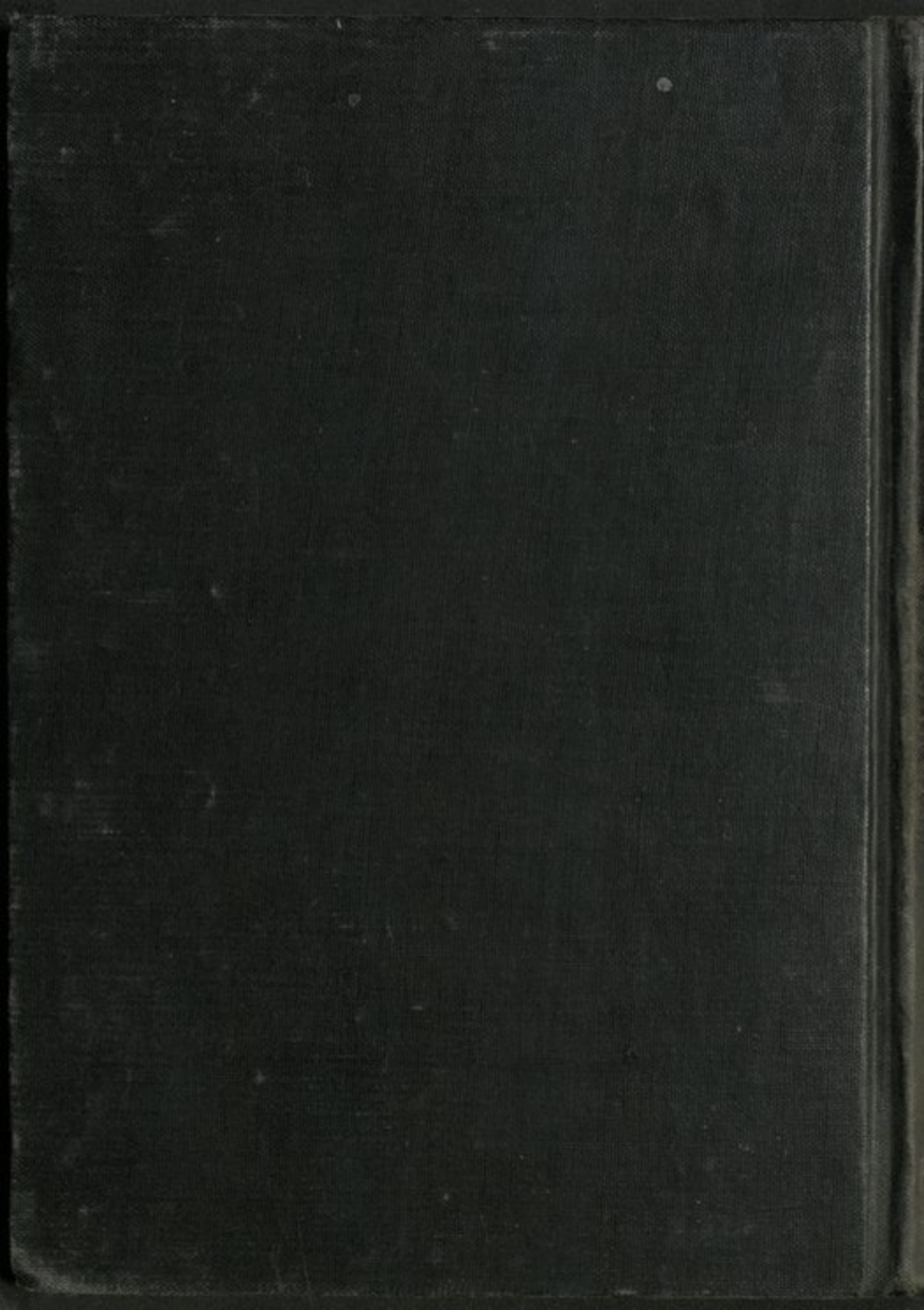


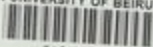


330.1:M391fA:c.1

مسيحة، وهيب

فلسفة الاقتصاد

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01014152

330.1:M391fA

مسيحة، وهيب.

فلسفة الاقتصاد.

330.1
M391fA

~~14 MAY 64~~

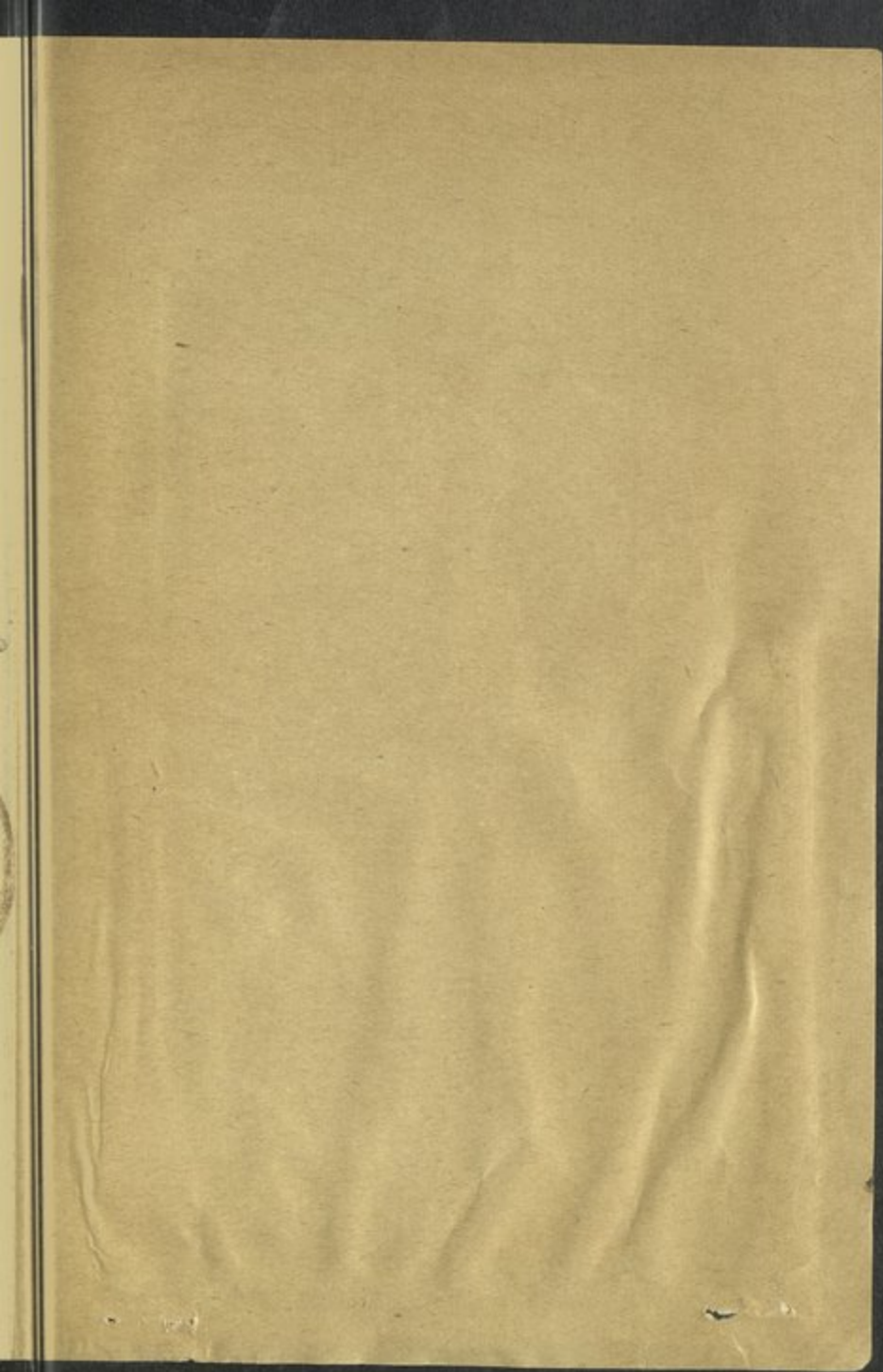
J. LIB.

~~8 JAN 1980~~

JAFET LIB.

~~- 1 JUN 1982~~

~~MAY 4 1981~~



A S

330.1

M3946A
C.1



فلسفة الاقتصاد



وهيب سيرة

أستاذ الاقتصاد السياسي
كلية التجارة — جامعة فؤاد الأول

هنا



الناشر
مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع عماد الدين بالقاهرة

٦٦٦٨٨

للكميتة التجارية الجديدة بالسكاكين

للمؤلف

١ — اقتصاديات السكون والحركة

٢ — الأسعار والنفقات

٣ — مقدمة علم الاقتصاد : المشكلة الاقتصادية

(بالاشتراك مع الدكتور البيه)

٤ — نظرية النقود والائتمان : الادخار والاستثمار

(بالاشتراك مع الدكتور فطحي)

٥ — قصة النقود : النظرية النقدية

(بالاشتراك مع الدكتور البيه)

المراجع

- دكتور احمد محمد ابراهيم بك : أصول الاقتصاد السياسى
دكتور عبد الحكيم الرفاعى بك :
دكتور أحمد نظمي عبد الحميد : النظام الاقتصادى الحاضر
وهيب مسيحه ودكتور عبد المنعم البيه : مقدمة علم الاقتصاد
: المشكلة الاقتصادية
نظمى والبراوى : النظام الاشتراكى
وهيب مسيحه : اقتصاديات السكون والحركة
وهيب مسيحه : الأسعار والنققات

Pigou : Econ. of Welfare ch. 1

Marshall : Principles : Book 1 Appendices B, C, D.

Explorations in Economics : in honour of Taussig.
Part III.

Pigou & Robertson : Economic Addresses Ch. 1

Wooton : Lament to Economics .

Keynes : Scope & Method of Political Economy.

Robbins : Nature & Significance of Econ. Science .

Wicksteed : Commonsense of Pol. Econ. Vol. II

محتويات الكتاب

الفصل الأول

علم الاقتصاد - ما هو؟

صفحات

- | | |
|----|--|
| ٧ | ١ - العلم والفن |
| ٧ | ٢ - العلم |
| ٨ | ٣ - الفن |
| ١٢ | ٤ - العلم النظرى والعلم التطبيقى |
| ١٣ | ٥ - العلم النظرى |
| ١٦ | ٦ - تعقد الظواهر الطبيعية والاجتماعية |
| ١٨ | ٧ - تحليل الظواهر المعقدة |
| ٢١ | ٨ - افتراض الإنسان الاقتصادى |
| ٢٤ | ٩ - افتراض أحوال السكون |
| ٣١ | ١٠ - افتراض أحوال الحركة والتغير |
| ٣٤ | ١١ - الأجل الاقتصادى |
| ٣٧ | ١٢ - أحوال الحركة النسبية |
| ٣٨ | ١٣ - التوازن الكامل أو التوازن الكلى |
| ٤٦ | ١٤ - عامل الزمن كعنصر من عناصر الحركة |
| ٤٨ | ١٥ - التوقع |
| ٤٩ | ١٦ - العقد التى تنطوى عليها النظرية الاقتصادية |

الفصل الثانى

النظرية الاقتصادية ومجالها من التطبيق

صفحات

- ١ - ضرورة العلم النظرى للعلم التطبيقى ٥٣
 - ٢ - المدرسة التاريخية ٥٨
 - ٣ - المنافسة ٦٣
 - ٤ - حرية التصرف ٧١
 - ٥ - عقد ومتناقضات الحياة الاقتصادية ٨١
 - ٦ - فلسفة الحرية ٩١
 - ٧ - فلسفة التطور ١٠٥
 - ٨ - التضامن الاجتماعى ١١٦
 - ٩ - نسبية القوانين الاقتصادية ١٢٩
 - ١٠ - نسبية النظم الاقتصادية ١٤٠
 - ١١ - هل تصلح الاشتراكية كنظام اقتصادى فى مصر ١٦٠
- مناقشة بعض المشاكل المصرية :
- السكان - مستوى العيش - الأرضة الاسترلينية -
 الايجارات الزراعية - الضمان الاجتماعى - القروض
 والاعانات والاستثمارات الأجنبية .
- ١٢ - مجال علم الاقتصاد ١٩٦
 - ١٣ - الوقائع التاريخية والاحصاءات ٢١٦

الفصل الثالث

طبيعة علم الاقتصاد

صفحات	تسمية
٢٢١	١ - تعريف العلم
٢٣٢	٢ - الندرة طابع الحياة الاقتصادية
٢٤١	٣ - نسبية الندرة
٢٤٣	٤ - مبدأ الإحلال
٢٤٨	٥ - خاتمة
١٢	١ - تعريف العلم
٥٠١	٢ - الندرة طابع الحياة الاقتصادية
٢١١	٣ - نسبية الندرة
٢٢١	٤ - مبدأ الإحلال
٢٢١	٥ - خاتمة
٢٢١	٦ - تعريف العلم
٢٢١	٧ - الندرة طابع الحياة الاقتصادية
٢٢١	٨ - نسبية الندرة
٢٢١	٩ - مبدأ الإحلال
٢٢١	١٠ - خاتمة
٢٢١	١١ - تعريف العلم
٢٢١	١٢ - الندرة طابع الحياة الاقتصادية
٢٢١	١٣ - نسبية الندرة
٢٢١	١٤ - مبدأ الإحلال
٢٢١	١٥ - خاتمة

تصدير الكتاب

لست أدري فيما إذا كان اشتغال العامة من الناس وغير المتخصصين منهم بالمسائل الاقتصادية ، أمراً يعتبر كسباً لعلم الاقتصاد وميزة يتفرد بها دون العلوم الأخرى ؛ أو أن هذه العناية التي تصادفها المسائل الاقتصادية من الجماهير غير المتخصصة ، غير الواعية لمنطق العلم وأصوله وأركانه ، تعد خسارة لا شك فيه ، لأنها تؤدي إلى بلبلة الفكر واضطرابه ، ولأنها تحيط بالمسائل الاقتصادية بضباب كثيف من الآراء المتعارضة ، وهالة من الغموض والإبهام ، يعسر معها على الذين ألقيت إليهم مقادير الأمور ، أو الذين يرغبون في التمييز بين الخير والشر من النتائج ، أن يصلوا إلى قرار يستقيم مع طبائع الأشياء ، ويتفق مع الضلالة التي ينشدونها ، وهي تحقيق أكبر قدر من الرفاهة للجماعة .

ولكن الذي أدريه وأؤمن به إيماناً عميقاً ، أن المسائل الاقتصادية ، لا تعني العلماء وحدهم ، ولا تثير اهتمام ذلك الفريق الذي كرس حياته ، لدراسة أصول العلم ، دراسة مجردة عن الهوى والتحيز الأعمى ؛ ولكنها تعني في نفس الوقت رجل الشارع ، لأنها تتصل بكل شاردة وواردة في حياته اليومية العادية . فأقل القرارات شأناً ، التي يقدم على اتخاذها المسؤولون في وزارة المالية أو وزارة التجارة والصناعة أو وزارة الشؤون الاجتماعية أو غيرها من وزارات الحكومة ومصالحها ، تؤثر بلا شك تأثيراً

يتفاوت خطره ، ويختلف مداه ، في حياة الملايين من الأفراد .
والأفراد ، والهيئات التي تؤلف بينهم ، لتنظيم شأن من شؤونهم ،
بصفته مستهلكين ، أو منتجين ، لا يستطيعون أن يغفلوا مناقشة
القرارات التي تتخذ ، ووزن آثارها ونتائجها بعين ناقدة ، وهم إذ
يولون عنايتهم لمثل هذه المسائل ، إنما يقومون بوظيفتهم ، التي
تفرضها عليهم واجبات المواطنين الواعين ، ولسكنهم — وهم في
ذلك معذورون كل العذر — لا ينظرون إلى كل مسألة من جوانبها
المتعددة ، وإنما يبحثونها على ضوء المصالح الخاصة بهم ، كفئة
معينة ، من الفئات التي تتكون منها الجماعة .

وجلي أن نظر كل فئة للمسائل الاقتصادية من ناحية واحدة ،
هي التي تلمس مساساً مباشراً ، مصالحها القريبة ، من شأنه أن يؤدي
إلى ذلك التضارب الخطير في الآراء ، وأن يبرز صورة من التنافر
بين مختلف المصالح ، تكسف بلا شك ، وتستر بلا نزاع ، صورة
أبهر وأروع للتضامن الاجتماعي ، الذي يجب أن يسود ، بين مختلف
الطبقات الاجتماعية ، وهذا النوع من التضامن الذي يجب أن يحتل
مكان الصدارة ، بصفته الدعامة الأساسية والركن الركيز لسلامة
النظام الاجتماعي ، إنما هو الغاية التي يجب أن تسعى إليها جميع
الأبحاث والمناقشات ، سواء اصطفت بالصيغة الخاصة أو تجردت
عن هذه الصيغة ، فنحت نحواً من السمو والترفع ، لاشك في تجرده
ونزاهته .

وغنى عن القول ، أن اهتمام أصحاب المصالح الخاصة ، بالدفاع

عنها ، ليس عيباً في ذاته ، إذا انحصر جهد المدافعين ، في توضيح الأسس العلمية ، التي يستندون إليها في إبراز وجهة رأيهم ، وإذا لم يتجاوزوا هذه الحدود الضيقة ، التي تفرضها عليهم واجبات المواطنين الواعين ، إلى دعاية واسعة النطاق ، تقوم على التضليل ، وتستند إلى إثارة الشبهات وتحيين الفرص .

على أن ثمة عيباً آخر ، قد يكون له شأن أخطر ، وهو عدم إصاخة المسؤولين أسماعهم ، سواء كانوا من الرسميين ، أو ممن أخذوا على أنفسهم العناية بالمسائل العامة ، لمناقشات آراء وحجج الطوائف أو الفئات الأخرى ، التي قد لا تبلغ مكافئتها أو قدرتها مبلغاً ، تستطيع معه أن تجد مجالا للتأثير في الرأي العام ، تأثيراً يعدل في قوته ، الأثر الذي تتركه دعاوى أصحاب المصالح المتعارضة . الأقوياء ذوي النفوذ .

والعيب الأكبر بعد كل ذلك ، أن تترك الأمور عند هذا الحد ، فلا يفصل فيها فصلاً حاسماً ، على أسس من العلم القويم السليم . إذ غير خاف ، أن فسخ المجال لعرض وجهات النظر المختلفة والمتعارضة ولو أنه خطوة موفقة ، من شأنها أن تساعد الجمهور على تبسع التطورات التي تجري على كل ما يتصل بشئون رفاهته ، إلا أن الوقوف عند هذه المرحلة ، قد يؤدي إلى نتائج بالغة السوء ، سيئة الأثر . فلا يكفي تهيئة جو من الفرص المتكافئة لتبادل الآراء ومقارعة الحجج ، ولكن يجب رفع مستوى المناقشة بعد ذلك ، وطرح موضوع النزاع على هيئات عليية عليا ، تتولى البحث

والدرس والتحصيل ، مسترشدة في ذلك ، بقواعد التحليل العلمي الدقيق ، لا بفضول المناقشات الحزبية ، التي تبغى كسب قضاياها ، مستخدمة في ذلك كل أسلحة البراعة واندھاء ، للتدليل على أحقيتها بالفوز بأغراضها ، ومستهدفة الصالح العام في مجموعه ، لا مصلحة فريق معين أو فرق معينة ، قد يؤدي الانتصار لها ، إلى تضییع الجهود والموارد الإنتاجية هباء وبلا جدوى .

ولقد خطونا في مصر خطوات واسعة ، نحو إثارة اهتمام أفراد الجمهور ، بالمسائل الاقتصادية التي تعنيهم عن قرب أو بعد ، فأفاضت صحفنا في معالجة كثير من الشؤون ، وأولت قسطاً وثيراً من العناية ، بالمشكلات التي تواجه صناعاتنا وتجاراتنا ونظمتنا النقدية وشؤون العمال وما إلى ذلك ، كما أن مضابط البرلمان زاخرة بهذا النوع من المناقشات والبحوث ، ولكنني مع ذلك أشعر أن هذا التطور في معالجة مسائلنا الاقتصادية ، تطور قاصر عن بلوغ الغاية التي نسعى لتحقيقها ، بل قد يكون بالغ الضرر ، عقيم النتائج والآثر ، إذا لم يدفع إلى الأمام دفعاً قوياً ليبلغ مرحلة أعلى من مراحل الارتقاء ، وهي المرحلة التي أتحدث عنها ، والتي تقتضى عرض جميع هذه المسائل على جان من العلماء والمختصين ، لدراستها درساً يقف موقف الحياد بين المصالح المتشابهة والمتعارضة ، ويأخذ نصب عينيه الصالح العام في مجموعه .

ومن أشد الأمور إيلاًماً للنفس ، أن بعض البحوث العلمية التي قام بها الفنيون والمختصون ، لا تزال مطوية ، لا تنشر ولا تذاع

على الملأ . ولست أدري السر في هذا الإهمال ، وما أعرف له سببا . ولو أننا أردنا أن نسير في شئوننا العامة ، سيرة جميع البلاد التي تريد أن تلقى الأضواء على مشاكلها ، وتعنى بإشراك الرأى العام في فهم الصعوبات التي تواجهها ، لكان لنا شأن آخر ، ولأذعنا على الجمهور كل ما يتعلق بالإحصاءات والبيانات والتقارير التي تتصل بشئون الاقتصاد والتجارة وعالم الأعمال والمال . إذ في ذلك أخذ بأبسط قواعد الديموقراطية الصحيحة ، وثقيف للشعب ، وتوجيه له ، وإشراكه في العلم بالتطورات التي تحدث ، سواء أكانت تطورات سعيدة ، أم تطورات يغلب عليها طابع الصعوبات والمشاق ، وفي ذلك أيضاً تسهيل المهمة العلماء والمختصين بالشئون الاقتصادية ، في بحث ودراسة المسائل المصرية بحثاً سليماً ، لا يقوم على مجرد التقدير الجزافى ، وإنما يقوم على أساس الوقائع والبيانات والإحصاءات .

والأمثلة على هذا النحو من الإغفال في مصر عديدة للأسف ، فالتقريران اللذان وضعهما المسيوفان زيلاند والسير اوتو نماير عن السياسة النقدية التي يجب اتباعها لا نعرف عنهما شيئاً . والتقارير التي يرسلها ممثلونا الدبلوماسيون في الخارج عن الأحوال الاقتصادية والتجارية للبلاد التي يوفدون إليها تمثيلنا فيها ، يحتفظ بها بلا نشر ، وتقرير اللجنة التي كُنت لبحث موضوع البنك المركزى ، لا يزال في طي الخفاء ، والبيانات والإحصاءات الخاصة برقابة الصرف ، والتي يمكن على ضوءها ، تكوين فكرة صائبة عن ميزاننا الحسابى ، تعد سرّاً من أسرار الدولة العليا ، من المحذور الكشف عنها أو إلقاء ضوء عليها .

إنني أتسامل وبين رجالنا المسؤولين ، من نلّس فيهم كل صفات
الجدارة ، لتبين حيوية وخطورة الاتجاهات التي نرمي إليها ، ألم
يؤن الألوان لنقفز قفزة واسعة إلى الأمام ، فنحيا في ساطع النور ،
بدلا من تعثرنا في غيبات الظلام ؟ وألسنا في مصر جديرين ، بأن
نقتبس المثل الطيبة التي تقدمها لنا غيرنا من البلاد ، التي سبقتنا في
هذا المضمار بدلا من قبولنا الأوضاع القائمة ، ولو ثبت عدم اتفاقها
مع روح العصر والجيل ؟

قسم الاقتصاد - كلية التجارة

جامعة فؤاد الأول بالجيزة

يناير سنة ١٩٥٠

وهيب مسمي

أستاذ الاقتصاد السياسي

الفصل الاول

علم الاقتصاد - ما هو ؟

١ - العلم والفن :

يتحدث الناس عن مختلف أنواع المعرفة الإنسانية ، ويحاولون دائماً أن يميزوا بين فرعين رئيسيين منها : المعرفة التي ترقى في صرامة الأوضاع التي تركز عليها إلى مرتبة « العلم » ، والمعرفة التي لا تتوافر بالنسبة لها أوضاع ثابتة مؤكدة ، ولا تركز على مجموعة من المبادئ العامة واسعة التطبيق ، بل يدخل الاجتهاد والابتكار والتفنن والتحايل الشخصي بين ثناياها ، فيطلقون عليها اصطلاح « الفن » . وعلى هذا الأساس من التفرقة والتمييز بين فروع الثقافة الإنسانية ، أخذ الناس على اعتبار مجموعات معينة منها ، على أنها « علوم » ، وعلى اعتبار البعض الآخر من الثقافة ، على أنه « فنون » . فالرياضيات بأقسامها ، والكيمياء والطبيعة البحتة والوراثة ، والتشريح ، ودراسة وظائف الأعضاء ، والأرصاد الجوية ، كل هذه تمثل أعلى المراحل التي وصل إليها التفكير الإنساني ، من حيث تنظيم القواعد التي يقوم عليها هذا النوع من المعرفة ، واستنباط القوانين التي تخضع لها الظواهر الخاصة بكل منها . أما الموسيقى والتصوير والنحت والرسم وبعض فروع الهندسة التطبيقية ، ونظم

إدارة المصانع والمنشآت ، فكلها من أبواب الفنون ، لأن الطابع المميز لها ، يتصل إتصلاً وثيقاً بالملكات الشخصية ، ويرتكز على نوع من الإلهام ، و « الوحي الخفي الدفين » ، الذي لا يوهب إلا للحظوظين ، ولا يمكن اكتسابه عن طريق تعلم بعض المبادئ العامة ، أو القوانين والسنن ، التي تنظم في دائرتها وضمن حلقاتها ، هذا النوع من فروع المعرفة .

٢ - العلم :

ولكنني لست راضياً بهذا النحو من التمييز بين فرعي المعرفة هذين . إذ أن العلوم البهجة التي تسير وفق أنظمة خاصة ، وتخضع لسلك معين من القوانين أو النواميس ، لم تبلغ منذ نشأتها ، هذا الطور النهائي من أطوار التدرج والارتقاء ، بل بدأت « فنوياً » ، وخضعت لتلك السلسلة الطويلة من المحاولات التجريبية ، التي تحتمل الخطأ كما تحتمل الصواب ، ومرت بفترات طويلة من التفكير الإنساني ، الذي كان أكثره ناقلاً مقلداً ، وأقله ناقداً بصيراً ، ملهماً واسع الإلهام ومفعمه . ولولا يقظة العقل البشري ، ولولا تحرره من التقليد ، ولولا ذلك الوحي الخفي الدفين ، الذي يهدي إلى اكتشاف الخبوء . والإفصاح عن المكنون والخفي من طبائع الأشياء ، وبرز علاقات مختلف الظواهر ، ببعضها البعض ، ولولا تلك الصحوحة التي تضيء عن أبصار بعض الفلاسفة ، فتفتح لهم آفاقاً بعيدة وتمدهم بما لم يكن ليتطرق إليه التفكير ، أو يمتد إليه النظر ، لما حدثت تلك المعجزة الخالدة ، وهي معجزة متعددة الجوانب ،

متشعبة الأطراف ، يمتد رواقها إلى أبعد الحدود ، وعلى الرغم من كل ذلك ، فإن إنجاز هذه المعجزة ، لا يعدو أن يكون سوى نوع من التنظيم المبسط ، يضم بين جوانبه ، نظاماً معقدة مركبة ، ويشمل بين ثنائيه ، قضايا وتفصيلات ، لا يحدها حد ولا يحصرها حصر . فالإنجاز العلى إذن لا يخرج عن إتيانه بلغة جديدة من لغات التعبير موجزة مبسطة ، تسعف في شرح شتى الظواهر المتفرقة المتشعبة ، وتعين على فهم واستخلاص تلك العلاقات العامة التي تربط بينها ، وتوحد بين مراميها واتجاهاتها ، ثم تفرز بعض الظواهر عن بعضها البعض ، وترتب وتنسق ، بحيث تخلق من عالم هذه الظواهر المتناثرة المتعارضة ، عالماً جديداً ، أو عدداً من العوالم ؛ يسود خلال كل واحد منها ، نظام ، يشيع فيه التجانس ، ويعم خلاله الانسجام والتوافق .

ولا يمكن القول بأن هذه القدرة على تبسيط المركبات وتحليلها إلى أجزائها ، نشأت نشأة عليية ، إذ أن الأصل في نشأتها عقل مجرد فنان ، تحرر من قيود التقليد ، وطرح عن نفسه السير في غمار المعرفة الكائنة القائمة ، التي لا يزال يدين لها الجمهرة من العلماء ، بالقبول والافتناع . فالعلم الذى أسفر عنه تفكير « نيوتن » مثلاً ، لم ينشأ أصلاً نشأة « عليية » ، ولكنه نبت أولاً في تربة « فنية » ، غنية بالوحى والإلهام . والانقلاب الكبير الذى صاغه « اينشتاين » وعبث عن طريقه بالمعهود من النظريات الرياضية ، القائمة على أساس قوانين « نيوتن » ، لم يكن انقلاباً عليياً في أول أمره ،

وأسكنه حدث نتيجة انطلاق فكر اينشتين من قيود التعاليم القديمة ،
وتحرره من الخضوع لها ، وكل هذا يوحى بفن أصيل متأصل أضيف
على مخيلته ، عالماً جديداً من المعرفة ، وفتح له آفاقاً غير مطروقة .
والثورة التي شنها « كينز » على التعاليم الكلاسيكية للاقتصاديين ،
والتقدم المبرر الذي وجهه لنظمتهم في التفكير ، وهياكل نظرياتهم ،
والبناء الجديد من النظريات الذي صاغه وأنشأه ودعمه ، لم يكن
قوامه أصلاً اتجاهاً علمياً بحثاً بقدر ما كان موجة من الفن المنشيء
المخترع المجدد . أتاح له أن يلمس الثغرات ، وأن يحس النقص
ويدرك الخاطئ ، من وجوه النظر ، ليقوم بعد ذلك بإزالة نقص
البناء الذي قوضه ، وليخرج على الناس بنحو جديد من التفكير
والتنظيم العلمي .

٣ - الفرق :

وهكذا الحال فيما يتعلق بما اصطلح عليه الناس بتسميته بالفنون
فليست هي بالمعرفة التطبيقية من كل تنظيم ، المتحررة من كل القواعد ،
النافرة من كل القيود ، ومع أنها كما أشرت ، قد يكون الخروج على المؤلف
والمعهد أصلاً لوجودها ، وسراً من أسرار نشأتها ، ومع أن التمرد على
النواميس والأوضاع ، هو العامل الأول في خلقها وإبداعها ، إلا أنه
إذا تجاوزنا العهد الأول لقيامها ، وتركنا وراءنا تلك الفترة من
الزمن التي تتميز بهيام أرواح الفنايين ، وجولات أذهانهم ، وقلق
نفوسهم واضطراب أفئدتهم ، والتي نكاد نشعر فيها ، أنها فترة من
التقلقل والحركة والتمرد والعصيان ، إذا خلفنا وراءنا هذا الجو المليء

الحركة المطلقة والحرية الكاملة والحيوية المتدفقة ، فإننا لا نلبث حتى نجد أنفسنا وقد حللنا في حيز جديد ، له أوضاعه الرصينة الثابتة ، وله تقاليده الراسخة ، وقوانينه ونواميسه الصارمة ، بل له ، نظامه ، الذي يملئ إرادته على أتباعه الجدد ، ويفرض عليهم طاعته واحترامه ، إذا أرادوا أن يبدأوا الارتقاء في سلم الفن خطوة خطوة ، والتدرج فيه مرحلة مرحلة . فالفن إذا خرج عن طور ثورته ، هداً ولان ، وأسلس قياده للنظم تحد منه ، وللقوانين تنظم بين مفرداته وأجزاء كيانه . ولهذا إذا جاز للبعض أن يطلقوا على الموسيقى والنحت والتصوير انها « فنون » ، فإن لنا على ضوء هذا التحليل أن نسميها « علوماً » لها نواميسها الخاصة ، وقواعدها مرعية الاحترام . وأرباب الفن الذين يريدون أن يتسمنوا مدارج الرقي في فنونهم ، لا يستطيعون إلا أن يتفقهوا أولاً ، في النواميس والنظم ، التي يتكون منها العرف في هذه الفنون ، ويحترم فيها التقليد والمحاذاة . فإذا بلغوا من هذا العلم شأواً ، ونالوا منه أكبر قسط وأوفر نصيب ، وإذا وهبتهم الطبيعة من معينها الخصب القدرة الملهمة ، والايحاء الخفي الدفين ، كان لهم الحق أن يشوروا وأن يتمردوا على المتواضع من القوانين والنواميس ، ودانت لهم فرصة الإبداع والابتكار ، بخلق ناحية جديدة من الفن نافرة ناثرة متمردة ، لا تلبث قليلاً أو طويلاً ، حتى تهدأ ثورتها ، لتتقلب بعد ذلك إلى مجموعة جديدة من القوانين أو النواميس ، قد تكون مغايرة للبعهود منها وقد تكون امتداداً لها ، وتوسعاً جديداً في

تطبيقها ، ومن ثم ينقلب الفن الجديد ، إلى مجموعة جديدة من النظير لها احترامها وقديسيته .

من كل ما تقدم يتبين لنا جلياً ، أنه لا توجد حدود فاصلة حاسمة ، تفصل بين مجالات العلوم ومجالات الفنون ، فيادين كل نوع من أنواع المعرفة ، تغطي على ميادين النوع الآخر ، والنطاق الذي يمكن أن يعتبر الموطن الأصلي للعلم قد يتحول إلى نطاق يغزوه الفن ويكسبه لنفسه ، كما أن نطاق الفن قد يحتله العلم ويضمه إلى مملكته . فنحن حيال نوع من التآلف والاختلاط والتشابك ، ولون من ألوان التشابه والتمازج ، بين هذين الفرعين من فروع الثقافة . وكل الفروق التي نستطيع أن نلحسها إلى حد ، لا تعدو أن تكون فروقا في الدرجة ، لا فروقا في النوع ، أعني بذلك فروقا في درجة تغلب بعض الألوان التي تطبع العلم بطابعها ، وتغلب ألوان أخرى تطبع الفن بطابعها . ولن نعدو الحقيقة أو تتجاوزها ، إذا قررنا أن العلم إذا سما إلى ذروته ، وبلغ منتهى ما يصبو إليه العالم من سعة الخيال والإفراط في التصوير ، أدرك قمة الفن واصطبغ بصبغته ، وأن الفن إذا سما إلى ذروته ، وبلغ منتهاه وغايته ، وهدأت ثورة الفنان ، واستكن إلى ما جاد به عليه خياله وقريحته ، استحال إلى علم ثابت القواعد ، راسخ البيان .

٤ — العلم النظري والعلم التطبيقي

ولكن بعض الناس لا يقفون عند هذه المرحلة من البحث في التفريق بين العلم كفرع من فروع الثقافة وبين الفن كفرع آخر

من فروعها . بل يذهبون إلى أبعد من ذلك ، فيحاولون أن يجدوا معياراً ، يستطيعون عن طريقه ، المفاضلة بين أنواع العلوم وبعضها البعض ، والتمييز بينها ، واصطناع الحدود التي تفصل بين أقسامها . وهم قد يبلغون في ذلك حداً بعيداً من التفريق والتقسيم ، بحيث يخيل للقارىء ، أن طبيعة كل قسم منها ، مختلفة كل الاختلاف عن طبيعة القسم الآخر ، وأن هناك منطقة حراماً ، تباعد بين نطاق كل قسم ، وتجعل هذه الأنواع والفروع بمعزل عن بعضها البعض . وكل هذا إغراق ومبالغة . لا جدوى فيهما ولا غناء .

ومثل هذه التفرقة بين مختلف أنواع العلوم ، وهي تفرقة لا يذهب صاحبها فيها مذهب الشطط والإعنت ، ما يقرره الأستاذ « ييجو » بأن هناك نوعين من العلوم :

- علم يلقي ضوءاً Light - bearing knowledge
- وعلم يحمل ثمراً Fruit - bearing knowledge

هـ - العلم النظري :

فأما النوع الأول من العلوم فإنها تعنى بالبحث النظري المجرد ، ولهذا فإنها تقوم على أساس معين من الفروض ، التي يتوافر بينها الإنسان والتوافق والاتساق . ولا يعيب هذه الفروض ، أن تكون بعيدة عن الواقع ، بحافية للحقائق ، ولكن يعيبها أن يحدث تناقض بينها ، أو اختلال يصيب كيائها وبناءها . وعلى أساس هذه الفروض التي يعتبرها الباحث النظري حقيقة مسلماً بها ، يقام هيكل نظري متناسب الأجزاء ، متناسق البنين ، يعني منه صاحبه ،

معرفة أثر بعض العوامل التي يرغب قياس نتائجها ، والتعرف على اتجاهاتها ، ومدى قوتها وفعلها .

وواضح أن الباحث النظري ، يقيم في هذه الحالة « عالماً ، خاصاً به ، هو حر في اختيار الأسس التي يقيم « عالمه » هذا عليها ، وحر في انتقاء العوامل التي يريد الكشف عن قوتها ومدى فعلها . وعلى أساس هذه الأنماط النظرية البحتة ، التي قد تنجرد عن الواقع . قامت النظريات الهندسية ، كما قامت الفروع النظرية لعلوم الكيمياء والطبيعة . وما من شك في أن وحدة وتماسك هذه النظريات على اختلاف موضوعاتها ، إنما هو رهين استبقاء الفروض التي صيغت ، لتقوم هذه النظريات عليها . فإذا أغفلنا هذه الفروض ، أو بعضاً منها ، فقد البناء النظري تماسكه ، وأضحى من الخطأ الكبير أن نعول على النتائج التي أسفرت هذه النظريات عنها .

فإذا قررت النظرية الهندسية ، بأن مساحة متوازي الأضلاع ، تتمثل في حاصل ضرب قاعدته والعمود الساقط من الجانب الموازي للقاعدة . فإن انطباق هذه النظرية مكفول النتائج ، إذا كان لدينا مربع أو مستطيل . ولكننا لن نصل إلى نتيجة صحيحة ، لو كان الشكل الهندسي مثلثاً أو دائرة .

وإذا قررت النظرية الطبيعية أن سطح أي سائل ، يجد لنفسه مستوى واحد ، لو تم الإتصال بين الأواني المختلفة ، التي تحتويه ، مهما تفاوت ارتفاع هذه الأواني ، ومهما اختلفت مقادير السائل ، الذي يحتويه كل منها ، بشرط أن تكون هذه الأواني في مستوى

واحد ، فإن هذا السواء في السطح لن يتأتى ، لو وضعنا بعض الأواني في مستوى ، يرتفع عن المستوى الذى تشغله الأواني الأخرى .

ولو قررت النظرية الاقتصادية أن السلعة الواحدة ، يكون لها ثمن واحد ، في السوق الواحدة وفي نفس الوقت ، إذا توافرت المنافسة الكاملة المطلقة ، فإنه من العبث أن نجد تحقيقاً عملياً لهذه النظرية ، إذا لم تكن السوق واحدة ، بحيث اشتملت على بعض العوامل التى تدعو إلى تفكيكها وتجزئتها ، كاختلاف نفقات النقل بين أجزائها ، أو وجود لون من المحاباة يسود بين المشتريين فيها ، لطوائف معينة من البائعين ، أو لعدم التمسك بوحدة الزمن ، كأن يترك المجال لمضى وقت قصير أو طويل ، تتغير خلاله الأنباء ، أو يسلك أثناءه « مزاج » السوق مسلماً جديداً ، أو لو فقد شرط المنافسة الكاملة ، وساد لون من الاحتكار الكامل أو الجزئى ، يمكن معه أن تحدد أسعار متفاوتة لنفس السلعة وفي نفس الوقت .

فإذا صح أن هذا هو الدرب ، الذى تتخذه العلوم النظرية سبيلاً مطروقاً لها ، كان لنا أن نشير بعضاً من الأسئلة ، يتعين علينا أن نصل إلى قرار فى شأنها وهى : ما الاعتبارات التى تقصر البحوث النظرية على التنجى عن مواجهة الحقائق ، وتجبرهم على عدم النفاذ إلى صميمها ، بأيسر السبل وأهون الوسائل ، وذلك عن طريق بحثها بحثاً مباشراً ، لا يقوم على المداورة ؟ وما الحكمة التى يستهدفونها ، فى إقامتهم لأنماط نظرية ، كثيراً ما تكون وليدة

فروض خيالية ، بعيدة عن الواقع ، ومجردة تجريداً كاملاً أو غير كامل عن ثوب الحقائق ، كما نعهدها ونعرفها ؟ ثم ما قيمة هذه الأبحاث النظرية ، وما جدوى النتائج التي تنتهى إليها ؟ .

كل هذا وغيره قد يدور في خواطرنا ونحن نعلم عن يقين ، أن أقصر السبل إلى الغاية هو الخط المستقيم ، ولكن الخط المستقيم وإن تمزق بقصر الشقة التي يقطعها ، فقد لا يمثل أيسر السبل وأهونها ، إذ قد تعترض طريقه عقبات وعثرات ، يرى معها طارقه ، أن الآمن له والأحفظ ، أن يتنكب سبيله ، وأن ينحرف قليلاً أو كثيراً عن اتجاهه ، ليطلق سبيلاً آخر ، قد يكون أبعد شقة وأكثر التواء ، غير أنه أهدى له وأعون على بلوغه قصده .

٦ - تعقد الظواهر الطبيعية والاجتماعية :

فكل ظاهرة من ظواهر الحياة الطبيعية أو الاجتماعية ، يراد دراستها ، ومعرفة خصائصها ، لا تظهر عادة في أبسط الأشكال والصور ، ولكنها تظهر في صورتها الحقيقية متعددة الجوانب ، معقدة التركيب ، مختلفة المظاهر . وفوق هذا كله ، فإنها لا تمثل كماً أو كيفاً ، ينشأ نشأة مستقلة منعزلة ، لاشأن لها بغيرها من الكميات أو بغيرها من أنواع « الكيف » الأخرى ، ولكنها إذ توجد ، يتنازعها مجموع كبير من القوى والمؤثرات ، تعمل في اتجاهات ، بعضها يألف مع البعض الآخر ، وبعضها يختلف عن البعض الآخر ، وكلها تتفاوت فيما بينها قوة أو ضعفاً ، من حيث مدى فعلها وأثرها . بل قد يتعقد الموقف تعقيداً أشد من ذلك وأبعد ، فنجد أن بعض

القوى والعوامل الظاهرة البادية ، لا تعمل لحسابها ، وليست لها قوة في ذاتها ، وإنما تمثل في الواقع وحقيقة الأمر ، فعل قوى أخرى خفية ، كامنة ومستكنة ، هي الأصيلة في إحداث الأحداث الظاهرة ويرجع إليها في الواقع ، فضل ما يعزى إلى العوامل الظاهرة البادية للعيان ، من فعل وأثر . ألسنت ترى أن نور القمر يستمد من نور الشمس ، وأنه مجرد انعكاس لضوئها الساقط على سطح القمر ؟ ثم ألسنت ترى أن قوة ضوء القمر ، ليست قوة أصيلة ولو أنها ظاهرة بادية ، ولكنها تعبير عن قوة كامنة أخرى ، ليست ظاهرة ولا بادية ؟

لهذا كله ، لم يكن هناك مناص للباحثين ، عند إقدامهم على دراسة مسألة من المسائل ، أو حالة من الحالات ، يريدون استجلاء كنهها ، وتعرف أسرار نشأتها وتطوراتها ، والكشف عن طبيعة القوى العابثة بها ، والعوامل المكيفة لسيرها ، واستقصاء أثر هذه المسألة أو الحالة ، فيما ترتبط به من مسائل أو حالات أخرى ، من اللجوء إلى محاولة تبسيط هذه المسألة تبسيطاً يصطنعونه لأنفسهم ، ويقحمونه على موضوع البحث ، قصد تذليل الصعوبات التي يواجهونها ؛ وبغية إلقاء أضواء ساطعة كاشفة ، تهديهم إلى تلمس طريقهم ، خلال ذلك المجهول الذي يرومون تعريفه ، وتعينهم على تمييز أجزاء ذلك « العالم » وعناصره ؛ وهو « عالم » كث التواء ، يعج بمختلف العوامل والقوى ، ما خفي منها وما بدا ؛ وهي التي تثير فيما بينها مختلف عوامل الاضطراب ، وتعبث ببعضها البعض

عبثاً ، يقضى على كل أمل فى الوصول إلى حقيقةها ، ومعرفة مدى قوتها ، وأصل نشأتها ، والنتائج المتخلقة عنها .

٧ - تحليل الظواهر المعقدة :

فالتحليل والتبسيط والتجزئة ، هى الوسائل التى يتذرع بها العلماء ليتيسر دائماً ، لهمولوج إلى عالم الحقيقة ، والظفر بالكشف عن دوائها والمعميات التى تحيط بها . ولا مشاحة فى أن كل تبسيط وكل تجزئة ، إنما يقتضى اقتراض فروض لا يسندها الواقع ، ولا تمت إليه بصلة كما يتطلب من الباحث سمة من الخيال ، تساعد على تصوير حالات بسيطة لنفسه ، خالية من التعقيد والتركيب ، يستطيع معها أن يستخلص بعض النتائج الهامة ، التى ينشد الظفر بها . وكل نتيجة من هذه النتائج ، صحيحة بلا نزاع ، ولكن صحتها وسلامة الفكرة القائمة عليها ، رهينة بتحقيق الفروض التى افترضت ، وتوافر الشروط التى وضعت ، قوائم للبحث وعمداً له .

وبغير هذه الفروض ، وبدون هذه القيود التى يتقيد بها الباحث ، فليس هناك أدنى أمل للعلم ، مهما كان نوع المعرفة التى ينتسب إليها ، أن يشق طريقه صعوداً ، وأن يأخذ سبيله إلى التقدم والارتقاء ، مع سعة محيط البحث ، واتساع مداه .

وإذا كان الأمر يقتضى اتباع هذا السنن ، فيما يتعلق بالعلوم التى تتصل بعالم الطبيعة والأحياء ، من حيث دراسة عناصرها ، والنهج الذى يتبعه تطورها ، فإن هذه الطريقة من طرق البحث ، بما تتضمنه من فرض نظم صارمة لا يحد عنها الباحث ، ولا يحاول أن

يخرج عليها ، هي أكثر الطرق ملائمة ، وأشدّها موافقة ، لبحث العلوم الاجتماعية وعلى الأخص الفروع الاقتصادية منها . ومرد ذلك إلى حقيقة واضحة ، يجب الاتخفى علينا ، وهى أن علم الاجتماع انما يقوم على دراسة حياة الانسان ، من حيث الصلات والروابط التى تجمع بينه وبين غيره من الجنس ، سواء كان هذا الغير أفراداً شتاتاً ، أو جماعات تضمهم او اصر ذات ألوان متفرقة . والإنسان كائن ، له ارادته الخاصة ، يخضع للظروف الطبيعية التى يعيش فى نطاقها ، كما أنه يتأثر بالعادات والعرف ، الذى يسود البيئة الاجتماعية التى ينتمى اليها . وليس من اليسير ، أن تخضع هذه الارادة اخضاعاً تاماً مطلقاً ، إلا إذا جرد الإنسان من أخص الميزات الانسانية ، وهى حرية الفكر وحرية العقيدة وحرية التصرف . عن طريق إفامة حكم ديكتاتورى صارم ، تعنو له الجباه . وتذل له الرقاب . فإذا أغفلنا الآن مثل هذه النظم التى عهدنا قيامها فى بعض بلاد العالم ، والتى أحالت الأحرار إلى عبيد ، كما أحالت الجماعات إلى قطعان ، تساق سوقاً ، دون وعى منها أو حس بذاتيتها لتحقيق الأهداف التى رسمها لها حكماها ، والغايات التى شرعت لتبلغها . إذا أغفلنا هذا الضرب من النظم الاجتماعية ، واعتبرنا الناس أحراراً كما نشأوا ، فإنه من البدهاة أن يعجز الباحث الاقتصادى عن تفسير مشكلات الحياة الاقتصادية ، وفتح مغالقتها ، اذا لم يلتمس فى الفروض والقيود مخرجا ، يعينه على تنسك المآزق التى يجمد نفسه فيها .

وكل هذا لأن الحياة الاقتصادية ، لاية جماعة إنسانية بلغت

شأواً بعيداً في مدارج التقدم الفني ، إنما هي عجيج متلاطم من
عديد القوى المتآلفة والمتنافرة ، كل منها يؤثر في غيرها ويتأثر
بها ، وجميعها تلون تصرفات الافراد والقرارات التي يتخذونها ،
بالوان متفاوتة ، وتجعل هذه التصرفات والقرارات ، ضروباً
متنوعة ، لا يربطها غير رابطة واحدة ، ألا وهي رابطة المصلحة
الخاصة ، ولا يجمع بينها سوى الدأب الخيث الذي يبذله كل منا
في سبيل الوصول برفاهته إلى أقصى مستوى يمكن لها بلوغه .

ولكن إذا كان الهدف واحداً والغاية التي يرنو اليها الافراد
في حياتهم الاقتصادية ، غاية لا شبهة في وجود إجماع عليها ، فإن
الوسائل التي تتخذ ، والسبل التي تطرق ، للوصول إلى هذا الهدف ،
ولتحقيق هذه الغاية ، عديدة ومتنوعة ؛ لأن كل وسيلة منها وكل
سبيل ، إنما يمثل جماع ما يتأثر به الفرد من مختلف العوامل ، كما
يعبر عن خلاصة الميول والعواطف التي تستأثر بوجوده وتستبد
به ، وتدفعه للعمل ، مفضلاً هذا الطريق على ذلك ؛ ثم لأن كل وسيلة
وكل سبيل ، يؤثره الفرد على غيره من الوسائل والسبل ، ويرجحه
على ما عداه ، إنما هو مظهر الارادة الحرة المستقلة ، التي تجعل كل
فرد سيداً لمصيره ، حراً في اختيار نمط الحياة الذي يرغب في السير
وفقاً له .

فإذا كانت الوسائل غير محدودة ، بالشكل الذي نصوره
وبجالات الاختيار واسعة ، والدوافع والبواعث التي تستولى على
نفوس الأفراد ، وتسيطر على ارادتهم ، خليطاً مشكلاً ، وإذا

كانت ظروف الأفراد متباينة ، وامزجتهم متنافرة ، فإنه من العسير على الباحث الاقتصادى ، أن يجد فى هذه الصورة المطبوعة بشتى الألوان ، ما يعينه على إبراز أظهر ملامحها ، ويساعده على ترجمة التعبيرات التى تنطوى عليها هذه الملامح ، ترجمة صادقة ، لا زيف فيها ولا قصور .

فإذا أضفنا إلى هذه العوامل الذاتية النفسية ، التى تعبت باهواء الناس ، والتى تثير فيما بينهم ، اختلافا خطيراً فى وجهات النظر بمجموعة أخرى من العوامل الموضوعية ؛ التى يمكن أن ينظر إليها ، كأنها ناشئة خارج نطاق الذات الانسانية ، تفرضها الأحداث فرضاً ، وتُمليها على سير التطور الاجتماعى املاءً ، لتجتمع لدينا ما يقنعنا باستحالة مغالبة الحقائق الاقتصادية ومصارعتها وجها لوجه ، وتبين لنا أن الكفاح للوصول إلى الحقيقة ، يتطلب غير قليل من المصانة والتحليل .

٨ - اقراض الانسان الاقتصادى :

فإذا كان الأمر كما ذكرنا ، فإن قادة الفكر من الاقتصاديين القدامى الذين مارسوا طريقة البحث النظرى المجرد ، وعالجوا المسائل الاقتصادية ، على نمط من الفروض ، وأحاطوها بالعديد من القيود ، لم يرتكبوا زللاً ، ولم يذهبوا فى دراساتهم إلى حد الشطط ؛ بل أنهم اكروهوا على ذلك اكراهاً ، وساقطهم إلى هذا الطريق الشاق ، طبيعة المشاكل التى ارادوا معالجتها ، والبحث عن حقيقة العوامل المحيطة بها والمؤثرة فيها .

« فالإنسان الاقتصادي ، الذي ابتدعه ريكاردو ، وسوى خلقه ، والذي جعله محور دراسته الاقتصادية ، والذي لقي من هجوم الاقتصاديين الواقعيين ، أمرء النقد وأقساه ، لم يكن غير وسيلة ميسرة ، أسعفت ريكاردو في التغلب على مختلف الصعاب التي واجهته ، عندما أراد تحليل الدوافع والبواعث التي تحفز على النشاط الاقتصادي واقصاء ذلك الشقيت من الدوافع والبواعث التي تسيطر على الأفراد ، والتي تجعلهم يسلكون مناحى مختلفة ، ويطلقون سبلا متعارضة . لم يتجن ريكاردو اذن ولم يأثم ، عند تجريده للإنسان الاقتصادي من مختلف العواطف والمشاعر والأحاسيس ، التي تعبت بوجود الفرد وتسيطر على نشاطه ، اثمأراً بالنواهي الأخلاقية أو تمشياً مع النوازع الوطنية ، أو اندفاعاً وراء الايمان والعقائد الدينية ، ولكنه اراد أن يبسط موضوع البحث وأن يضيق نطاقه ، وأن يسد المسالك على مختلف العوامل المعقدة المركبة ، فتخيل إنساناً ، لا يخضع إلا للعامل الاقتصادي المادي ، ولا تسيره غير المصلحة الذاتية ، مجسمة في أعلى مستوى من الدخل يمكن اكتسابه ، بأقل ما يمكن بذله من التضحيات ، وتحمله من المشاق . وهذه الصورة التي رسمها للإنسان في حياته الاقتصادية البحتة ليست صورة مطبوعة بالآناية والإثارة وحب الذات ، كما تخيل ذلك ناقدوه ومهاجموه ، وإنما هي صورة تعبر عن ذلك الكفاح المستمر الدائب ، الذي يبذله رجال الأعمال في الأسواق وميادين النشاط التجاري والصناعي والمالي ، ليلبغوا

مآربهم من أقصر السبل وبأهون النفقات . وعلى الرغم من ذلك ، فإن ريكاردو لم يكن لينكر ، أن رجال الأعمال ، إذا خلوا إلى أنفسهم ، لم يكونوا ذلك الطراز الفريد من الناس الذين لا يعبأون إلا بالمصلحة المادية وحدها ، تهزم هزأ ، وتدفعهم دفعاً ، وتموقهم سوقاً ، إلى تحقيق أكبر قدر منها ، وإنما كانوا بشراً سوياء ، يخضعون لذلك المجموعة من المشاعر والأحاسيس الانسانية ، التي قد تفرض عليهم تضحية جانب من مصالحهم ، عن رضا نفس وطيب خاطر ، في سبيل تحقيق مثل عليا قد تفرضها الوطنية أو القوانين الأخلاقية أو ما إلى ذلك .

وقل بالمثل عن غير ذلك من الفروض والقيود التي تكتشف النظريات الاقتصادية ، كافتراض المنافسة الحرة الكاملة ، أو وجود سعر واحد للسلعة الواحدة في السوق الواحدة ، مع عدم التنويه بأن السلعة الواحدة قد تنطوي على مجموعة كبيرة من السلع ، لكل منها أسواقها الخاصة بها ، أو سهولة انتقال عوامل الإنتاج من صناعة إلى أخرى Mobility ، أو قابلية عوامل الإنتاج للتجزئة Divisibility ، أو اعتبار أن « العمل » Labour ، هو العامل الوحيد الذي يساهم في العملية الإنتاجية . فكل هذه الظروف التي يفترض توفرها ، لا يقصد بها الاقتصاديون تحقق وجودها فعلاً في الحياة الاقتصادية ، وإنما يرمون من وراء ذلك ، معالجة حالات سهلة مبسطة ميسرة ، قصد الوصول إلى نتائج ، تلقى ضوءاً كاشفاً ، على الحالات الأكثر تعقيداً والأشد تشابكاً ، وهي الحالات التي تصادفنا فعلاً في الحياة الواقعية .

٩ - افتراض أحوال السكون:

ولو أننا تغلغلنا في صميم النظريات الاقتصادية القديمة ، لوجدنا ألواناً من الفروض والاشتراطات ، أشد غلواً مما نوهنا عنه فيما سبق . فالجانب الأكبر من تلك النظريات قام على أساس الاعتبار ، بأن الحياة الاقتصادية تسير على نهج واحد مستقر لا يتغير ، وأن مظاهرها تتجدد ، ولكن هذا التجدد لا يعدو أن يكون صورة مشابهة لما سبقها من صور أو أوضاع . ولهذا يعم الاقتصاديون ، القدامى والحديثون منهم على حد سواء ، في التحوط للتناجح التي ينتهون إليها في بحوثهم ، فيقررون بأن النظريات التي يعالجونها ، تقضى صحتها وسداد الفكرة القائمة عليها ، أن تبقى الأشياء الأخرى على حالتها . وبعبارة أخرى ، يحاولون عندما يفردون ظاهرة من الظواهر ، لبحثها وتحليلها ، أن يشتتوا كل الظواهر الأخرى ، وأن يفترضوا ، أنه فيما عدا العوامل التي يضعونها مكاناً للدرس والفحص ، والتي يسمحون بالنسبة لها لكل عوامل التغير والتطور والتقلب ، أن تعمل عملها ، فإن العوامل الأخرى التي تخرج عن نطاق البحث والدرس ، سوف تبقى تجوزاً وافتراضاً ساكنة مستقرة ، لا ينال منها التغير ، ولا يعتورها العبث ، ولا يشيع فيها الاضطراب . وكل هذا لأنه من العسير جداً على الباحث الاقتصادي ، أن يصل إلى نتائج يمكن الركون إليها ، عند بحثه لأي موضوع من الموضوعات ، التي تستأثر باهتمامه ، لو أنه حاول أن يعالج هذا الموضوع ، تاركاً لجميع الظواهر ،

ما اتصل منها بهذا الموضوع اتصالاً مباشراً وما لم يتصل به ،
وما كان منها نواة للبحث ومركزاً لدائرته ، وما كان منها على
هامش البحث أو خارج نطاقه ، أن تثير اهتمامه وتجذب إليه
تفكيره . فغير خاف أن محاولة كهذه في تفسير ظواهر غامضة
مغلقة ، وفي الكشف عن الروابط الدائمة الدائبة ، التي تعبر عن النظام
الذي تسير وفقاً له العلاقات بين مختلف الظواهر ، لا بد وأن تسفر
عن فشل ذريع لاشك فيه . فلا يمكن للباحث أن يقوى على مغالبة
هذا الخصم المتلطم من العوامل ، وهذا التشابك الشديد بين
الظواهر ، والظفر بفهم طبيعة تركيبها ، وحقيقة وضعها ، بغير
إتباع نفس الوسائل ونفس النهج ، الذي يسير عليه علماء الطبيعة
ومن إليهم ، وهي وسائل التجريد والافتراض . وإذا كان هذا
الفريق الأخير من العلماء ، قد وجدوا في التجارب معوفاً لهم
للوصول إلى مآربهم ، فإن الإقتصاديين يجدون في التجريد
والافتراض طريقة ، إن لم تصل في كفايتها إلى المستوى الذي بلغته
طريقة التجربة العلمية ، فإنها تعتبر الملجأ الأخير الذي يمكنهم أن
يعولوا عليه ، لاستخلاص جانب من الحقائق البسيطة التركيب ،
السهلة الفهم والإدراك ، من مركبات ومعقدات ، تتجاذبها قوى
وعوامل لا حد لها ولا حصر ، وتعرض لكل عوامل التغير ،
التي لا تني عن فرض نفسها فرضاً ، وقلب الأوضاع التي كانت
سائدة من قبل .

ولعل الإقتصاديين لمسوا في تطور النظريات الطبيعية والميكانيكية .

ما هداهم إلى اقتباس الكثير من طبائعها وخواصها . فمثلا نجد أن علم الميكانيكا بدأ ببحثه بدراسة توازن القوى بينها وبين بعضها البعض . كما بدأ علم الطبيعة ببحثه بدراسة خواص وطبائع بعض الظواهر الطبيعية كالحرارة والصوت والضوء ، وكل ذلك في أول الأمر . في نطاق ثبات واستقرار الظواهر الأخرى . ولهذا استهوت هذه الطريقة الميكانيكية البحتة أبواب الاقتصاديين القدماء ، فظنوا أن ضالهم المنشودة . هي في الجرى وراء فكرة « توازن » الظواهر الاقتصادية ، توازنا ميكانيكيا ، وفي أحوال سكون واستقرار مختلف هذه الظواهر . وإذا كان الاقتصاديون المحدثون يجدون في هذا الاتجاه ، الذي أخذته الدراسات الاقتصادية فيما مضى ، إبعاداً للنظرية الاقتصادية عن النهج القويم الذي كانت أخلق بأتباعه ، وتحويلا للسالك التي اتخذتها ، عن المسالك السديد . الذي كانت أجدر بسلوكه . اعتقاداً منهم بأن النظرية الاقتصادية تعالج نشاط جماعات انسانية ، خاضعة بطبيعة ظروفها لعوامل التطور والارتفاع . وليست خاضعة لعوامل السكون والاستقرار ، وإذا كان هؤلاء الاقتصاديون المحدثون ، يرون تبعاً لذلك أن النظرية الاقتصادية يجب أن تتجه إلى ما اتجهت إليه علوم الاحياء ، فتحتذى نهجها وتقدي بخططها وطرائقها ؛ إذا كان هذا هو الرأي السائد اليوم بين الاقتصاديين على اختلاف نوازعهم ، وتباين المدارس التي ينتمون إليها ، وإذا كنت اسلم بهذا الاتجاه وأقره ، فإنه مع ذلك يكون من خرق الرأي ، والمكابرة في الحق ، أن ننمى اليوم على الكلاسيكيين طرائقهم في البحث ، نحن الذين جئنا ثمار البحوث

الشاقة الوعرة ، التي وقعت على عواتقهم ، كرواد في عالم مجهول يحاولون كشف أسرارها ؛ مما ساعد على تبديد جانب كبير من الغشاوات التي كانت تحول بيننا وبين التمييز بين سليم الرأي وطائشه ؛ وذلك لأنه من الشطط أن يقال ، بأن النظرية الاقتصادية ، كان مكفولا لها ، أن تصل إلى نتائجها المرموقة ، لو أنها سارت منذ نشأتها ، نحو معالجة أحوال التغير والتطور . كما أنه من الشطط أن يقال ، بأن علوم الاحياء وفروع الطبيعة والكيمياء التي تدرس الآن الظواهر الطبيعية في أحوال الحركة والتغير ، كانت تستطيع أن تصل إلى ما نعرفه اليوم من باهر النتائج ، لو لم يذلل لهذا التطور العلمي طريقه ، ولو لم تبدد الغشاوات القائمة الكشيفة الظلال ، عن طريق متابعة درس حالات بسيطة التركيب ، في أحوال السكون والاستقرار .

ولهذا يجب ألا ينسينا الطموح العلمي الذي يحفزنا إلى التدقيق فيما نختار وفيما نرفضه من طرق للبحث ، ومن نظريات تسفر عنها هذه الطرق ، كما يجب ألا ينسينا ذلك التقدم الواسع الخطى ، الذي تقدمه علم الاقتصاد ، وذلك الانقلاب الذي ألم بطرقه ونظرياته ، وتلك المعرفة الواسعة التي فزنا بها ، والتي قفرت بنا أجيالا إلى الأمام ، فضل من سبقونا ، ممن وجدوا طريقهم غامضا مظلما قاتما ، تحوطه الصعاب ويعترضه الكثير من العثرات .

وإذا كانت الحقيقة — كما يقولون — بنت البحث ، فلا بد للباديء الذي يقحم نفسه على أسرارها ، أن يصانعها ، وأن

بطرق أهون السبل إليها . فإذا فاز ببغيته ، كان هذا الفوز مقدمة لفوز جديد لاحق . هذا هو شأن البحث العلمي ، مهما كان لون المعرفة التي يراد الكشف عنها . ولم نعهد في علم من العلوم ، أنه وجد سبيله ميسراً ، وطريقه مهداً ، بغير التجريد والافتراض البدائي ، وبدون معالجة ظواهره في أبسط الحالات ، التي يمكن تخيلها ، أو يمكن اصطفاها .

فإذا كانت النظريات الاقتصادية القديمة ، اصطفت بصيغة افتراض أحوال السكون والاستقرار ، وإذا كانت وضعت ، على أساس تجزئ الظواهر الاقتصادية ، وعزلها عن بعضها البعض ، ومحاولة الكشف عن القوى التي تعمل للتوازن والثبات ، فإنه لم يكن هناك وسيلة أخرى يمكن اللجوء إليها ، على ضوء الظروف التي اكتشفت وضع هذه النظريات .

ولولا هذه الطريقة من البحث النظري المجرد ، لما استطاعت النظرية الاقتصادية أن تعطينا فكرة واضحة ، للعلاقة بين الطلب على القمح مثلاً وبين المعروض منه ، لتحديد قيمته ، في بيئة اقتصادية ، يفترض فيها ثبات عدد السكان ، وثبات تركيبهم من حيث فئات العمر التي يتوزعون عليها ، وفئات الجنس التي ينقسمون إليها ، وأنواع المهن والصناعات التي يمارسونها ، وثبات أذواقهم وعاداتهم وميولهم ، وثبات نظم الإنتاج وأساليبه ، وثبات عوامل الإنتاج الأخرى من حيث الكم ، ومن حيث النسب التي تترجم بها هذه العوامل ببعضها البعض Co - efficients of Producton .

كما يفترض فيها ثبات العلاقات بين الطلب على السلع الأخرى وبين عرضها .

وأيضا لما استطاعت النظرية الاقتصادية أن تعطينا فكرة واضحة ، عن الظروف التي يسرى فيها قانون تناقص الغلة ، والظروف التي يسرى فيها قانون تزايد الغلة . فنحن نفترض دائما أن نظام العملية الانتاجية يطرد سيره بلا تغيير ، فلا تظهر اختراعات جديدة ، أو طرق مستحدثة يقبل على اتباعها المنتجون ، كما نفترض عدم حدوث تغيير في قيم عوامل الانتاج المشتركة في العملية الانتاجية ، وكل ما نعى به هو تتبع أثر التغير في الناتج من السلع أو الخدمات ، لو بقى عامل واحد من عوامل الانتاج ثابتا لا يتغير ، ثم والينا زيادة عوامل الانتاج الأخرى التي تشترك مع هذا العامل الثابت في العملية الانتاجية ، تباعا وفي جرات صغيرة ، يتلو بعضها بعضا .

وبنفس الشكل نجد أن النظرية الاقتصادية تعطينا فكرة واضحة ، للأثر الذي يترتب على زيادة كمية النقود ، في مستوى الأسعار ، لو بقيت الأشياء الأخرى على حالها . ومن أهم هذه الأشياء ، بقاء الدخل الحقيقي الأهل ثابا ، فلا يزيد حجم الطيبات المنتجة ، ولا يختل التوازن بين انتاج سلع الاستهلاك ، وبيع الاستثمار ، ولا تتعرض سرعة تداول النقود في الأسواق للتغير بالزيادة أو بالنقص .

فإذا قيل بأن الأشياء الأخرى لا تبقى على ما هي عليه وأنها عرضة للتغير المستمر ، فإننا لا ننكر عليها هذا التغير ، إذ قد بدنا أن دراسة الحياة الاقتصادية ، هي دراسة لسكان ينمو ويتطور ، تخضع فيها اذواق الناس وعاداتهم لكل عوامل النشوء والارتقاء ، كما تتعرض فيها الفنون واساليب الانتاج ، حلقات متوالية مطردة من التهذيب والتنقيح ، بل قد تتعرض هذه الفنون ، لسلسلة من الانقلابات ؛ ولكن مع كل ذلك ، فإن الأحجى بالعلماء الذين يريدون أن تسفر جهودهم عن نتائج ذات بال ، أن يترشوا في بحوثهم ، وأن يبدأوا بدراس حالات بسيطة ، قد تكون بعيدة عن الواقع والحقيقة ، فلا تمثلها تمثيلا كاملا ، ولكنها قد تساعدهم فيما بعد على الكشف عن هذه الحقيقة وسبر أغوارها .

ومن كل هذا نجد أن الاقتصاد علم ، كغيره من العلوم ، يتابع طريقة في ظل فروض وقيود ، يضعها الاقتصادي لنفسه ، بغية كشف القناع عن العلاقات التي تربط بين الظواهر الاقتصادية وبعضها البعض . والنظريات الاقتصادية ، التي يسفر عنها البحث الاقتصادي تكون صحيحة سليمة من الشوائب ، طالما أنها تتفق مع روح الفروض التي وضعت أساسا لها ؛ والنتائج التي يمكن أن تستخلص من هذه النظريات ، تبقى سليمة ، ما بقيت هذه النتائج محاطة بالفروض ، التي يقيد بها الباحث ، النظرية التي وصل إليها في بحثه . ومن غير المعقول بطبيعة الحال ، أن تنطبق مثل هذه النظريات في حالات ، لا تتوافر فيها الفروض التي افترضت أساسا

للبحث . فإذا طبقت على حالات تتباين ظروفها مع الظروف التي وضعت لها النظرية ، فإن النتائج المشوهة ، التي ينتهي إليها التطبيق ، لا يمكن أن تقلل من أهمية النظرية أو تضعف من شأنها ، وإنما تدل على جهل الباحث أو اغفاله ، للشروط الهامة التي قيدت بها النظرية ، والتي يجب أن تسيج بها النتائج .

١٠ - افتراض أحوال الحركة والتغير

ومع ان البحث النظري الاقتصادي القائم على افتراض أحوال السكون والاستقرار ، كان حلقة بدائية ضرورية ، لمعالجة الظواهر الاقتصادية ، وتعرف القوانين التي تدير وفقا لها ، والاتجاهات التي تتجه إليها ، فإنه كان لا يزال قاصرا بلا شك عن الالمام بكل ما تتطوى عليه الحياة الاقتصادية من عوامل تغير وتقلب ، لا يظهر فعلها في ناحية واحدة من نواحيها ، أو قطاع معين من القطاعات التي تتكون منها ، وإنما تغمر هذه العوامل كل ناحية من نواحي هذه الحياة ، بآثارها ونتائجها ، وتطغى على اجزائها طغيانا يتفاوت قوة وضعفا ، تبعا للظروف والأحوال .

فلسنا نحن في دراستنا للحياة الاقتصادية ، حيال أوضاع ثابتة أو مستقرة ، وإنما نجابه في الواقع أجهزة حية وخلايا عاملة نشيطة ، هي عرضة لكل عوامل النمو والتقدم ، كما هي عرضة لعوامل الانهيار والاندثار . والصورة التي تتجدد أمام أنظارنا لهذه الحياة ، ليست صورة متكررة ، تتمثل فيها الملامح التي عهدناها ، وإنما هي صورة ، ان اعتبرنا أنها تمثل قدرا غير قليل مما نعهده ونعرفه ، فإنها تمثل في نفس الوقت الكثير مما لم نعهده ولم نعرفه .

وإذا كان جل الاقتصاديين الكلاسيكيين ، على شفاف بالغ بتقليد علماء الطبيعة والميكانيكا ، في اتجاههم لتمثيل العوامل الاقتصادية بالقوى ، وفي اعتبارهم التوازن الذى يمكن أن ينجلي عنه تفاعل هذه القوى مع بعضها البعض ، توازنا ميكانيكيا بحثا ، فإن جانباً منهم ، كان أكثر شغفا باقتباس بعض مبادئ ونظريات علم الاحياء وتلقيح الدراسة الاقتصادية بها ، فالحياة الاقتصادية وجانب غير قليل من مظاهرها ، عرضة لكل عوامل النماء والانحلال ، وهى تتبع في سيرها سنن التطور الطبيعى ، كما أن التوازن فى نظر هؤلاء ، ليس توازنا ثابتا مستقرا ، وإنما هو توازن مؤقت ، يتناسب مع الظروف التى تقتضيه ، والعوامل التى تدعو له . فاذا توارت هذه الظروف ، وتداعت هذه العوامل ، وحل مكانها عوامل جديدة من طراز آخر ، شهدنا توازنا جديدا . لا يلبث معنا قليلا حتى ينقضى ، ليحل مكانه توازن آخر ، وهكذا . ولعل مارشال كان من أسبق الكتاب ، الذين تميزت وجهة نظرهم بهذه الميزة . فعند ما حاول أن يجد منفذا ، يستطيع عن طريقة ، أن يعالج ثمن العرض ، فى حالات الانتاج ، التى تخضع لقانون تزايد الغلة ، أدخل فى التحليل الاقتصادى فكرة « المشروع المثلئ » Representative Firm وهو مشروع يعتبر أنه الممثل لكل المشروعات القائمة فى صناعة معينة ، وتمثيلة لهذه المشروعات ، لا يرجع إلى أى اعتبار آخر ، سوى أن القائمين به قد مارسوا الصناعة زمنا كافيا ، جعلهم على خبرة وافية بكل اسرارها ودقائقها ، ومكنهم من الوصول بحجم المشروع ، إلى النسب حجم

يمكن أن يصل إليه ، على ضوء الظروف التي تحتازها الصناعة .
فليس المشروع المثلى مشروعاً فنياً ، لا يزال في أول مراحل نشوئه
وتطوره ، يعانى الصعاب التي تلقاها المشروعات الناشئة وتصادفها ،
ويغالب المنافسة التي تسدد إليه من غيره من المشروعات ، التي
سبقته في مضمار الوجود الصناعى ؛ كما أنه ليس مشروعاً بلغ من
العمر عتياً ، بحيث أمسى ينوء بما تثقله به شيخوخته من عوامل
العجز ، وعدم القدرة على التكيف والتطور ؛ ولكنه مشروع فى
شرح الصبا وفى عنفوان العمر ، تهيأ له كل العوامل المواتية ، التي
تجعله يظفر بالوفورات الداخلية والخارجية ، التي تتناسب مع نطاق
الاتاج ، الذي يعمل وفقاً له . وقد بين مارشال فى تحليله لهذه
الفكرة ، أن شأن المشروعات الصناعية ، شأن أشجار الغابة .
فهذه الأشجار تحتاز مراحل أعمارها ، منذ أن تنبت نباتاً صغيراً
ضعيفاً ، تطاول فروعها التحظى بالضوء وأشعة الشمس ، وتغالب
الظروف السيئة التي تكتنف تشاتها ، حتى إذا بلغت أوج شبابها ،
كانت هذه الأشجار ممثلة لأشجار الغاب جميعاً ، على تفاوت أعمارها ،
والكن هذه الأشجار المثلية لا تلبث حتى تعرض لعوامل الهرم ،
فتدب فيها شيئاً فشيئاً عوامل الفناء ، إذا بلغت من العمر أقصاه .
وكل هذا يدل على أن الصناعة ، وأحجام المشروعات التي تتكون
منها ، لا تستقر عند مستوى معين ، بل هى خاضعة لدورة التطور ،
شأن غيرها من الموجودات فى عالم الأحياء .

ومع ذلك فمن المشاهد ، أن تأثر الاقتصاديين بالتوازن
الميكانيكى ، لا يزال على أشده . فعلى الرغم من إدراكهم أن فكرة

التوازن المستقر الثابت ، فكرة خيالية نظرية ، لا تمثل إلا حالات
فرضية بحتة . وعلى الرغم من قبولهم للرأى القائل بأن الحياة
الاقتصادية نظام يتميز بكل مقومات الحياة والحركة ، ويخضع لعوامل
النمو والانحلال ، إلا أنهم لم يستطيعوا أن يتحرروا إطلاقاً من
« ميكانيكية التوازن » . وكل ما استطاعوا أن يدخلوه جديداً على
نحوهم ، هو استخدام فكرة التوازن في نطاق ، يسمح فيه لعوامل
التغير أن تعمل عملها .

١١ - الأجل الاقتصادي

ولهذا نجد مارشال يلجأ إلى تقسيم الأجل الاقتصادي إلى ثلاث
فترات . أولاًها - الفترة القصيرة ، وهي التي لا تشغل إلا حيزاً صغيراً
من الزمن ، بحيث لا تتاح الفرصة لمختلف العوامل أن تعمل عملها ،
في تكيف الأوضاع الاقتصادية ، بحيث تغدو مناسبة مع التغيرات
التي تقتضيها . فإذا زاد الطلب على مباني المسكن مثلاً ، فجأة وبدون
توقع من جانب المقاولين أو أصحاب رؤوس الأموال المستثمرين ،
لحدوث هذه الزيادة ، لم يكن في وسع هؤلاء أن يقيموا خلال هذا
الأجل القصير مباني جديدة ، تشبع الطلب المتزايد . ولهذا يقع
على الثمن كامل العبء في تحقيق التوازن بين الطلب وبين العرض ،
فيستجه الثمن في مثل هذه الحالة إلى الارتفاع .

وثانيتهما - الفترة الطويلة ، وهي فترة زمنية متوسطة الطول ،
تكفي لكي تعمل العوامل عملها في تحقيق تكيف جزئي ، يتمشى
مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة . فإذا اشتد الطلب على الطائرات

مثلاً ، ارتفع ثمن عرضها في الأجل القصير فوراً ، لعدم تمكن
منتجها من إعداد أنفسهم ، لمقابلة طلب مرتفع ، لم يعهده قبل ،
ولكن إذا استمر تيار هذا الطلب يتدفق عليهم ، ولمسوا أن
الزيادة في الطلب سوف تبقى طويلاً ، فانهم يعملون على زيادة
القوة العامة لديهم ، واستيعاب الطاقة الانتاجية التي كانت عاطلة
قبل ذلك ؛ عن طريق تشغيل عمال ، قد لا يتمتعون بالكفاية
الانتاجية المطلوبة ، ونوع الدربة والمران ، الذي يتطلبه العمل ،
وعن طريق استخدام بعض الآلات والأدوات ، التي كانت قد
استبعدت قبل ، لضعف في كفاءتها ، وعدم ملائمتها للتشغيل في
الظروف العادية ، أو عن طريق استخدام نظام المناوبات لتشغيل
العمال ، أو ما إلى ذلك .

وقد يبدو أن كل ذلك أمر ميسور التحقيق في فرصة قصيرة
ضيقة ، ولكن الحقائق تنفي مثل هذا الظن . فالتوسع نطاق الانتاج
إلى مستوى جديد ، يقتضى عمل تنسيق جديد ، لكل عوامل الانتاج
اللازمة ، ومثل هذا التنسيق ، يتطلب فرصة كافية للحصول على
اعدادات اضافية من الخامات والمواد الأولية ، قد لا يسهل في
الأجل القصير الحصول عليها بالكميات المطلوبة ، كما أنه يقتضى
من القائمين بشئون الادارة والتنظيم تطبيق مبدأ الاحلال في أوسع
الحدود ، تطبيقاً يكفل لهم الوصول إلى النتائج المرغوبة ، بأقل
النفقات الممكنة . فإذا عجزوا مثلاً عن الحصول على مزيد من
رؤوس الأموال الثابتة ، تعين عليهم أن يحلوا العمال مكان الآلات .
أو قد يقتضيه الأمر ، تحويل بعض الموارد التي تستغل في صناعات

أخرى ، لتتولى القيام ببعض الأعمال أو الواجبات ، التي يحتم الأمر القيام بها . وكل هذه الجهود التي يبذلها رجال الصناعة في تحقيق نوع من التوازن بين فيض الطلب المتزايد ، وبين فيض العرض المقاصر عن الاستجابة ، خلال أجل قد يعد طويلا ، ولكنه غير كاف . لإشباع الطلب كله ، من شأنها أن تؤدي إلى توازن ، ليس مستقرا ولا ثابتا ، إذا نظرنا نظرة شاملة للموضوع بأسره ، وإنما هو توازن يسعى للانتقال إلى مستوى آخر ، إذا أفسح له الأجل ، واتيحت له الفرصة الكافية .

وبالنسبة للفترة الطويلة جدا ، وهي فترة من الزمن ، يستند أجملها إلى أبعد الحدود الممكنة . بحيث تتاح الفرصة لكل العوامل أن تعمل عملها في تودة وهوادة ، لتحقيق توازن ثابت مستقر ، على ضوء الأوضاع الاقتصادية الجديدة . فالطلب المتزايد المستمر على الطائرات ، لا يقتضى مواجته الارتكان على جهود عمال غير مدربين تدريباً كافياً ، يحشدون حشداً لميسر الحاجة إليهم ، وعدم العثور على بديل أكثر صلاحية . وإنما يتطلب إعداد وتهئة جيش إضافي من العمال المتخصصين المدربين ، يعهد إليهم بالواجبات التي يتعين عليهم أدائها . وكل هذا يحدث ، لا نتيجة توجيه أو خطة مرسومة تفرض على الأجيال الجديدة من الصناع ، وإنما يحدث نتيجة لارتفاع مستوى أجور العمال ذوي الكفايات الخاصة في صناعة الطائرات ، مما يدفع المتحقيقين الجدد ، إلى الإقبال على اختيار هذا الميدان من الأعمال ، للتخصص فيما يقتضيه من كفايات ، ولإعداد أنفسهم الإعداد المهنى اللائق ، للظفر بمجال للرزق فيه .

وما يقال عن العمال ، يقال كذلك عن رموس الأموال الثابتة ،
التي يتطلب انتاج الطائرات توافرها . فليس من الميسور انتاج
جميع الآلات والمحركات والالجهزة اللازمة لهذه الصناعة في أجل
متوسط ؛ كما أنه ليس من الميسور إقامة جميع المباني والمنشآت ،
التي تملها زيادة الطلب على الطائرات في نفس الأجل . ورجال
الأعمال الذين تعريضهم الأرباح غير العادية أو الاستثنائية ، التي
تظفر بها المشروعات القائمة القديمة ، لن يجدوا طريقهم سهلا ذلولا
لإنشاء مصانع جديدة في أجل قريب . لأن كل ذلك يقتضى فسحة
طويلة من الوقت ، تمكنهم من حشد عوامل الانتاج المطلوبة
بالنسب التي يقتضيها نظام الانتاج بأقل النفقات الممكنة . ولهذا
نجد أن قيام المشروعات القديمة بتوسيع نطاق انتاجها ، توسيعا
يتطلب إقامة وحدات انتاجية جديدة ، ودخول مشروعات جديدة
في ميدان الصناعة ، يقتضى تدييرا سديدا ، ويتطلب برامج انشائية ،
قوامها التنسيق والإفادة من جميع المستحدثات الفنية والتنظيمية ؛
وكل ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا بعد أجل طويل جدا ، تاح فيه
الفرصة لهيئة وتجهيز كل عوامل الانتاج اللازمة ، بحيث يضمن
تبادل الكميات المعروضة مع الكميات المطلوبة تعادلا كاملا .

١٢ - أحوال الحركة النسبية

ومع ذلك فإن هذا التحليل الذي يقدمه لنا مارشال ، والذي
يبرز فيه نواحي من الحياة الاقتصادية ، تتأثر بعوامل الحركة
والتغير ، قاصر أن يلم بكل عوامل الحركة وعوامل التغير ؛ لأنه

لا يدرس إلا قطاعا معينا من القطاعات التي يتكون منها الجهاز الاقتصادي . وهو بذلك يفرض أن كل شيء آخر في هذا الجهاز باق على ما كان عليه ، لم يتأثر بالتغيرات التي طرأت على هذا القطاع المعين . ومن ثم فهو يدخل فروضا ، لا تستقيم مع المشاهد والملبوس . ومع ذلك فلعلنا نلنس عذرا له في ذلك ، ونقدر ما يدفعه إلى تجريد بحثه من جانب كبير من العوامل المزججة ، التي لو سمح لها أن تغشى مجال دراسته ، لأثارت من المصاعب ، ما يعسر معه الوصول إلى نتائج واضحة ، تساعد بدورها على الوصول إلى نتائج أخرى . أكثر تمثيلا مع مشاهدات الحياة الواقعية وتجاربها .

ولهذا فإن دراسته لعوامل التغير ، لم تكن دراسة مطلقة شاملة ، ولسكنها دراسة نسبية جزئية ؛ كما أن دراسته للتوازن الاقتصادي ، ليست دراسة للتوازن الذي يجب أن تظفر به الحياة الاقتصادية في مجموعها ، وإنما دراسة لنوع من التوازن ، يطلق عليه عادة ، « التوازن الجزئي » ، لأنه يتصل بأحوال التوازن لصناعة معينة ، تعرضت لنوع من الاضطراب ، غشيها لسبب أو لآخر ، مع افراض أن أحوال الصناعات الأخرى بقيت على ما كانت عليه

١٣ التوازن السكامل أو التوازن السكلي

ولكن هذا التحليل الذي يتناول شطرا من الحياة الاقتصادية ، إن أعاننا على فهم القوانين التي تحكم التوازن في ناحية منها ، وإن بناعدنا على الإلمام بالاتجاهات السائدة ، أو التي يتوقع حدوثها فيها ، إذا عبثت بها أيدي الأحداث بالتغيير ، وأشاعت فيها ألوانا

من الاضطراب تبعدها عن مركز توازنها القديم ، فإنه يعجز كل العجز ، إذا وقف وحده ، عن تفسير ألوان الاضطراب الشامل ، الذى يطفى على الحياة الاقتصادية ، بكامل عناصرها ومفرداتها ، أنا بعد آن ، ويعبث بتوازنها ، ويخل بأوضاعها . فنحن لا نقنع بتاتا ، إذا استطعنا أن نصل إلى معرفة العوامل الخفية أو الظاهرة ، التى تدفع بصناعة معينة إلى التقدم حثيثا وإلى الاتساع المطرد ، أو التى تمسك بتلابيب صناعة أخرى ، لتحول بينها وبين التقدم المتدرج ، فتجعلها تقف جامدة ساكنة ، فى الوقت الذى يزدهر فيه غيرها ، أو معرفة العوامل التى تجر صناعة ثالثة إلى الوراء ، لأنها غدت عاجزة عن إشباع طلب ، كان قائما على منتجاتها ، فإذا به يتحول عنها إلى منتجات جديدة لصناعات جديدة . ولا نقنع بفهم التطورات التى يمكن أن تحدث للأثمان والكميات المنتجة ، ولأحجام المشروعات التى تسكون منها الصناعة ، وللنظم الإنتاجية التى يتعين اتباعها فى كل حالة من هذه الحالات ، لى يتحقق التوازن الجديد الذى يتفق مع الأوضاع الجديدة . ولكننا نتساءل دائما ، ولنا كامل الحق فى ذلك ، ما القوانين التى تحكم تطور الحياة الاقتصادية بكامل عناصرها ، فننقلها من مستواها الأسمى ، إلى مستوى جديد ، قد يكون أعلى من المستوى القديم ، إذا كان الاتجاه تقدما ، وقد يكون أدنى منه ، إذا كان الاتجاه اتجاها انحلاليا ورجعيا ؟

لقد وقفت النظرية الاقتصادية عاجزة عن الخوض فى بحث كهذا ، لأن عناصره العديدة والعوامل الشتى التى تعبث فى مجاله ، تجعل الباحث يقف حائرا من أين يبدأ دراسته . ثم لأن موضوع

التطور الاقتصادي بالذات ، لا يتصل فقط بالأحوال الاقتصادية دون غيرها ، ولكنه يجمع بين دفتيه ، جميع العوامل الاجتماعية والتاريخية والسياسية والدينية ، التي تؤثر في البيئة وفي الجماعة ، وتطبعها بطابعها ، وتنقلها من مرحلة من مراحل التقدم أو التأخر ، إلى مرحلة أخرى . وإذا كان هناك بين الاقتصاديين ، — كالماركسيين — من جازفوا واخلولوا وضع تفسير للتطور الاقتصادي ، والقوانين التي تحكمه ، والاتجاهات التي يأخذها ، فإن تفسيرهم لم يلق قبولا عاما ، ولا يعتبر أنه قائم على التحليل العلمي السليم ، فهو لم يخرج عن كونه ، دعاية لمذهب اقتصادي أو لضرب معين من الفلسفة ، أثبتت الحوادث والتجارب ، أنها فلسفة سقيمة عقيمة ، وهذا فضلا عن الأخطاء المنطقية التي شابت النظريات التي تعرضوا لوضعها .

وبسبب كل هذا وقفت جهود الاقتصاديين ، عند تفسير الظواهر ، في أحوال السكون أو الحركة النسبية ، كما أشرت آنفا . ولكن راعهم أخيرا ما يصيب الحياة الاقتصادية بأسرها ، من تقلقل ، يجعلها تأخذ سبيلها في طريق غير سوى ، تعبت به موجات ، يتلو بعضها بعضا ، فينبأ بطرد انحدار الطريق إلى أعلى ، تدفع به إلى القمة ، عوامل الغاء والازدهار ، إذا به إذا بلغ الأوج ، يلتوى انحداره إلى أدنى ، تدفع به عوامل الانحلال والذواء . فجن حيال حركات لوكسية ، لا تستقر عند اتجاه واحد لا يتغير ، ولكنها عرضة دائما ، إذا نفذت قواها المطاردة البانية ، لأن تعكس

اتجاهها ، فتحيل تلك الطاقة العامة الطائفة التي خلقتها ، إلى ركام
وحطام ، يذخر بكل القوى المنتجة ، التي خلقتها هذه الطاقة ،
ولكنها لا تجد منفذا للتنفيس عن قواها ، أو منصرفا تنصرف إليه .
وقد ضاق الاقتصاديون ذرعا بأحوال هذه التقلبات الصناعية
والتجارية والمالية وحاروا في تعليلها ، واختلفت ضروب تفكيرهم ،
واشتد الجدل والتزاع بينهم ، وذلك لأن التحليل الاقتصادي الذي
ركنوا إليه في أحوال السكون أو أحوال السكون النسبي ، لم يكن
الأداة الطيبة المربة ، التي يستطيعون عن طريقها ، فهم مغالقة
أسرار الدورة الاقتصادية . فهذا التحليل لا يسعف إلا في دراسة
أحوال التوازن الجزئي ، وهو لا يعين على فهم أحوال التوازن
الكلّي ، لأن مجاله الأصلي ، دراسة الأوضاع النسبية بين مفردات
الحياة الاقتصادية ، كل منها بالنسبة للآخرى ، كتحديد قيمة القطن
بالنسبة للنقود ، أو بالنسبة للقمح مثلا ؛ وتعيين مستوى أجر
التجارين بالنسبة للنقود ، أو بالنسبة للأجر الذي يخطى به
البناءون ، في وقت معين . ولأن هذا التحليل قام على أساس
الاقراض ، بأن النقود ليست سوى أدوات تعدادية ، لا أكثر
ولا أقل ، تحكم كيانتها المتداولة ، مقادير الذهب الموجودة في
العالم ، مذبذبا الناس يعززون بهذا المعدن ، ويعتبرونه أمثل أنواع
الثروة ، وأكثرها قيمة ومنفعة . ومن ثم اعتبروا أن المنفعة
الحدية للنقود لا تتغير ، فهي ثابتة دائما عند مستوى معين ، وأن
مرونة الطلب عليها ، لا تزيد ولا تقل عن الواحد الصحيح .

وهكذا نلمس أن الاقتصاديين الكلاسيكيين ، عالجوا المسائل النقدية ، على غرار معالجتهم لموضوع القيمة ، فلم يخرجوا بها عن أحوال السكون الكامل أو أحوال السكون الجزئى على الأكثر . وكل هذا لأنهم كانوا يبحثون عن القوانين التى تحكم الاستقرار والتوازن ، فى أحوال اقتصادية عادية ، تسير سيرا هينا لنا ، لا يحيط بها تغيرات شاملة طاعية ، كالتغيرات التى تصيب الحياة الاقتصادية الواقعية . فإذا كانت نظرياتهم قد قصرت عن الإلمام بمشاكل الدورات ، فلأنهم كانوا بمثابة من يطبقون النظريات الهندسية الخاصة ، بالمسطحات ، على مسائل تتطلب نوعا آخر من الهندسة هي هندسة المنحنيات ،

وواضح أن حل مسائل الدورة الاقتصادية ، ومعالجة مشاكل البطالة ، إنما كان رهنا ، بمعالجة النظرية النقدية ، على أسس جديدة ، لا تأخذ فى الحسبان ، اعتبار النقود ثروة ، لها منفعة حدية ثابتة ، أو لها مرونة طلب هي الوحدة ، وإنما تأخذ فى الحسبان ، اعتبار النقود ثروة كالثروات الأخرى ، تتفاوت منفعتها الحدية ، بتفاوت مقاييس التفضيل الفردية ، من حيث أن هذه المقاييس هي التى تحكم العلاقة بين الطلب على السلع ، والطلب على النقود . وكما أن الطلب على السلع لا يمكن أن يبقى ثابتا ، بل هو معرض لسكافة أنواع التغير ، فإن الطلب على النقود ، لا يمكن أن يبقى ثابتا ، بل هو عرضة كذلك لكل أنواع التغير . فطورا يشهد لإلحاح الناس فى طلبها ، وطورا يعرض الناس عنها إلى غيرها من أنواع الثروات .

وكل هذا مرة أخرى ، يرتبط بالسياسة المصرفية ، التي قد تسخو طورا في إصدار النقود اللازمة لتشجيع الطلب المتزايد عليها من جانب الأفراد ، أو التي قد تتبع سياسة عكسية في حالات أخرى ، فتغل يدها عن إصدار القوة الشرائية ، التي يطلبها الأفراد .

ولا يقتصر الأمر عند هذه المسألة ، بل أنه يمتد إلى أبعد من ذلك ، إلى مسألة تكوين رؤوس الأموال الجديدة ، عن طريق الادخار ، وعلاقة الادخار بمدى الزيادة في الأصول الرأسمالية التي يعمل رجال الصناعة على خلقها ، تحقيقاً لأغراضهم ، وجنيا للأرباح التي يتوقعون الحصول عليها من وراء ذلك . وواضح أن مجرد زيادة رؤوس الأموال العينية في أية بيئة اقتصادية ، من أهم العوامل التي تدعو إلى إزعاج التوازن الذي تتمتع به ، لأن أحوال السكون والاستقرار ، إنما تقتضي المحافظة على رؤوس الأموال العينية القائمة ، بحيث لا تعرض رؤوس الأموال هذه للزيادة أو للنقص . فإذا زادت رؤوس الأموال العينية عن رصيدها الأصلي ، فإن هذه الزيادة تعبت بالنسبة الفنية القائمة ، التي تتميز بها عوامل الإنتاج ، وتغير من وجه التنظيم الصناعي ، وتجعل سير الحياة الاقتصادية يأخذ سبيلا جديداً ، يختلف تماما عن سبيل القديم .

كما أن مجرد زيادة الأموال المدخرة ، عما يجب ادخاره لتجديد رؤوس الأموال الهالكة بالاستعمال ، من شأنه وحده ، أن يضر اضطرابا يعم النشاط الاقتصادي . لأن أحوال الاستقرار والثبات تدعو إلى ادخار جانب من الدخل ، لا يزيد عن قيمة رؤوس

الأموال العينية التي هلكت بالاستعمال والتي يراد إحلال بدائل لها . تعوض ما فقد منها .

ومع أن ما ذكرناه في شأن زيادة الاموال المدخرة ، عما يجب ادخاره فعلا ، لتعويض رأس المال التالف بالاستعمال ؛ وفي شأن الاتجاه إلى تعميم الآلات في نظام الانتاج الحديث ، لتحل محل اليد العاملة ، كلها سمحت الظروف بذلك ، كاف وحده لجعل الحياة الاقتصادية تتعرض لتقلبات ، قد تعنف أحيانا وقد ترفق أحيانا أخرى ؛ إلا أن هناك عاملا جديداً يزيد في خطر هذه التقلبات ، وقد يضاعف حدتها . وهذا العامل يرجع إلى حقيقة هامة ، وهي أن المدخرين لاجزاء من دخولهم ، لا يقصدون تحويل هذه الادخارات إلى أصول رأسمالية جديدة ، وكل ما يعينهم ، إنما هو توظيف أموالهم التي يرون أنها تفيض عن حاجاتهم القرية المباشرة ، في وجوه استغلال مأمونة . والاستغلال المالى ، شئ يختلف كل الاختلاف عن الاستثمار . فاصحاب الاموال النقدية الطليقة ، قد يسمعون إلى توظيفها في الأسهم والسندات المتداولة في البورصات ، دون أن يحدوا ما يشجعهم على استغلالها في أسهم أو سندات مشروعات جديدة ، أو أسهم أو سندات مصدرة حديثا ، لحساب مشروعات قديمة . فلذا حدث هذا النحوس التوظيف ، فلن يؤدي الادخار إلى خلق أصول رأسمالية جديدة ، يزيد بها رأس مال الجماعة .

وإذا قبل بأن الاموال المدخرة ، تجد سبيلها للصارف ، وهي

التي تقف موقف الوساطة بين المدخرين ، وبين المستثمرين من رجال الأعمال والصناعة ، الذين يشعرون بالحاجة إلى القوة الشرائية اللازمة لخلق رؤوس الأموال العينية الجديدة ، كان لنا أن نذكر بأن وجود أية سلعة في الأسواق ، بكميات موفورة ، وبأثمان مرغوبة ، لا يشفع وحده ، في ضمان وجود طلب على هذه السلعة . فقد توجد وفرة من الأموال المدخرة لدى المصارف ، وقد يكون سعر الاقتراض أى سعر الفائدة ، سعرا مرغوبا ، ومع ذلك قد ينكص رجال الصناعة عن الاقتراض ، لأنهم لا يجدون في الظروف الاقتصادية الراهنة أو المستقبلية ، ما يغريهم على المغامرة والمجازفة بخلق رؤوس أموال عينية جديدة .

ومن كل هذا يتضح لنا أن اختلافا لا بد أن يحدث بين ما يدخره الأفراد ، وبين قيمة رؤوس الأموال العينية الجديدة ، محسوبة بنفقات إنتاجها ، وهى المعدات الإنتاجية ، التي يرى رجال الصناعة خلقها . ويختلف هذا التباين بين الطلب على الأموال المدخرة والمعروض منها ، عن أى تباين آخر بين الطلب وبين العرض بالنسبة لأي سلعة أخرى . وذلك لأن أثمان السلع التي يتباين الطلب عن العرض بالنسبة لها ، ترتفع أو تنخفض ، مما يؤدي إلى تحقق التعادل بين الطلب والعرض . ولكن التباين بين الطلب على الأموال المدخرة والمعروض منها ، لا يشفع في القضاء عليه ، ارتفاع سعر الفائدة أو انخفاضها .

١٤ — عامل الزمن كعنصر من عناصر الحركة :

ولعل هذه الظاهرة التي غابت عن الكثير من الاقتصاديين . ولم تبرز لهم بروزاً كافياً ، ترجع إلى عدم اهتمامهم اهتماماً كافياً بعامل الزمن ، كعنصر من العناصر . التي تطبع الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، بطابعها الخاص . وإذا كان البعض يعتقد بأنه لا يوجد جديد تحت الشمس ، وأن التاريخ يعيد نفسه ، فإن هذا الاعتقاد لا يجد له سنداً من الواقع أو الحقيقة ، فيما يتعلق بحياة الجماعات والتطورات التي تلحق بها ، أو فيما يتعلق بالمسالك التي يسلكها نشاطها الاقتصادي . وإذا كنا قد أشرنا إلى أن مارشال ، أدخل الزمن كعامل في تحليله ، وقسمه إلى فترات متفاوتة الطول ، متباينة الأثر ، إلا أن هذا « الزمن المارشالي » ، لا يعدو أن يكون عنصر ثبات واستقرار ، فهو مقياس ثابت أو حد من الحدود غير المتغيرة ، التي تبقى أبداً على حالها . ومع أن مارشال كان يعلم بلا شك ذلك الخواص التي يتميز بها الزمن الاقتصادي ، والتي تجعله مثاراً لكل عوامل الازعاج والتقلقل ، إلا أنه رأى أن طبيعة التحليل الاقتصادي ، الذي كان يقوم به ، تقتضيه معاملة الزمن كعنصر يدعو للاستقرار ، ويعمل على تحقيق التوازن ، شأنه في ذلك ، شأنه تماماً ، عندما افترض بأن المنفعة الحيوية للنقود ، ستظل ثابتة لا تتغير .

ونحن لو أنعمنا النظر في الأحداث الاقتصادية ، التي اجتازها العالم ، وخاصة فيما بين الحربين الماضيتين ، لوجدنا كيف يلعب مرور الزمن دوراً خطيراً في دفع النشاط الاقتصادي إلى مختلف

المسالك ، التي لا يستطيع فرد أن يتنبأ عنها ، أو يتوقع سلوكه فيها .
فالمستقبل أمر مجهول دائما ، وهو عالم من الغيب ، لا يحسر امرؤ ،
مهما بلغت فراسته ، أن يؤكد لنا ، ما يمكن أن ينطوى عليه .
والمستقبل الاقتصادي ، وإن تلون بألوان قد تطفو على صفحته ،
وتسرب إلى مجاله من الماضي أو الحاضر ، ولكنه لا يعد في
الواقع امتدادا كاملا لها . وإلا لكان في مقدور الأفراد ، إذا
تجمعت لديهم انباء الماضي والحاضر ، ووضعوا أيديهم على البيانات
والمعلومات التي تتعلق بهما ، أن يجمعوا عما يحمله المستقبل بين
طياته ، وما يضمه بين ثناياه ؛ ولكانت الرهبة من المستقبل أمراً
غير معروف أو معهود ؛ ولكانت القرارات التي يتخذها الأفراد
بصفتهم مستهلكين ، وبصفتهم منتجين ، كلها تنحوا نحو واحد ،
وتتخذ سبيلا مطروقا .

وكل هذا يبين لنا لماذا ينقسم الأفراد إلى مجموعات متباينة ،
متفاوتة في الاستبشار بالمستقبل والتوجس منه ؛ ولماذا نجد ميلا
نزوليا من جانب الأفراد ، يقعدهم عن السعى وراء مواصلة الانتاج ،
أو يحضهم على التخلص من جانب كبير من ثرواتهم العينية ، مؤثرين
الاحتفاظ بها في شكل قوة شرائية خالصة طليقة ؛ بينما نجد ميلا
صعوديا من جانب غيرهم ، يحفزهم على المغامرة والمجازفة ، ويدفعهم
إلى توظيف أكبر جانب من ثرواتهم في أصول ، يتوقعون أن تدر
عليهم دخلا طيبا ، فضلا عن ترقبهم ارتفاع قيم هذه الأصول ، بما
يعود عليهم بأرباح رأسمالية . كما يفسر لنا هذا أيضا ، لماذا

لا يشفع تخفيض سعر الفائدة في استثارة رجال الصناعة والمال
على الإقدام على الاقتراض لخلق رؤوس أموال عينية جديدة، وإذا تبين
لهم أن ظروف المستقبل لا تشجعهم على القيام بعمل استثمارات جديدة.

١٥ - التوقع

ولعل النظرة إلى الزمن الاقتصادي ، بالشكل الذي صورناه ،
هي التي ادخلت في التحليل الاقتصادي الحديث ، « عامل التوقع » ،
كعنصر فعال ، يؤثر في النشاط الاقتصادي تأثيره البالغ . فكل
شيء يجري في هذه الحياة ، وفقاً لتقديرات ، يقوم الأفراد بعملها
لأنفسهم ، عن وعي أحياناً ، وبدون وعي أحياناً أخرى . وهم إذ
يصممون على سلوك طريق معينة ، يسمون لأنفسهم عن المستقبل
صورة ، ينسجون خيوطها حقاً من تجاربهم الماضية ، ولكنهم
يعملون حساب المفاجآت ، ويحذرون ما قد يأتي به الغيب
والجهول . ولهذا فهم دائماً ، دائبو التوجس ، متقلبو الرأي ، لا يقر
لهم قرار ، وكلما امتد الزمن فتحول هذا المستقبل ، إلى حاضر معروف
معهود ، قاموا بمقارنة قراراتهم بالتناجج التي ظفروا بها ، ثم عادوا
إلى إحداث ما يعن لهم من تغيير وتعديل في خططهم ، يتفق في
ظنهم ، مع ما تخليه عليهم مصالحهم .

ولهذا نجد أن التحليل الاقتصادي الحديث لأحوال الحركة
والتغير ، يعول تعويلاً كبيراً على الدور الذي يلعبه توقع الأفراد ،
في تكيف النشاط الاقتصادي ، والتأثير فيه تأثيراً مباشراً .
فالعناصر الجديدة التي أدخلها كينز عماداً لبحوثه في ظواهر الدورة

الاقتصادية ، كالميل للاستهلاك ، والميل للاستثمار ، والميل للادخار ، والكفاية الحدية لرأس المال ، وسعر الفائدة ، كلها تخضع لتلك العوامل النفسية السائدة ، التي تسيطر على أذهان الأفراد ، وتستبد بتفكيرهم ، وتجعلهم ينحون نحو معين من السلوك ، قوامه لون معين من ألوان التوقع ، عما يمكن أن يجنبه المستقبل .

١٦ — العقد التي تنطوي عليها النظرية الاقتصادية

وقد يظن البعض أن التحليل الديناميكي ، الذي يأخذ في الحسبان كافة عوامل التغير والحركة ، التي يستطيع الباحث أن يخضعها لدراسته ، وأن ينظمها في عقد تنسجم فيه حياته ، والتي يقوم بدراسة الآثار المتبادلة بينها وبين بعضها البعض ، قد وصل إلى نتائج حاسمة في فهم خاصية « التوازن » ، وفي اكتشاف الوسائل والسياسات التي يمكن أن تؤدي إليه . ولكن مثل هذا الظن لا يقوم على أساس سليم . لأن التوازن فكرة ، لا أكثر ولا أقل ، نحاول جميعا أن نعمل على تحقيقها ، ولكن دون ذلك الكثير من الصعاب ، لا شيء إلا لأن طبيعة الحياة الاقتصادية نفسها تنكر هذا النوع من التوازن ، بل وتنكر له . فحياة الحركة ، تقوم دائما على التنقل من مستوى إلى آخر ، وهي لا تخضع لنظام يمكن الإحاطة بكل حقائقه ، والالمام بكل دقيقة من خفاياه ، بحيث نستطيع دائما ، أن نملي إرادتنا على سير الحوادث ، وأن نوجهها الوجهة التي نراها ، وفي نفس الوقت نحفظ لهذه الحياة الدائبة الحركة ، بكل مقوماتها وخصائصها الطبيعية ، ونصور مع

ذلك حرية تصرف الأفراد ، ونحترم ارادتهم وتفضيلاتهم .
ولقد تبين لنا ذلك جليا ، عندما عرضنا لتحليل أحوال السكون
الجزئى ، وذكرنا أنه ينطوى على فهم القوى التى تعمل على تحقيق
التوازن فى قطاع واحد من قطاعات الجهاز الاقتصادى ، مع
افتراض ثبات واستقرار أحوال هذه القطاعات الأخرى .
وهكذا نجد أن التحليل الديناميكى ، إن ساعدنا على فهم حقيقة
العوامل التى تلعب دورها فى تحقيق التوازن الكلى ، فإن التوازن
الجزئى ، أو التوازن النسبى بين اجزاء البناء الاقتصادى ، لا بد
وأن يفقد وجوده وكيانه ومعناه . فقد نستطيع أن نعبر عن
التوازن بأنه توظيف كامل للموارد الإنسانية ، التى تضمها الجماعة ،
وقد نعمل على تحقيق هذا التوظف الكامل . ولكننا قد نجد
أن التوازن فى نواح أخرى ، وبمعان غير المعنى الذى عنينا به ،
قد اقلت زمامه من ايدينا ، ولا سيما إذا ظللنا أمنا على الحريات
الاقتصادية العامة ، واستمررنا حريصين على ترك قياد الأمور
فى أيدي الافراد والمشروعات الخاصة . وقد بين كينز هذه
الحقيقة ، عندما اشار إلى الحقيقة التالية ، وهى أن النقطة التى يتحقق
عندها التوظف الكامل ، نقطة حرجة جدا ، تحيط بها الاخطار
من كل جانب ، لأنها قد تعرضنا للانزلاق فى طريق التضخم
الكامل ، الذى قد يأخذ سبيله شططا ، فلا يقف عند حد ، كما لمسنا
ذلك خلال الحرب العالمية الأخيرة ؛ كما أنها قد تعرضنا —
إذا تراخت السياسة المصرفية والمالية ، فى اتباع الخطة التى عولت

على مراعاتها ، عن طريق موالاة اصدار فيض من القوة الشرائية -
لأن تنزلق إلى هاوية من الإملاق والفقر ، نتيجة تحول تفضيلات
الأفراد والمشروعات ، عن اتجاهها الأول ، وإقبالهم على
تفضيل النقود ، بصفتها آمن أنواع الثروات وأفضلها .

ولذا يجب دائما أن نتيقظ للحقيقة الآتية ، وهي أن النظرية
الاقتصادية إذا كانت تعنى بدراسة مظاهر التوازن ، سواء كان ذلك
في ظل فروض تنطبع بطابع السكون والاستقرار ، أو في ظل
العوامل المحركة المقلقة العابثة ، التي يدفع بها التغير والتطور ، فإنها
لا تنشدد سوى البحث عن ظواهر الحياة الاقتصادية ، والكشف
عن العلاقات القائمة بينها . ولهذا فإنها قد تضع نصب عينها مثلا
أعلى ، ترنو إلى معرفة حقيقته والكشف عن طبيعته . وهذا المثل
الأعلى قد يكون - كما هو الواقع - وليد الخيال أو الطموح
الإنساني ، وقد يظل أمدا ، أمرا صعب المنال عسير التحقيق . ولعل
الدوافع التي تدفع الاقتصاديين النظريين ، إلى الأخذ بهذه المثل
الخيالية ، لا تخرج عن أن تكون نفس الدوافع التي تجعل علماء
الرياضيات يعنون بمعالجة الأعداد الخيالية Imaginary Numbers ،
التي ليس لها وجود في عالم الحقيقة . فكل فريق منهم يركب الصعب
ويحاول المعميات ، ليصل إلى بعض أسرار الحقائق ، التي قد لا يكون
لها وجود ذاتي مستقل ؛ ولكن الكشف عن هذه الأسرار ،
قد يساعد على علاج بعض المشكلات ، أو على الأقل على تلطيف
حدتها والتخفيف من نتائجها الضارة .

ولعلنى لست فى حاجة إلى الاسهاب، فى أن نظم التوجيه والتأميم
والسياسات التى تنطوى عليها الديكتاتورية الاقتصادية، والتى تمعن
فى بسط سلطانها على كل مفردة من مفردات الحياة الاقتصادية،
عابثة بالحرىات الفردية، وغير عابثة بالارادة الذاتية، التى هى
المعين الأول للتجديد والابتكار وخلق المواهب والملكات، لا تعد
كسبها ظفرت به هذه النظم، واستطاعت عن طريقه، أن تتحكم فى
أوضاع الحياة الاقتصادية وخط سيرها وتطورها؛ لأن هذا الإحكام
فى تقييد الأوضاع والحجر على الحرىات، من شأنه أن يحبل الحياة
الاقتصادية، إلى جثة هامدة لا روح فيها؛ ومن ثم فإن التوازن
الذى تحققه هذه النظم، للبيئات الخاضعة لحكمها، إنما هو توازن
سطحي ظاهرى، لا ينفذ إلى الأعماق، ولا يصل إلى الغور، لأنه
يستر وراءه اختلالا وفوضى طاغيين، ويخفى تناقضا عاما، بين
مزاج الهيئة الحاكمة الموجهة ومزاج شتيت الأفراد، الذين تتكون
منهم الجماعة. فهو توازن مصطنع اذن، يذوى بالحرىات، وينشر
الضيق فى كل مكان تمتد فيه ظلاله. وهو ضيق مهما بالغ
الديكتاتوريون فى الخط من شأنه، فانه اقصى شرا وانكى ضرا،
من الضيق الذى يصاحب التطور الطبيعى الحر للحياة الاقتصادية.

الفصل الثانى

النظرية الاقتصادية ومجالها من التطبيق

١ - ضرورة العلم النظرى للعلم التطبيقى

عرضنا فى الفصل الأول ، لطبيعة العلم النظرى ، وبيننا أبرز الاتجاهات التى اتجهت إليها النظرية الاقتصادية، وعقبنا بحثنا بالتنويه عن الصعوبات التى يصادفها الاقتصادى، عند محاولته تفسير الظواهر الاقتصادية ، وتحليل العلاقات التى تربطها ببعضها البعض . وقد ثبت لنا أن العلم النظرى يقوم على أساس عريض من التجديد والفروض والمسلمات ، التى يستعان بها ، لتبسيط الحقائق المركبة المعقدة ، وتحويلها إلى عناصرها الأولية، بحيث يفض ذلك التشابك الذى يمزج هذه العناصر ببعضها البعض ، مزجا يستحيل معه إبانة خواصها والكشف عن طبائعها . وقد ثبت لنا أن هذه الطريقة من طرق البحث ، تقضى الباحث رغما عن إرادته ، عن أن تكون نظريته ، وصفا دقيقا لما يحدث ، وصورة مطابقة تمام التطابق ، لما يشاهده ويلمسه ويقع تحت حسه ؛ ولكنها فى نفس الوقت السبيل الوحيد فى كثير من الأحيان ، الذى يتعين عليه الالتجاء إليه ، للوصول إلى بعض النتائج، التى يمكن الاطمئنان إليها ، ما بقيت الفروض التى تقوم عليها هذه النتائج، وتستند إليها ، حية فى ذاكرة الباحث والدارس ، فلا يتجاهلها أو يغفل وجودها وقيامها .

فالنظرية مهما كانت نوعها ، أو فرع المعرفة التي تسعى إلى شرح ظواهرها ، بناء من صنع النظرى وتصميمه ، كامل التناسق والانسجام ، ولكنه وليد خياله ، منبثق من وحى قريحته ؛ وعلى ذلك فقد لا يكون هناك تشابه وثيق بين هذا البناء المبتكر المتفنن فى خلقه ، وبين أنواع البناء الأخرى ، القائمة فعلا وحقيقة ، والتي تصدم حواسنا ، بين وقت وآخر ، فتجعلنا نلس الفارق الكبير أو الصغير ، بين الصورة الموضوعية ، والصورة المطبوعة

ولعل هذا التنافر بين الصورتين . أو هذين النوعين من أنواع البناء ، هو الذى يجعل فريقا من الناس ، المثقفين منهم ، وغير المثقفين على حد سواء ، يضيق ذرعا بالبحوث النظرية ، ويقلق من بذل جهود شاقة مضنية ، فى سبيل كشف حقائق ، بين مختلف الظواهر ، لا يوجد للعلاقات القائمة بينها كيان واقعى . ولعل هذا التنافر مرة أخرى ، بين الخيال وبين الحقيقة ، هو الذى يدفع الكثيرين ، إلى الإعلان عن رأيهم ، بأننا اتخمنا بالنظريات ، وأن الواجب يقضى على العلماء بتوجيه جهودهم إلى نواح مجدية خصبة من البحث ، تلقى ضوءا على حقائق الحياة المادية والاجتماعية ، وتظهر لنا طبائعها ، وتجعلنا قادرين على تلمس طريقنا ، وسط كل عوامل التغير والتبدل . وجلى ان الغالبية الكبرى من الأفراد ، لا يسعهم الصبر ولا الانتظار طويلا ، ولا يعينهم هذا اللون من المناقشات النظرية ، التي قد تثير خلافا بين اساطينها ، أو التي قد تحظى بموافقة اجماعية من جانبهم ، ولكن يعينهم أن يظفروا بالقطوف الدانية لهذه البحوث العلمية ، وأن يحظوا بنتائجها العملية ، التي تضئ على حياتهم اليومية ألوانا من

الرفاهة ، كما قد تضمني عليها ألوانا من البؤس والشقاء ، وبعبارة أخرى ، هناك اتجاه للإنقاص من قدر العلم النظري ، والتهوين من شأن الجهود المبذولة في بحوثه ، قصد توجيه هذه الجهود للبحث العلمي الذي يحمل ثمرا ولا يلقى ضوءا فحسب ؛ أى للبحث العلمي التطبيقي .

وما أظن أن هذا الاتجاه جدير بأن يؤبه به ، وأن هذه الرغبة من جانب الجماهير خليفة بأن يستجاب لها ، لأنها إن دلت على شيء ، فإنما تدل على افتق ضيق من التفكير وقصور في النظر ، وقناعة بالحاضر ، وزهد في المستقبل ؛ وإنما تمثل في نفس الوقت تلك النزعة إلى تنزع إليها الجماهير ، من حيث اعتبارها لمظاهر الأمور ، وهي رغبة الببال ، مطمئنة إلى تقديرها ، وصائب حكمها ؛ دون أن تنفذ نظرتها لهذه الأمور إلى أعماقها ، وبغير أن تسوس نفسها على تحمل المكاره والمشاق ، في سبيل الوصول إلى الحقيقة الخالصة التي لا يشوبها شائبة من الهوى أو المظنة .

ولو أن العلماء اتجهوا في بحوثهم ، إلى الكشف من الحقائق كما هي في عالم الواقع ، ودون أن يأخذوا على أنفسهم سلوك تلك السبل المتلوية الشاقة المضنية ، التي تقتضيها طبيعة البحوث النظرية ؛ ولو أنهم حاولوا أن يستخلصوا النتائج العملية التي يستطاع تطبيقها في الفنون والصناعات ومجالات الحياة العملية ، استخلاصا مباشرا ، لما وصلوا إلى شيء يذكر ، ولما كان العالم يحظى اليوم بتلك الثار البانعة من مختلف الاختراعات ، التي تبهز الحس وتأخذ بالآلأباب ، فالعلم

النظرى ليس علما مجددا عقيما ، كما يخيل للكثيرين ، بل إنه المعين الذى يتفجر منه ذلك الفيض المتدفق من البحوث التطبيقية ، التى نجنى ثمارها ونفيد من نتائجها . وكلما ضاق مجال العلم النظرى ، أو ضيق عليه ، وكلما نفذ صبر الجماعة ، واشتد زهداها فى الإقبال على طرق أبواب العلوم النظرية ، فإنها تحكم على نفسها بالإملاق والفقر فى صورتيه ، المعنوية والمادية فى نفس الوقت ، فتغدو عاجزة عن مجارة غيرها من الجماعات ، التى تقدر قيمة العلم النظرى ، وتفهم مدى خطره وشأنه ، فى الأخذ بأسباب الحضارة الحديثة . وفى إمكانها رفع شأن الفنون والصناعات فيها .

ولو أنك تصفحت وجه التاريخ ، وأجلت النظر فى التطور الذى سلكته مختلف المدينيات الدائرة منها والحاضرة ، لاستطعت أن تخرج بنتيجة واحدة لاشك فى صحتها ، وهى أن ارتفاع مكانة الفنون والصناعات والحرف والمهن ، وعلو شأنها ، وارتفاع مستوى عيش الجماعات والأفراد ، إنما هو رهن ارتفاع مكانة العلوم النظرية وعلو شأنها أيضا . فالعلم النظرى والعلم التطبيقى صنوان لا يفترقان ، ومصائر كل منهما من حيث التقدم والتأخر ، مرتبطة أوثق الارتباط بمصائر الآخر ؛ ومع ذلك فإن العلم النظرى له قوته الدافعة ، وطاقته الزاخرة ، التى تحتوى من الإمكانيات واحتمالات التحقق ، ما لا يسع العلم التطبيقى أن يظفر بها كلها أو بعضها ، لو وقف وحده فى الميدان ، غير معزز ، بالبحوث النظرية التى تفتح له البعيد من الافاق والمغلق من الأسرار .

ومثل هذين النوعين من العلم ، وارتباطهما ببعضهما البعض ،
مثل الانتاج في النظام الصناعى الحديث ، وارتباطه بحجم رءوس
الاموال الثابتة والعاملة ، التى يخلقها الافراد عن طريق الادخار .
فنحن نعلم أنه من الميسور إنتاج كميات من الغزل ، باستخدام
المغازل اليدوية ، التى يديرها الافراد فى أيديهم ، كلما عنت لهم
الحاجة إلى ذلك . ولكننا نعلم أيضا أننا نستطيع أن ندخر من
الجهود المبذولة فى إنتاج هذه الكمية من الغزل ، وأن نوفر على
الافراد جانبا كبيرا من الوقت ، الذى ينفقونه للحصول عليها بهذه
الوسيلة ، لو أننا حولنا جانبا من هذه الجهود المباشرة فى إنتاج
الغزل ، لتستغل فى إنتاج مصانع ، تحوى مغازل ميكانيكية ، تدار
بالقوة المحركة ؛ أو بعبارة أخرى لو أننا حولنا العملية الإنتاجية
من عملية إنتاج مباشر ، إلى عملية إنتاج غير مباشر ، أو إنتاج دائرى .
وجلى أن مثل هذا التحويل للجهود ، والتحويل للعملية
الإنتاجية ، عن طريق إبداء الأهداف القريبة ، بأهداف أكثر
بعدا ، تقتضى ألوانا من الزهد فى الحاضر والثقة فى المستقبل ،
وتتطلب من الافراد صفات ، أخصها ، الكثير من الصبر وضبط
النفس ، التى لا شك أنهم سوف يكافأون عليها ، عندما ينتهى إعداد
نظام الانتاج فى شكله الدائرى ، وتبدأ ثماره فى الظهور .
وهذا تماما هو شأن العلم النظرى ، فهو إعداد طويل الأمد ،
يقتضيه الوصول بنتائج العلم التطبيقى ، إلى أقصى مستوى يرغب فى
تحقيقه .

٢ - المدرسة التاريخية

ولكن نفس هذه الاعتراضات وأشد من هذا الضيق ، الذى قضيق به نفوس الجماهير ، بسبب الغلو فى البحوث النظرية ، والامعان فى العناية بها ، وجهت فى صورة أبلغ قسوة ، والذع فقدا ، للبحوث النظرية الاقتصادية ، وللأقتصاديين الكلاسيكين ، وهم الذين وضعوا النظرية الاقتصادية على أسس من الفروض . تقوم على اعتبار حرية التصرف فى الملكيات وفى الجهود ، وعلى اعتبار المنافسة الحرة الكاملة ، مظهرا عاما من مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وعلى اعتبار أن مصلحة الجماعة لا تختلف عن مصلحة الأفراد ، الذين يجهدون النفس فى تحقيق أكبر النفع ، والوصول بدخلهم إلى أعلى مستوى ممكن ، ما بقيت مظاهر المنافسة وحرية العمل مكفولة .

ومن العجيب أن يتلقى الكلاسيكيون هذا النقد ، لامن جانب الجماهير الجاهلة ، التى ألقت الشغف بالتأمل العملية ، ووطنت نفسها على التسرع فى الظفر بها ، وإنما من جانب جمهرة من العلماء ، وجدوا فى النظرية الاقتصادية ، ما عدوه تشويها للحقائق الواقعية ومخافة لها ، وما اعتبروه أنه خروج بعلم الاقتصاد عن المسالك السديدة ، التى كان يتعين على المشتغلين به سلوكها . فعلم الاقتصاد فى نظر هذه المدرسة من العلماء ، الذين تعتبر ألمانيا موطنهم الأصيل ، يختلف كل الاختلاف عن العلوم الطبيعية . إذ بينما يقتصر مجال البحث بالنسبة للعلوم الطبيعية ، على ظواهر الطبيعة البحتة ، وخواص المواد التى تتكون منها ، وطبائع القوى العاملة فيها . وكل هذه تخضع لنظام

معين، يمكن محاولة الكشف عن حقيقته، وإبراز أوضاعه، وبينما يعتبر هذا النظام، إذا استطعنا أن نصل إلى التعرف عليه، نظاما عاما شائعا، يمكن أن تخضع له كافة الظواهر الطبيعية، مهما تفاوتت أبعاد الزمان والمكان؛ فإن علم الاقتصاد يتفرد يبحث، ذلك الشطر من حياة الإنسان اليومية، التي تتصل بأغراض الإنتاج والإشباع والمبادلة. وبما أن الحياة الاقتصادية، فرع من الحياة الاجتماعية، تتكيف بالكيف الذي بلغته حياة الجماعات، وتلون بالألوان التي تغطي عليها، وتتأثر بكافة القوى والعوامل، التي تفعل فعلها في مجاها، فإن الظواهر الاقتصادية، لا تظهر بصفة الشيعوع والعموم، ولا تستقل عن أبعاد الزمان والمكان، كما يذهب إليه الكلاسيكيون. ومن ثم، فإن النظرية الاقتصادية، التي يقيمون بناءها، على أسس، لا تراعى معها الاعتبارات المتقدمة الذكر، ولا يلاحظ عند وضعها، الاختلافات البيئة الواضحة، بين خواص الظواهر الطبيعية، وخواص الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، نظرية أجنح إلى تضليل الفكر وتشويه الرأى، لأن النتائج التي يمكن أن تستمد من وقائها، لا يمكن أن يسند لها الواقع أو تدعما المشاهدات.

فالإنسان كائن حي، خاضع لتناموس التطور، وهو وليد البيئة الطبيعية والاجتماعية التي يعيش فيها، يتأثر بكل مؤثراتها، ويسلك وفقا للأوضاع التي تملها عليه ظروفها وأحوالها. فالصفات الخلقية التي تتصف بها أية جماعة من الجماعات، ومدى دأبها على العمل والنشاط، ودرجة إقبالها على المجازفة والمخاطرة؛ والحوافز التي تدفع أفرادها إلى التمسك بروح الدعة والسلم، أو إلى الأخذ

بأسباب النضال ، وإيثار حياة تميز بالصراع بينهم وبين بعضهم البعض ، أو بينهم وبين غيرهم من الجماعات ؛ وكل ما يتصل بغير ذلك من المقومات ، التي تطبع حياة الجماعات بطابعها الخاص ، وتصبغها بصبغة معينة ، إنما مرده إلى العوامل الفعالة في البيئة ، وهي التي تحدد لها إمكانياتها ، وتعين لها مقدراتها ؛ واحتمالات التقدم أو احتمالات الجمود والتأخر فيها .

ولعل للعوامل الجغرافية والجوية ، أثرها البالغ في هذه الناحية فالمميزات الجوية لكل بلد ، تحكم مدى نشاط الأفراد وإقبالهم على العمل ، فكما مال الجو إلى الاعتدال ، كلما كان ذلك حافزا للأفراد ، يشجعهم على الدأب في استغلال موارد البيئة ، والتفنين في محايلتها ليستدروا منها أكبر قدر من الطيبات التي يحتاجون إليها . بينما إذا مال الجو إلى التطرف في القسوة ، فإنه يقف سدا حائلا دون نمو المواهب والملكات ، التي يسفر عنها العمل ويجلوها النشاط ، بل قد تكون هذه القسوة ، عاملا على تنكب العيش في بيئات قد تكون بطبيعتها غنية بالموارد ، ولكنها تظل باثرة ، ما بقيت مفتقرة إلى الأعداد الكبيرة من السكان . الذين لو هيئت لهم أسباب العيش في جو مناسب لتحولت إلى خلية نحل ، تعج بمختلف القوى المنتجة ، وتزخر بالكثير من الخيرات .

ونفس القول ينطبق أيضا ، على مدى جود الطبيعة وسخائها ، في تهيئة أسباب العيش الوفير ، للقائمين باستغلال مواردها ؛ أو مدى شحها وتقتيرها ، فلا تفرج عن خيراتها ، إلا بعد أن تقتضى من العاملين فيها ، جهدا بالغا وكدحا مضنيا . على أن لموقع البيئة

الطبيعية ، من حيث بعدها عن البحار أو قربها منها ، أثارها الخطيرة ، في تيسير وتسهيل وسائل الاتصال بينها وبين غيرها ، أو تعصيب هذا الاتصال ، وجعله أمرا شاقا باهظ النفقات ؛ ومن ثم فإن الموقع الجغرافي وما يتصل به من مميزات أخرى ، له شأنه في ميل الأفراد في بيئة معينة ، إلى التعاون مع غيرهم ، ممن ينتسبون إلى هذه البيئة ، أو إلى غيرها ، أو له شأنه في جعلهم ينطوون على أنفسهم ويقنعون بثمار جهودهم ، فلا يرجعون بالأخذ والعطاء ، بل يؤثرون أن يعيشوا عيش العزلة والانفراد .

ولعل كل هذه العوامل منفردة ومجتمعة ؛ ترك طابعها الخاص ، على الحياة الاجتماعية ، في كافة مظاهرها ، فيتكون لدى الجماعة نوع من العرف والتقليد ، تحيطه بالرعاية والاحترام ، كما تعمل على الأخذ بالقوانين التي تستمدّها من العرف السائد ، وتشتقها من روح النظام الاجتماعي ، الذي يصوغه العرف ويسبكه التقليد في قالب خاص ، تتميز به الجماعة عن غيرها . وتاريخ الجماعة ، لا يعدو أن يكون حقيقة ، تاريخا لتطور العادات والعرف والتقليد ، ومن ثم تاريخا لتطور النظم الاجتماعية والاقتصادية ، وانتقالها من مرحلة إلى مرحلة ، قد تكون مرحلة تقدم ونمّو ، ونهوض لاحتلال مرتبة أرقى من مراتب المدنية ، وقد تكون مرحلة تقهقر وضمور وذواء ، والرجوع بحياة الجماعة إلى مرتبة أدنى من مراتب المدنية . ثم لعل كل ذلك في النهاية ، يرجع إلى العوامل النفسية التي تسيطر على الأفراد والجماعات ، والنزعات التي تسود تفكيرهم ،

والميول التي تطفئ على عقلياتهم ، وأنواع المثل العليا التي يضعونها
فصب عيونهم ، وقبة آمالهم وآمانهم . ولكن هذه العوامل النفسية
المسيطرة الغلبة ، التي تجعل حياة الجماعة ، ماهي عليه فعلا ، والتي
تأخذ سبيلها الخاص بها ، وتوجه إلى استكمال أسباب الرفاهة والتقدم ،
أو إلى الانتفاض منها ؛ عوامل غامضة ، ليس من اليسير على
الباحث ، أن يستبين كنهها . فقد تكون وليدة البيئة الطبيعية كما
أشرنا ، وقد تكون نتيجة التطورات التاريخية والاجتماعية ، التي
ألمت بحياة الجماعة ؛ وقد تكون نتيجة آثار غير مباشرة ، لقوى
وعوامل تكتسح حياة جماعات إنسانية أخرى ، قريبة منها أو
بعيدة عنها ؛ وقد يكون الأصل لها غير ما ذكرنا . على أنه كيفما
كان مصدر تلك المجموعة من العوامل التي تجعل جماعة من الأفراد ،
تشق لنفسها طريقا خاصا ، تسلكه في حياتها الاجتماعية والاقتصادية
فإن هناك حقيقة ثابتة لدى علماء المدرسة التاريخية ، وهي أن
الحياة الاقتصادية للجماعات الإنسانية ، ليست كلها نمطا تتكرر
صورته ؛ وعلى ذلك فلا يمكن أن تخضع ظواهر الحياة الاقتصادية
في كل بلد لناموس واحد ، يتجاهل اختلاف الأوضاع والنظم ،
وبغفل عن تفاوت العادات والتقاليد ، ويهمل التباين الواضح في
التطور الاجتماعي والاقتصادي ، لكل جماعة من الناس .

ولهذه الأسباب يرى علماء المدرسة التاريخية ، أن الكلاسيكيين
ساءوا اختيار الأهداف ، التي كان يجب أن تتجه إليها الدراسة
الاقتصادية ؛ فبدلا من توجيه هذه الدراسة ، إلى شرح أسباب

التطور واستجلاء كنهه العوامل والقوى التي تؤدي إليه، وبدلاً من اعتمادهم على الحقائق الواقعية والبيانات التاريخية، التي تنطوي عليها الأحداث، وترتب نفسها وفقاً لها، اعتمدوا على عدد قليل من الفروض، لا يمكن التسليم بشيوعها أو عموميتها في جميع الأزمان والأمكنة؛ ومن ثم جاءت نظرياتهم مجرد حقائق شرطية، مقيدة بالأسس الخيالية، التي أقاموها عليها؛ فهي لا تعدو أن تكون نموذجاً طبيعياً للمناقشات المنطقية الرائعة التكوين، ولكنها تفتقر في نفس الوقت، إلى الدلائل الواقعية المجسمة الملموسة، التي تعزز كيانها، وتضفي عليها من عالم الحقيقة، ما يجعلها جديرة بأن تهدي رجال الأعمال، وأن ترشد رجال السياسة، إلى أقوم الخطط والبرامج، التي يتعين عليهم الأخذ بها، لتحقيق أغراضهم، وإعانتهم على الوفاء بغاياتهم.

ومن أبرز وجوه النقد التي يرمون بها زعماء المدرسة الكلاسيكية، أنهم يفترضون سيادة المنافسة الكاملة، ويسلمون بوجود قدر كبير من حرية التصرف، ينعم به الأفراد في الجماعة، ويعتقدون أن سعى كل فرد لتحقيق أكبر صالح لنفسه، إنما يدعم في نفس الوقت صالح الجماعة بأسرها؛ وكل هذه الفروض والمسلمات، لا يوجد لها سند من الواقع.

٣ - المنافسة

فأما المنافسة الكاملة، فليس لها الكيان الذي يعزوه

الكل لا يكون إليها ، إلا إذا أخذنا في الاعتبار حالات معينة ، لا تعتبر أنها تمثل تمام التمثيل ما يجرى في الحياة الاقتصادية ؛ وهي المنافسة القائمة بين صغار المنتجين والصناع والسياسة ، ومن إليهم ؛ إذ فيما عدا هذه الحالات ، لا يبرز النشاط الاقتصادي إلا في جو تكثفه أحوال الاحتكار من كل جانب ؛ وهو احتكار قد يأخذ شكلا صارما ، إذا استند إلى حكم القانون ، وقام على استصدار حق امتياز من السلطات الحاكمة لمزاولة نشاطه ؛ وقد يأخذ وضعا يتفاوت أثره بين القوة والضعف ، والقسوة واللين ، وفقا لظروف الصناعة التي يعمل فيها ، أو أحوال التجارة التي يمارسها . ولعل أهم العوامل التي تدعو إلى صبغ الحياة الاقتصادية ، قديما وحديثا ، بصبغة شديدة من الاحتكار ، رعاية الجماعات الإنسانية ، في مختلف عهودها ، فيما عدا حالات نادرة لا يعد بها ، لحق الملكية الخاصة وتقديسه ، وإصدار القوانين التي تكفل احترامه . فإذا انقسمت الجماعة إلى فئتين : فئة تملك موارد إنتاجية ، لظروف لا شأن لنا بها ، أو لأسباب ليست الآن محل البحث والتحليل ؛ وأخرى لا تملك أية موارد ، غير العمل الذي تبذله ، والجهد الذي تقوم به ، فإن مجال المنافسة يضيق كل الضيق ، حتى يصل إلى حيز العدم ، كما أن مجال الاحتكار يتسع كل السعة ، بحيث يأخذ شكلا صارخا ، لا يستطيع معه إنكار وجوده .

والسر في هذا الاحتكار ، الذي تظفر به الطبقات المالكة ، مرده إلى حقيقتين : أولاها — كثرة عدد الأيدي العاملة في

الأوقات العادية ، وتهافت العمال على طلب العمل ، ليستعينوا بالأجر الذى يعرض عليهم مقابل ذلك ، للحصول على القوت . قليل للعمال مورد من العيش ، يستندون إليه ، ويأفنون عن طريقه غائلة الجوع . وثانيتهما — أن الطبقات المالكة ، ليست فى حاجة مباشرة إلى العمل ، فهى تستطيع عن طريق ما تملكه من موارد ، أن تعرض ولو مؤقتا عن طلب عمل العمال ، لتفرض شروطها عليهم ، وتجبرهم على الانصياع لارادتها .

فإذا أضفنا إلى ذلك ما يحدثنا عنه التاريخ ، من تولى الطبقات المالكة لزمام الحكم عادة ، واستطاعتها قديما أن تفرض إرادتها عن طريق التشريع ، واصرارها فيما مضى ، على وضع العقوبات أمام الطبقات العاملة ، لتحول بينهم وبين انضمامهم إلى بعضهم البعض ، فى نقابات تدافع عن مصالحهم ، وتدفع عنهم جافاً من السيطرة القوية ، التى تملكها الطبقات المالكة على أقدارهم ، لتبين لنا إلى أى حد ، بلغ المجال فى المنافسة بين رجال الأعمال والعمال .

ولكن هناك ظاهرة أخرى ، تؤيد هذا الضيق فى مجال المنافسة ، وتعمل على تفاقمه ؛ مردها إلى تفشى استخدام الآلات والمعدات الميكانيكية ، فى النظام الصناعى الحديث ، وما يتبع ذلك من اتساع نطاق الوحدة الانتاجية ، وكبر حجمها . والخوافز التى تدفع رجال الأعمال ، إلى الأقبال على توسيع نطاق الإنتاج ، هى الرغبة فى الاستفادة من الآثار الطيبة ، التى يتيحها كبر حجم الوحدة الإنتاجية ، والتى تمثل فى الظفر باقتصاد كبير فى مختلف أنواع النفقات . فكلما

اتسع نطاق الإنتاج حتى يصل إلى حجم معين ، يعتبر الحجم الأنسب ، كلما هبطت نفقات السلعة إلى حدها الأدنى ؛ وهذا هو ما يعبر عنه الاقتصاديون ، بسريان قانون تزايد الغلة في الصناعة ، إلى الحد الذي لو تعداه المنتج وتجاوزته ، للسر ارتفاعا في نفقات إنتاج الوحدة بعد ذلك .

ومامن شك في ، أن سريان قانون تزايد الغلة ، أو قانون تناقص نفقات الإنتاج ، بشرط ألا يتجاوز كبر حجم الوحدة الإنتاجية حدها الأنسب ، إنما يرجع إلى استخدام مجموعة كبيرة من الآلات والمعدات الإنتاجية ، باهظة النفقة ، مرتفعة الثمن ، يقتضى الحصول عليها ، تملك المشروع أموالا طائلة . كما أنه يرجع إلى أن هذه الآلات والمعدات ، تتمتع بطاقة إنتاجية وفيرة ، فتعين على إنتاج فيض من السلع ، يتزايد حجمه ، ومعدل السرعة التي يتدفق بها ، بنسبة تربو بكثير ، على النسبة التي يزيد بها ، معدل استثمار رؤوس الأموال النقدية الطليقة ، في مختلف أنواع رؤوس الأموال الثابتة والعاملة .

فإذا كان التطور الفني والصناعي ، قد قضى ولا يزال يقضى ، بأن تكون المشروعات الكبيرة ، هي التي تحظى بالوفورات الداخلية ، التي يسفر عنها نظام الإنتاج الكبير ؛ وهي التي تظفر بكل مزاياه ، بمثابة في اتجاه نفقات إنتاج الوحدة من السلع للهبوط المستمر ، حتى الحد الأنسب لنطاق الإنتاج ؛ فإن النتيجة الطبيعية الحتمية لهذا التطور ، أن تغدو المشروعات الكبيرة ، هي الوحيدة ، التي

يتاح لها البقاء والدوام في مجال الصناعة والاستثمار ؛ وأن تجد المشروعات الصغيرة ، أن مجال العمل قد ضاق عليها في بعض نواحي النشاط الصناعي ، وأنها أضحت عاجزة عن مواجهة منافسة قاسية عاتية ، تطيح بكيانها وتعرضها للخسار ، ثم الزوال .

ولعل ظروف الفنون الإنتاجية الحديثة ، وما تقضى به من وجوب استغلال وحدات من المعدات رأسمالية ، لها طاقة إنتاجية دنيا ، لا يمكن الهبوط دونها ؛ واستحالة تجهيز وحدات رأسمالية ، لها طاقات إنتاجية متعددة ، ومتفاوتة في الصغر ، لتتناسب مع النطاق الذي ترى المشروعات الصغيرة ، أن تعمل وفقا له ، تمشيا مع ظروفها . من أهم العوامل التي تغلق نواحي كثيرة من النشاط الصناعي ، في وجه المشروعات الصغيرة ؛ حيث تجد نفسها في مجال ، لا تستطيع فيه أن تصمد أمام قوة وغلبة المشروعات الكبيرة .

هذه الخواص الفنية البحتة للإنتاج الصناعي الحديث ، وما يتبعها من عدم قابلية كثير من المعدات الإنتاجية للتجزئة ، وضرورة استخدام وحدات كبيرة منها ، لها طاقة إنتاجية دنيا ، لا تستطيع المشروعات الصغيرة ، أن تعمل على الأفادة منها ، إفادة كاملة ، هي التي خولت للمشروعات الكبيرة إذن ، أن تسيطر سيطرة كاملة ، على شطر كبير جدا من النشاط الإنتاجي ، وهي التي جعلت لأصحاب رؤس الأموال الكبيرة ، الكلمة الأولى ، في كل ما يتعلق بشئون الإنتاج والتنظيم والتصرف والتوجيه ، في ميادين الصناعة والمال .

فالمنافسة التي نصادفها في الحياة العملية ، منافسة من نوع جديد ، وهي تختلف اختلافا خطيرا ، عن المنافسة التي فرض الكلاسيكيون

وجودها ، وعولوا على قيامها . لأن المنافسة الكلاسيكية منافسة ذرية ، إذ تقوم بين وحدات إنتاجية كبيرة العدد ، ليس هناك تفاوت ملحوظ بين المقدرة الإنتاجية لكل منها ؛ وكل وحدة إنتاجية منها ، لا تستطيع على حدة أن تؤثر تأثيراً مباشراً يذكر ، في حجم المعروض من السلع المنتجة ، أو في مستوى ثمن السلع التي تنتجها وتبيعها ؛ وما ذلك إلا لأن الكمية التي تنتجها من كل سلعة ، لا تتجاوز نسبة ضئيلة لا تكاد تذكر ، من حجم الإنتاج الكلي في الصناعة . فلو أن منتجي القطن في مركز تلا مثلاً ، عمدوا إلى تخفيض المساحة المنزرعة منه ، لما أثر هذا التخفيض من جانبهم للكميات التي ينتجونها ، في حجم المعروض الكلي من القطن ، أو في مستوى الثمن ، الذي يمكن أن يسود ، وفقاً للعلاقات العامة بين الطلب الكلي على القطن ، والمعرض الكلي من القطن .

ولكن المنافسة التي نلقاها فعلاً في عالم الصناعة ، منافسة بين وحدات إنتاجية كبيرة الحجم ، ولكنها قليلة العدد . وهي بسبب هذه الظروف ، منافسة تخرج إلى اللون بألوان من الاحتكار ، تتفاوت قوتها ، بتفاوت ظروف الإنتاج ، في كل صناعة على حدة . وبعبارة أخرى ، هي منافسة احتكارية أو منافسة مقيدة ، بقيود من الاحتكار ، تحد من فعلها ، وتجعل آثارها ، غير ما نعهده في المنافسة الذرية ، البحتة ، التي تقوم بين عدد كبير من وحدات الإنتاج ، صغيرة الحجم ، محدودة النطاق .

وواضح أن هذه المنافسة الاحتكارية ، إنما تدين بوجودها

وقيامها ، إلى ما تفرضه فنون الإنتاج الصناعي الحديث ، من وجوب انشاء وحدات إنتاجية كبيرة ، لتظفر بالوفورات والمزايا ، التي تصحب اتساع نطاق الإنتاج وكبر حجمه . وعلى ذلك فإن الإنتاج الصناعي الكلى ، يتوزع على عدد قليل من المشروعات ، ينتج كل منها نسبة كبيرة من الإنتاج الكلى . ولهذا فإن كل مشروع يستطيع أن يتحكم فى حكم المعروض الكلى من السلع ، وأن يؤثر فيه ، لو عمد الى زيادة حجم ما ينتجه ، أو بالعكس إلى إنقاص حجم ما ينتجه ، كما أنه يستطيع أن يؤثر تبعاً لذلك ، فى مستوى الثمن السائد فى السوق للسلع التى ينتجها .

ولعل الانعدام التجانس الكامل ، للسلع التى تنتجها المشروعات الصناعية الكبيرة ؛ واتجاه كل مصنع إلى تمييز سلعه ، بأنواع من المميزات والخواص والعلامات المسجلة ، والأسماء التجارية التى يشهرها بها ؛ من أهم العوامل التى تضيق من مجال المنافسة بين مختلف السلع المميزة ، التى تنتجها مختلف المشروعات ، التى تعمل فى صناعة واحدة . فالسيارة اسم عام لسلعة ، نعرف ما هى ، وما وظائفها ؛ ولكننا كمستهلكين ، لا نشترى أية سيارة تصادفنا ، أو يقع نظرنا عليها ؛ بل نوجه طلبنا ، ونحددده نحو سيارة ، أو طراز من السيارات ينتجه مصنع معين ، ولها اسم تجارى مشهور ، أو تمييز بعلامة مسجلة . وما ذلك إلا لأن سيارة فورد ، غير سيارة كروزلر ، وهذه غير سيارة فيات ، وهكذا . ولعلك تلاحظ أن مشترى قطن الكرنك ، من رتبة جود ، لا يعنيه بتاتا ، منطقة الإنتاج ، ولا اسم المنتج الذى أنتجه ، لأن القطن الكرنك ، من هذه الرتبة ، قطن له صفات

معينة ومواصفات خاصة ، يتمتع بها كل القطن الكرنك من نفس الرتبة ، بغض النظر عن مناطق الانتاج التي انتجته . وبغض النظر عن أشخاص المنتجين له .

فإذا تبين لنا هذه الحقائق ، وعلينا أن الجانب الأكبر من السلع الصناعية ، يفتقر إلى صفة التجانس ، ويعوزها التشابه ؛ ثم علينا أن المصانع المنتجة لهذه السلع ، تظفر بقدر من الاحتكار ، يستمد طبيعته ووجوده ، من التفاوت في طبيعة السلع المنتجة ، وما يحظى به كل منها من مزايا خاصة ؛ وإذا علينا أن نطابق الانتاج في كل مصنع ، يصل إلى حد من الكبر والاتساع ، بحيث لا يسمح إلا بقيام عدد كبير من المصانع ، التي تتولى إنتاج سلعة معينة في كل صناعة ؛ كان لنا أن نقبل وجهة نظر علماء المدرسة التاريخية ، بأن الفروض التي أقامها الكلاسيكيون لنظرياتهم ، ومن أهمها سيادة المنافسة الحرة الكاملة ، فروض تنفيها المشاهدات ، وليس لها أثر في الواقع ، إلا في حالات نادرة ، لا تعد مثلاً طيباً ، لما يجري في الحياة العملية ويحدث فيها .

وقد شعر رجال الاقتصاد النظريون ، بأن النظرية الاقتصادية القديمة ، كما تسلموها عن الكلاسيكيين ، لم تعد تف بالحاجة ؛ وأنه من المستطاع ادخال جانب كبير من التعديل عليها ، بحيث تغدو في نتائجها ، أكثر تطابقاً مع الحقائق . وقد تم هذا التعديل في السنوات الأخيرة ، بعد أن ساور القلق نفوس الاقتصاديين ، بسبب بعد النظرية ، بعداً خطيراً عن متابعة الاتجاهات السليمة ، التي

كان يتعين متابعتها . ولهذا أضيفت أجزاء هامة على نظرية القيمة ،
تعالج الأحوال التي يسود فيها التشابك بين عناصر المنافسة وعناصر
الاختكار ، ويعد الأستاذ ادوارد تشامبرلين ، كما تعد مسز روبنسون ،
رائدين لهذه البحوث الجديدة .

٤ - حرية التصرف

إذا انتهينا إلى الاقرار ، بأن مجال المنافسة ضيق كل الضيق ،
وأن الملكية الخاصة ، وما يتصل بممارسة الحقوق الخاصة بها ، من
شأنها أن تقسم المجتمع الى طبقتين ، إحداهما مالكة ، والأخرى
محرومة غير مالكة ؛ وإذا أخذنا في الحسبان ، ذلك الاتجاه الحديث ،
الذي تتجه إليه المشروعات الكبيرة الحجم ، من حيث محاولة
اتباعها لسياسات اقتصادية ، تحقق لها ألوانا من السيطرة الكاملة أو
الجزئية ، على موارد الانتاج والأسواق ، عن طريق اندماجها في
بعضها البعض ؛ أو عن طريق دخولها مع بعضها البعض في اتفاقات ،
تنوع الأغراض التي تعمل على تحقيقها بواسطتها ، كما تتفاوت
درجات تمسك هذه المشروعات ، بروح هذه الاتفاقات ، والعمل
على رعاية نصوصها ؛ إذا اعتبرنا هذا كله ، لم يكن في وسعنا إلا أن
نسلم مع علماء المدرسة التاريخية بأن حرية التصرف ، التي يشيدها
الكلاسيكيون ، حرية مفقودة وغير متوافرة ، وأنها ليست سوى
فرض من الفروض التي يضعونها اعتباطا ، ويفترضون قيامها في
بعض الأحيان أو في معظمها ، دون أن يتابعوا البحث في طبيعة هذه
الفروض ، وفي النتائج التي تنطوي عليها .

فالطبقة المحرومة من حقوق الملكية ، والتي لا تملك سوى العيش ، من ثمرات كدها وكدها . ليس لها كامل الحرية في اختيار مصائرهما ، لأنها مغولة اليد ، يرهقها الالتفاف في طلب القوت ، وليس لها من الموارد ، ما يعينها على تحسين أحوالها ، ورفع مستوى عيشها . لقد قضى على السكادحين ، أن يبقوا كادحين ، عبيداً لنظام اقتصادي ، يفرض عليهم أطواقاً من الحديد ، تحول بينهم وبين حرية الانتقال من مرتبة من العيش ، إلى مرتبة أخرى . ومن السخرية أن يؤمن الكلاسيكيون بعد ذلك ، أن النظام الاقتصادي الرأسمالي ، يقوم على مبادئ المنافسة العادلة ، وحرية التصرف . بل من أقسى درجات السخرية بالعقل البشري ، أن تنوه النظرية الاقتصادية ، بأنه لو ترك كل فرد ، وترك كل هيئة حرة ، تزاوّل نشاطها ، دون قيد أو حد ، فإن هذه الحرية ، لا بد وأن تسفر عن أكبر قدر من الخير . فإذا وجد هذا الخير مشوباً بالشر ، أو إذا علقت به آثار سيئة ، فقد يكون مبعث هذا كله ، عدم توافر الحرية في أكل مظاهرها ، وعدم سريان شرط المنافسة ، في أوسع الحدود ، أو قد يكون هذا الشر ، عنصراً أصيلاً في طبائع الأشياء ، لا يمكن القضاء عليه ، بل يجب التسليم به وقبول نتائجه . وإلا — وهذا ما تحدثنا به النظرية الكلاسيكية — لو عمدت الحكومات إلى اتباع سياسة التدخل ، ظناً منها ، أنها تستطيع عن هذا الطريق ، إزالة جانب من المساوىء ، والقضاء على بعض الشرور ، فإن هذا التدخل سوف يؤدي إلى ظهور نتائج أكثر

شراً وأشد خطراً . وإذن فعلينا أن نقف موقف الحياد ، نقبل نتائج حرية التصرف وآثار المنافسة ، بخيرها وشرها معا ، مسلمين بأحكام القدر ، آخذين على أنفسنا الاستسلام لها .

لقد ضاقت نفوس التاريخيين بهذا النحو من الفلسفة ، التي كان يتمسك بها الكلاسيكيون ، واعتبروها أنها ممالة للطبقات المالكة ذات العيش الرغد ، على حساب الطبقات الفقيرة العاجزة عن الدفاع نفسها ؛ أو اعتبروها أنها أشادة بفضل ذلك التطور الصناعي الفنى ، الذى يمكن أصحاب رؤوس الأموال ورجال الصناعة الحديثة ، من الفوز بمكانة فى حياة الجماعة ، والظفر بقدر وافر من السلطان والجاه والسيطرة ، لم يكن ليفوزوا بها ، لو بقى الإنتاج بدائيا ، محدود النطاق ، تحكمه أسواق صغيرة مشتتة فى مختلف الربوع والنجوع ، حيث لا يتوافر الاتصال بينها . وقد غفل الكلاسيكيون فى حماسهم ، لهذا التطور الصناعي المادى ، الذى قضت به ، فى نظرهم ، طبائع الأشياء ، عن الظلم والاجحاف الذى لحق العمال والزراعيين والصناعيين فى انجلترا على وجه الخصوص ، لانسداد أبواب الرزق فى وجوههم ، نتيجة لإحلال الآلات مكانهم ؛ كما غفلوا عن أنواع الارهاق والغنى ، الذى أصاب الطبقات العاملة ، وعرضها لكل أنواع المذلة والهوان ، بسبب تشغيلها ساعات طوال كل يوم . فوق سطح الأرض أو تحتها ، دون رعاية للسن أو للجنس .

وقد هال التاريخيين ، أن ينظر الكلاسيكيون ، إلى الحياة الاقتصادية نظرة ميكانيكية بحتة ، خالية من كل العواطف الانسانية

ومشاعرها . فكل شيء في هذه الحياة يسير بنظام معين ، لا يختلف في كثير عن النظام الطبيعي للكون . وهذا النظام الطبيعي الاقتصادي يسوده ويسيطر عليه ، تلك العلاقات العتيدة بين الطلاب وبين العرض ، وهي العلاقات التي تحكم حياة الملايين من الأفراد ، وتضفي عليها من ألوان البؤس أو النعمة ، ما تسمح بوجوده هذه العلاقات ، وما يسفر عنه عملها . وهالهم مرة أخرى ، أن يشيد الكلاسيكيون بتلك القوى الطاغية للاشخصية ، ألا وهي القوى العاملة في الأسواق ، وأن يبينوا أن كل حركة وكل سكونة من حركات الحياة الاقتصادية وسكناتها ، تسكيف وفقا لهذه العوامل الجامدة الصماء للاشخصية ، وقد حز في نفوس التاريخيين أن يقف الإنسان خائفا ، أمام عمل تلك الآلة ، لا يستطيع إزاءها حولا ولا قوة ، وليس له إلا أن يقبل نتائجها الطيبة راضيا قري العين ، أو نتائجها السيئة ، كارها لها عاجزا عن تعديلها وتحويرها .

ولا غرو إذا وقف الإنسان حائرا مهورا ، وسط هذه التيارات المتلاطمة من الآراء والأفكار ، فالكلاسيكيون لم يخطئوا ، عند ما بشروا بالتعاليم المنطوية على حرية العمل والتصرف ، ولم يأثموا إذ أقاموا هياكل نظرياتهم ، على هذه الأسس . فقد أثبتت الحوادث ، أن حرية العمل وحرية التصرف ، وإقلاع الحكومة عن التدخل في شؤون الإنتاج والتصرف ، كانت جميعا من أهم العوامل التي دعمت تلك الثورة في نظم الإنتاج وأساليبه ، وهي التي جعلت بريطانيا مصنعا للعالم ، كما جعلت البريطانيين أمراء

التجارة العالمية وأقطابها ، المتحكمين في مسالكها واتجاهاتها . فإذا شاب هذا النظام الأمثل للحرية الاقتصادية ، شوائب معينة ، تلقى عليه ظلالا داكنة من الظلم الاجتماعى ، تغشى حواشيه وأطرافه ، بألوان من المأسى والفجائع ، التى صاحبت قيام هذا النظام ، وسارت معه جنباً إلى جنب ؛ كان علينا أن نذكر ، بأن التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، له ثمنه الذى قد يفدح عبؤه ؛ وإن الجماعة فى انتقالها من مرحلة من مراحل التطور ، إلى المرحلة التى تخلفها ، لا تتجاوز طريقاً سهلاً مأموناً ، وإنما تلقى بنفسها فى خضم عالم مجهول لديها ، تكسفه الأخطار من كل ناحية ، ولا بد أن يسوده ، قدر غير قليل من الاضطراب . وكلما كانت الأوضاع الاجتماعية صلبة غير مرنة ، وكلما وجد فى النظام الاجتماعى آثار تمرد ، على مطاوعة عوامل التطور ومسايرتها ، وكلما شاعت فى جوانبه قوى المقاومة ، التى ترغب فى الإبقاء على القديم والتهيب من الجديد ، كلما طال أمد الاضطراب الذى يصاحب التطور ، وكلما وجد التقدم سبيله مفروشا بالأشواك ، محاطاً بالفخاخ ، مكتنفاً بالآهوال ، وهى بمثابة الآهوال التى تعانيتها المرأة التى يأتها المخاض ، لتفرج عن حياة جديدة ، تتفق عنها الحياة القديمة .

ومع ذلك ، فلا يسعنا إلا أن نأخذ بوجهة نظر المدرسة التاريخية فى الاعتبار ، وراء المدارس التى اشتقت منها وتفرعت عنها ، كالمدرسة الوضعية الأمريكية The Institutional School ؛ وهى التى تعول على اعتبار حياة الجماعة ، نتيجة النظم والأوضاع

السائدة ، وهي التي تفرضها الطبقة الحاكمة الغالبة في الجماعة .
وتحيطها بأحكام القانون ، وتضفي عليها من قداسة العرف والتقليد ،
ما يكفل لهذه الأوضاع احترامها والتمسك بها ؛ وهذه الأوضاع
غاشية ، قاسية الأثر والتأثير ، تنطوى على تقييد الحرية ، لأنها
تكيل بكيلين . فالحرية هبة ينعم بها أرباب الجاه وأصحاب الملكيات ،
يستطيعون عن طريقها ، أن يزدوا في ثرواتهم وأن يعملوا على
إنمائها ؛ ولكن هذه الحرية الواسعة الحدود ، فاكهة محرمة على
التعساء ، الذين قضى عليهم بأن يكدحوا وأن يشقوا في سبيل
العيش . ولهذا يجد هؤلاء العلماء الخالمون الخيالون ، أنه لا مناص
للدولة ، بصفتها نمثلة لمصالح الجماعة بأسرها ، أن تتدخل ، فتحمل
ميزان العدالة في يدها ، لتعدل بين القوى والضعيف ، ولتتمكن
الطبقات العاملة من العيش في مستوى ، تضيق معه الفروق بين
مستويات عيش الطبقات المالكة ، ومستويات عيش الطبقات
العاملة .

ومع ذلك ، فعلينا ألا تبهرنا الاضواء الساطعة ، التي يكشف بها
التاريخيون ، عن مدى المتناقضات الموجودة في الجماعة ، والايخذعنا
ما تنبض به كتاباتهم ، من شعور ينطوى على إحقاق الحق ، وتغليب
العدالة ، ورفع الغبن عن كاهل الطبقات الفقيرة . فإذا كانت الجماعة
الإنسانية ، تشعر دائما بأخطار تهدد مصالح طبقات معينة فيها ، فإن
هذه الأخطار ، إنما هي وليدة جهل بالحقائق الخاصة بالتوازن
الاجتماعي ؛ كما أن هذه الأخطار ، خليقة بأن تبلغ مبلغا من

الفداحة ، لا يطمأن معها إلى حسن سير الجهاز الاقتصادى ، ولا يكفل معها اطراد تقدم أحوال الجماعة ، تقدما متصلا ، إذا ساد الاعتقاد ، بأن هجر نظام حرية العمل على سوءاته ، والقاء أعباء طائفة على الجهاز الحكومى ، يمكن هذا الجهاز من نشر ألوية العدالة ، والحيولة دون سيطرة طبقة اجتماعية على طبقة اجتماعية أخرى . فالإيمان بأن الحكومة بجهازها المعقد المتلوى ، وروتينها الجامد ، والبطء الذى يساور القرارات التى تتخذها مصالحها ، ويروقراطيتها التى تنشر ظلالها فى كل ناحية ، تكبت روح المغامرة والمجازفة ، وتقضى على كل وحى وإلهام ؛ تنطوى عليه رغبة كل فرد فى تحقيق أكبر قدر من الربح ، أو رفع مستوى الدخل إلى أقصى الحدود ؛ والحكومة أخيرا ، بتغليبها مصلحة طبقات سياسية على طبقات أخرى ، وخلقها لسلم اجتماعى مندرج ، ينحدر من القمة حتى القاع ، يرتب وفقا له الأفراد ، تبعا لدرجة ولائهم للنظام القائم ، إيمان قائم على الوهم والخداع ، وعلى ضيق افق التفكير والتواء البصيرة . لأن الأوضاع الحكومية لن تقضى على الظلم الاجتماعى ، ولكنها سوف تبذل نوعا من الظلم ، بنوع آخر منه ، وتحل ديكتاتورية سياسية غاشمة صارمة ، مكان ديكتاتورية اقتصادية ؛ يمكن فى ظل النظام الحر ونشر أسباب التعليم والمعرفة ، والسماح بقوى الحرية والابتكار والتفنن الزاخرة أن تعمل عملها ؛ القسم من أطراف هذه الديكتاتورية والتغلب على حصونها وقلاعها ، وتدمير الجوانب الطاغية فيها ، وتحويل هذه الديكتاتورية تدريجا ، إلى نظام يضيق أكبر قدر من الخير ، وينشر أسباب الرخاء والطمأنينة .

ومن حسن حظ الإنسانية — أو من عاثر حظها — لست أدري ، أن نظم التدخل الحكومية في أمعن صورها ، تطبيقاً لفكرة التدخل ، قد وضعت موضع التنفيذ في بلاد شرق أوربا . وقد لمسنا ونلس حتى يومنا هذا ، كم بلغ اهدار الحريات الشخصية ، مبلغاً عنيفاً ، وكم ساد الاعتقاد بأن مصلحة الفرد كمية مهمة ، إذا قورنت بمصلحة الجماعة ؛ وقد استبان لنا في نفس الوقت ، الى أى حد نجح هذا النظام في نشر أسباب الرخاء والطمأنينة والرفاهة بين الجماهير الجاهلة غير الواعية ، وإلى أى مدى عم لون جديد من الظلم والإعنات ، وقعت له جميع الطبقات ، ما عدا الطبقة الحاكمة ، أو الطبقة التي تنتهي الى الحزب الحاكم المفرد الوحيد ، وتنضوي تحت لوائه ، فريسة غرر بها تغريراً ، وأحكم قهرها وإذلالها احكاماً .

وتجاه هذه الحيرة التي تغلق على الباحث المنصف أمره ، وتشوش عليه ذهنه ، وجلاء تفكيره ، علينا أن نذكر أن مسألة الخير ومسألة الشر من المسائل النسبية ، فلا يوجد خير مطلق ، كما لا يوجد شر مطلق ؛ وإنما الخير والشر يتلازمان في كل نظام من النظم ، ويتشابكان مع بعضهما البعض . وعلى قادة الفكر في كل جماعة ، أن يتبينوا لأنفسهم نسبة الخير الى الشر ، في كل نظام اجتماعي أو اقتصادي يقومون بدراسته ؛ فإذا رجحت كفة الخير على كفة الشر في نظام معين ، كان عليهم أن يقنعوا به ، حتى تجد لهم من الظروف ، ما يستطيعون معه ، زيادة كفة الخير وتغليبها مرة أخرى على كفة الشر .

ولو أننا رجعنا إلى النظم الجماعية Totatlitarian ، أى إلى أنواع النظم التى تحكمها الديكتاتوريات ، وعلى الأخص اليسارية منها ، لوجدنا أنه على الرغم من القضاء على حق الملكية الخاصة ، فإن صبغة الشر هى الغالبة على صبغة الخير . إذ يكفى أن نشهد الأفراد الذين يعيشون فى كنف هذه النظم ، وقد فقدوا حريتهم الخاصة ، وتحولوا إلى أدوات ليس لها غير الطاعة ، والطاعة العمياء ، ولوجدنا أن هذا التنازل عن الحريات الخاصة ، لم يكسبهم ما يعرض لهم ما فقدوه من صفات «الإنسانية» . غيبتهم الاقتصادية ، لا تعدو أن تكون حياة حرمان ، يشملهم فى أيام السلم وفى أيام الحرب ، على حد سواء . وهى مستوى عيشهم ، خاضع لذلك الاختيار الفردى ، الذى تقوم به الطبقة الحاكمة ، أو هيئتها المركزية ، من إثارة إنتاج أدوات الحرب ومعداتها ، على إنتاج أدوات الاستهلاك وسلعه وطيباته .

ولو ولينا وجوهنا ، شطر النظم الاقتصادية الحرة ، حيث ترمى حرمانات الملكية الخاصة ، وتضمن حقوق أصحابها ، لوجدنا صورة غير الصورة التى يضعها التاريخيون أمام عيوننا ؛ حينما تستغل هذه الملكيات فى تعبئة موارد الإنتاج ، وفى الإفادة من الملكات والمواهب ، التى يتمتع بها المتخصصون فى فنون الصناعة والأعمال . وحينما تظلل البيئة ، ظلال وافرة من العلم والمعرفة ، تدع السبيل مفتوحا للإقدام على الجديد ، وتحفز الأفراد على المغامرة والمجازفة ، فإننا نشهد فورات متتابعة من الدأب والنشاط ، قد نبخو بريقها .

أحيانا، ولكنها لا تنبث أن يلبع سناؤها مرة أخرى، ليحقق زيادة في الدخل الحقيقي الأهل، ورفعا لمستوى العيش. وبجبالا للرزق، تظفر به الطبقات العامة غير المالكة، وهي تتمتع بقدر كبير من الحرية في اختيار مجال نشاطها، وألوان العمل التي تقوم بها. فلا تعرف النظم الرأسمالية الحرية، معسكرات العمل الإجباري، ولا تنسم هذه النظم بما يدعيه أنصار التدخل، من إمكان توفير العمل لكل عامل، حتى ولو كان العمل شيئا يختلف كل الاختلاف، عن العمل الذي يميل إليه العامل، والذي أفنى عمره في التخصص له. فإذا كانت الجماعات الرأسمالية الحرية تعاني في بعض الأوقات أنواعا من البطالة، تحتاج مجالات نشاطها، فإن الجماعات التي تحكم حكما ديكتاتوريا، لا تخلص من شوائب البطالة، ولكنها تسترهما بأقنعة وحجب، لتلقى في روع الأفراد والجمهير، بأنها قد أفلحت في القضاء عليها تماما. وما نجت هذه الديكتاتوريات، وما ظفرت بأهدافها، ولكنها تستعين بسلطان القانون، وقوة التنفيذ الطاغية، في خلق حالات مصطنعة من التوظيف الكامل، لا تمثل الحقيقة الخالصة في شيء.

وفضلا عن ذلك، فإن تغلغل الحرية في مختلف الأوساط الاجتماعية، واتجاه مستوى العيش الى التقدم المطرد، وشيوع قدر كبير من الرفاهة، وسيطرة ألوان من الانتعاش، والشعور بأن الحياة الاقتصادية تنبض بكل مقومات الازدهار، وتزخر بكل معاني الغلبة على قوى الطبيعة الصماء، كل هذه وغيرها، تشيع

في نفوس الأفراد قلقاً ، ينشأ عن ، النتائج السيئة ، التي تبدر عن سير الجهاز الاقتصادي ، وتحرك اجزائه . إن الفقر هو مصدر الشر ، ومنبع الشقاء ؛ فإذا تمت الغلبة عليه عن طريق اتباع نظم الإنتاج الصناعي الحديثة ، وإذا توافر للجاعة ما يكفل لها أن تسمو بنفسها ، فوق مستويات العيش السكفاني ، وإذا أعانت نظم الإنتاج الحديثة على إتاحة الفرصة ، لرفع كفاية العمال ، واستيعاب أعدادهم العاطلة ، فإن ثمة فرصة مهيأة ، للقضاء على الظلم الاجتماعي بمختلف أنواعه ودرجاته . ولعل هذا يفسر لنا لماذا كانت الجماعات الرأسمالية الحرة ، أسبق الجماعات ، إلى اتباع السياسات ، التي كاثفت الفقر ، ونجحت في التغلب على كثير من ظواهر الشذوذ والتناقض ، ولعلها كانت أقدر على مواجهة هذه السيئات وانجح في معالجتها . تلبس ذلك في مختلف أنواع التشريع ، التي أصدرتها الجماعات الرأسمالية الحرة ، للحد من ذلك التفاوت ، في ثروات ودخول مختلف الطبقات الاجتماعية ، لتحقيق قدر كبير من الخدمات الاجتماعية المجانية ، لأصحاب الدخول الصغيرة والمتوسطة ، كخدمات التعليم والخدمات الصحية وما إلى ذلك .

٥ — عقد ومتناقضات الحياة الاقتصادية

وإذا كانت الجماعات الرأسمالية الحرة ، تتعرض على الرغم من الجهود الطائلة ، التي تبذل للقضاء على الفروق الكبيرة ، في ثروات ودخول الطبقات الاجتماعية المختلفة ، لجانب غير قليل من الضيق ، لدى يلم بنفوس الأفراد ، بسبب عدم سير الجهاز الإنتاجي سيراً

مطرود الانتظام ؛ يلحق به ألوانا من العطب ، ويصبغه بصبغة من التراخي والخنول والتكاسل في أداء وظائفه ، والقيام بواجباته ، خلال فترات معينة من الزمن ، يحتاج خلالها حياة الطبقات العاملة ، أنواع من القلق والفرع ، تفقد الثقة في الحاضر والمستقبل ، وتزعزع عقيدتهم ، في مزايا الحرية ، فإنما يرجع ذلك إلى متناقضات وعقد تغشى الحياة الاقتصادية ، في البيئات التي تسير وفق نظم انتاجية ، تتبع في تطوراتها ، الأخذ بأحدث الفنون والاختراعات ، وتطبيق المبادئ العلمية الحديثة على الصناعة ؛ كما أنه يرجع إلى طبائع البشر النفسية ، التي تملى عليهم ، أن يتوقفوا في تقدمهم كلما طال بهم الزحف لبلوغ غايات جديدة ، لينعموا النظر فيما ظفروا به من نتائج طيبة ، ولتتاح لهم الفرصة ، ليتبينوا الأخطاء التي وقعوا فيها ، فيتحاشوها في قابل سيرهم وتقدمهم ؛ وليسجمعوا كامل قواهم ، وليحشدوا كل مواهبهم ومعلوماتهم ، لتحقيق غايات أبعد ، والظفر بنتائج أهم وأخطر .

وطبيعى أن يحدث ذلك ، لأن كل تقدم مادي له ثمه ، الذي يجب أن تدفعه الجماعة ؛ وتحمل عبئه عن رضا واختيار ؛ وكل خطوة إلى الأمام ، تدنى الجماعة من تحقيق مأربها ، وتفتح لها مجالا أوسع من العيش الرغد ، لا بد أن يعقبها فترة من الأناة والتريث والتأمل . فإذا لاحظنا أن هذه الفترات ، تتميز بطابع من التشاؤم والخيبة ، يطنى على نفوس الناس ، ويملاهم خوفا وتوجسا من المستقبل ، فإنما مرد ذلك إلى شيوع زعة سابقة من التفاؤل والاستبشار ،

تدفع الناس إلى مجاوزة الحدود المعقولة ، وإلى تخطي حواجز الأمان ، فيما يقدمون عليه من أعمال ، وما يقومون بتنفيذهم من خطط . ولا غرابة في أن يصحب كل عمل وكل قرار يتخذ ، خطأ يرتكب ، لأن هذه الأعمال وهذه القرارات ، إنما تتصل بمستقبل غامض مجهول ، ومن العسير على البشر ، أن يستشفوا حجب المستقبل ، وأن يهتكوا أسرارهم ، بحيث تأتى قراراتهم ، وتسفر جميع خططهم ، عن نجاح لا يشوبه الخطأ في هذه الناحية أو تلك . إذ بدون الخطأ ، لا يمكن أن يكون للنجاح كيانه ؛ وإذا أردنا العصمة من الخطأ ، فإن الحياة الاجتماعية ، يجب أن تتحول إلى صورة جامدة الأوضاع ، لا تتغير ولا تبدل ، ولكنها تتكرر وتتابع ؛ ومن ثم يقف النشاط الإنساني في حيز ضيق ، ويفقد ميزاته من الحركة والطموح ، ويتحول محيط هذا النشاط المتلاطم الأمواج ، الذي تعبث بصفحته عوامل المد والجزر ، إلى بركة آسنة ، لا يعثور سطحها الراكد ، حركة تنبئ عن وجود أى مظهر من مظاهر الحيوية .

ولعله من الإنصاف لأصحاب رموس الأموال ، أن نقرر بأنهم يشقون ، بالجانب المعتم الحال كالدورات الاقتصادية ، شقاء لا يقل شأنًا عن الشقاء الذى تتحمله الطبقات العاملة ؛ فإن اتجاه أرباحهم إلى النقص ، بل تحولها إلى خسائر ، وجنوح دولاب العمل إلى التوقف ، وميل الأسواق إلى الضعف ، وشعورهم بأن تقديراتهم قد طوح بها الحظ العاثر ، فأصابها الفشل واكتسفتها

الخبيثة ، وتعرض الثروات التي جمعوها للضياع ؛ كل هذه وغيرها تصنف على الجماعة بأسرها ألوانا من القنوط واليأس ، تغمر النفوس وتمضها بالآلم ، وتجعلها تقف مترددة عن موالاة بذل الجهود ، والاستمرار في السعي والعمل .

فالخبيثة التي يسفر عنها السكساد ، خبيثة عامة ، لا يقتصر أثرها ، على طبقات العمال وحدها ؛ ولكنها تتجاوزها إلى الطبقات المالكة صاحبة رؤوس الأموال . وهي خبيثة سافرة ظاهرة ، لأن القوى والعوامل التي تعبت بالحياة الاقتصادية ، تترك حرة طليقة ، ومن ثم يتبين للباحث مدى نجاح الجهود التي بذلت أو مدى فشلها . ولعله من التسرع في الحكم الاعتقاد ، بأن الديكتاتوريات قد أفلحت في القضاء على الدورات الاقتصادية ، كما يدعى المروجون لمبادئها ، الأخذون بسنن بريقها الخادع . لأن السكساد نتيجة الخطأ في التقدير ، وما بقيت الطبيعة البشرية على حالها ، فإنها عرضة للخطأ ، مهما تفاوتت نظم الحكم واختلفت أساليب الإنتاج ، وتباينت وجوه النظر ، وتنوعت الأهداف التي يرغب في تحقيقها . وكل ما هنا لك من فروق بين النظم الرأسمالية الحرة ، والنظم الاقتصادية الديكتاتورية ، إنما يرجع إلى أن الديكتاتوريين ، يعمدون إلى ستر أخطائهم ، وإخفائها عن عيون الجماهير . لأنهم يستطيعون أن يحكموا كل ظاهرة في الحياة الاقتصادية ، وأن يتحكموا في أوضاعها وفق مشيئتهم ، وتبعاً لرغائهم . فبجرة من القلم ، يستطيعون أن يحشدوا جماهير العمال العاطلة ، للعمل في مشروعات جديدة ، قد لا تتناسب كفاياتهم

لأدائها والقيام بها : وبجرة من القلم ، يستطيعون أن يخفضوا أجور العمال ، دون أن يلقوا منهم ذلك التمرد والعصيان ، الذى نشهده فى الجماعات الرأسمالية ؛ كما يستطيعون أن ينقلوا العمال بقضيم وقضيمهم من المواطن التى نشأوا فيها ، إلى مواطن جديدة ، غير معروفة لهم ، ولا تتوافر لديهم الرغبة فى الانتقال إليها. وبجرة من القلم مرة أخرى ، يستطيعون أن يحولوا تيار الإنتاج ، فيمغنوا فى إنتاج أنواع من السلع ، لا تضى على الجماعة ظلالا من الرغد وسعة العيش ، ولكنها تعين فى الهاء الناس عن النفاذ إلى أعماق الحقيقة ؛ إذ يكفي أن يشعر الناس أن لهم عملا يعملون فيه ، حتى ولو كانت ثمار جهودهم ، وفرة فى إنتاج الذخائر وأسلحة الدمار والتخريب ، بدلا من إنتاج الخبز والزبد . وأخيرا لعل هذا الكساد الذى الذى يحيق بحياة الجماعات الديكتاتورية ، والذى يسدل عليه ستار كثيف من الدعاية المقررة الخادعة ، وإخفاء الحقائق والبيانات ، وإقامة أسوار حديدية ، مانعة من الاتصال بالخارج ؛ يتمثل فى مستوى من العيش المادى ، يبلغ فى انحطاطه ، أدنى مراتب العيش ؛ كما يتمثل فى حرمان الأفراد والجماعات من العيش عيشا إنسانيا ، يتسم بمقومات الحياة الإنسانية الرفيعة ، من مظاهر الحرية ، فى مختلف صورها وأشكالها ؛ كحرية التعبير عن الرأى ، وحرية الاجتماع ، وحرية التصرف ، وحرية العمل . فإذا كانت الجماعات الديكتاتورية ، غير معصومة عن الخطأ ، شأنها فى ذلك شأن الجماعات الإنسانية الأخرى ؛ فإنه لا يمكن الاقتناع بأنها قد قضت نهائيا ، على كل ما يصحب الخطأ البشرى ، مع شيوع البطالة وتعرضها لمظاهر

الكساد ، وكل ما يمكن أن يقال ، أن البطالة التي تحتاج حياتها ، بطالة مقنعة مستورة Disguised Unemployment ، لأنها تنجح في تحويل العمال ، إلى أعمال تقتضى كفايات غير كفاياتهم ، وتطلب أنواعا من المهارة ، ليست موفورة لديهم . وهذا لأنها تستطيع أن تحدث تعديلا في المظاهر ، يخفى تحته الحقيقة المرة سافرة واضحة .

وقد يعن لنا أن نقسال ، لماذا تعرض الحياة الاقتصادية لهذه الرجات التي تعبت بتوازنها ، ولماذا تصيبها تلك الفورات الجامحة ، التي تدفعها مرة إلى الأمام ، تنشر في ذيلها أسباب النشاط والازدهار والانتعاش ، ثم لا تلبث أن تنقلب هذه الفورات على نفسها ، وأن يلتوى طريقها . فتعكس على نفسها ، لتجنع بالحياة الاقتصادية إلى دورة من الفطور والتراخي والكساد . وواضح أن هذا البحث ليس مجالا لدراسة هذه الظاهرة ، فقد عرضت لهذه الدراسة في كتب سبق لي نشرها ؛ كما أنني أملت ببعض نواحيها ، فيما سلف من صفحات هذا الكتاب ، وأشارت إلى صعوبة تحقيق التوازن . في عالم يعج بعوامل الحركة والتغير والتبدل ؛ تكثفه قوى مجهولة ، تمد نشاطها إلى مستقبل لا يمكن التنبؤ عنه ؛ كما أشرت إلى تعرض الطبيعة البشرية للوقوع في أخطاء ، نتيجة المغامرة والمخاطرة ، في ظروف وأحوال ، لا يستطيع التحكم في تطوراتها ، وتشبع هذه الطبيعة البشرية بنوازع من التفاؤل تطغى وتكتسح ، حتى تنفذ قوتها بعد أجل ، ليحل مكانها نوازع أخرى مغايرة ، تنسم بعدم الثقة وتتلون بألوان من القنوط واليأس ، تأخذ مجراها حتى تستنفد قواها .

ولكن هناك عوامل أخرى، تتحالف مع ما ذكرنا، وتتضافر معها، على إحداث هذه الموجات المتعاقبة. ومن أهم هذه العوامل أن جانباً كبيراً من رموس الأموال العينية، ثابت، بمعنى أنه قد أغرق نهائياً في أشكال معينة من العدد والآلات والمعدات، لهاميزاتها الثابتة، وواجباتها المتخصصة؛ ومن العسير في كثير من الأحوال، تحويل هذه العدد والآلات والمعدات، عما أعدت للقيام به من أعمال، إلى أعمال أخرى، تسفر الظروف عن قيام طلب جديد متزايد عليها. وفضلاً عن ذلك، فإن شطراً كبيراً من هذه المعدات، يتطلب وقتاً كبيراً لإنتاجه، إذا دعت الحاجة، إلى زيادة الموجود منه، زيادة كبيرة؛ كما أن شطراً كبيراً منها، يقتضى وقتاً طويلاً، لتعروه عوامل الفناء والعطب والهلاك. ولهذا فإنه إذا حدث عدم توافق بين الطلب على إنتاج صناعة، كصناعة بناء السفن، وبين المعروض من السفن مثلاً، فإنه يكون مستحيلاً، في أجل قصير، إعادة تحقيق التوافق بين الطلب وبين العرض، بزيادة المنتج من السفن، ليتسق المعروض مع الطلب المرتفع المتجه إلى الزيادة، أو بانقاص المعروض من السفن، ليحقق هذا الاتساق والتوافق، بين العرض والقائم، والذي لا يمكن انقاصه في الأجل القصير، وبين الطلب المنكش، الذي طرأت عليه عوامل الضعف والانحيار.

وهذه الخاصية التي تتميز بها سلع الإنتاج Capital Goods، والتي تنسم بضعف شديد في مرونة عرضها في الأجل القصير، ليست

قاصرة فقط على الجماعات الرأسمالية الحرة ، ولكنها تطفى أيضاً على تطور الحياة الاقتصادية، للجماعات الديكتاتورية . والفرق بين الحالتين ، إنما يرجع إلى تباين في الطريقة التي تتبع ، لمعالجة هذا النشاز بين الطلب وبين العرض . ففي الجماعات الرأسمالية الحرة ، يعتبر الزمن أحسن علاج ، يركن إليه في القضاء على هذا النشاز وإعادة التوازن ، فيسمح للعوامل والقوى ، أن تأخذ سبيلها المطرد ، في رفق وهوادة ، للتغلب على هذا الشذوذ ، وإزالته . بينما تأخذ الديكتاتوريات الأمر في يدها ، فتقذف برأس المال الثابت الزائد عن الحاجة ، إلى أكوام الركام ، التي لا نفع فيها ، وتخصم الخسارة التي تمنى بها الجماعة ، فوراً ودون انتظار ، بدلا من توزيع هذه الخسارة على أجل طويل من الوقت ، كما يحدث في الجماعات الرأسمالية الحرة ؛ كما تقوم الديكتاتوريات بإجراء تحويل سريع للموارد الإنتاجية ، إلى الصناعات التي يرغب في زيادة إنتاجها ، دون نظر إلى ما يصحب هذا التحويل السريع ، من تبديد وضياع للموارد ، وارتفاع في النفقات الحقيقية الاجتماعية ، على خلاف ما يحدث في النظم الرأسمالية الحرة ، حيث يتم هذا التحويل ، عن طريق جهاز الثمن ، وفي رفق وهوادة ، خلال أجل ، يسمح فيه للعوامل والقوى ، أن تسكيف نفسها وفقا للظروف الجديدة . خاصية الديكتاتوريات وميزتها هي الفصل والحسم ، لكن هذا الفصل وهذا الحسم ، إنما ينفذ ، عن طريق تضحيات جسيمة ، تتحملها الجماعة ، دون أن يكون في مقدورها ، أن تبدى الجزع أو القلق من فداحتها ، ودون أن يكون هناك معيار مستقل لقياس هذه التضحيات وتقويمها ، لأن جهاز

الثن لا يحكم الاتحاد الجماعى ولا يوجهه ، وانما على العكس يحكمه
هذا الاقتصاد ويوجهه .

ونفس ما قلناه عن صعوبة تحويل رؤوس الأموال الثابتة ،
إلى وجهات عمل جديدة تقوم بها ، وعن تعذر إنتاج كميات كبيرة
منها ، أو إهلاك كميات كبيرة منها ، فى أجل قصير ، يقال أيضا عن
الموارد الإنسانية ، أى عمل الطبقات العاملة . فى النظم الرأسمالية
الحرّة ، يترك العمال أحرارا فى اختيار المهن والصناعات ، التى يرومون
العمل فيها ؛ وهم يعدون أنفسهم لذلك إعدادا فنيا ، قد يطول أمده
أو قد يقصر ، تبعاً للظروف . فإذا حدث ما يدعوا إلى نقص الطلب
نقصا مستمرا على أنواع معينة من الكفايات ، كان من العسير أن
يتم تحويل العمال العاطلين ، إلى أعمال جديدة تتناسب مع كفاياتهم ،
أو تقرب منها ، خلال أجل قصير . إذ لا بد أن ينقضى وقت ،
قبل أن يقتنع العمال ، بأن الأحوال الجديدة للصناعة التى يعملون
فيها ، قد تبدلت إلى غير رجعة ، وأن عليهم أن يكتفوا أنفسهم
وفقا للظروف الطارئة ، تبعاً لميولهم ورغباتهم . وفضلا من كل
هذا ، فإنهم لا يرغبون على هجر أوطانهم ، ولا يجبرون على الزواج
إلى مناطق عمل جديدة ، عنوة وقسرا ؛ بل يترك كل ذلك
لاختيارهم ، بعد أن تقوم السلطات الحكومية ، والنقابات التى
يتبعونها بإيضاح المركز الجديد للصناعة المأزومة ، عن طريق نشر
البيانات والاحصاءات ، التى تفسح الفرصة لكل عامل فى تحديد
موقفه ، وتقرير مصيره .

وكل هذا قد يستغرق أمداً من الزمن ، قد يعده البعض طويلاً ،
ولكنه لا يقتضى من العمال ، أن يهدروا كرامتهم كبشر ، لهم
كامل الحقوق ، فى أن يكيفوا مصائرهم ، وفق ما يشاءون ، وأن
يختاروا من العمل ، ومن مناطق العمل ، ما يتلاءم مع رغباتهم
الخاصة ، وما يشعرهم أنهم أسياد أنفسهم ، ليس لغيرهم حق الفصل
فى مستقبلهم .

أما فى الديكتاتوريات ، فإن الأمر على عكس ما ذكرناه .
فالعامل ليس سيداً لنفسه ، حكماً لمصيره ومستقبله ؛ وإنما هو عبد
لجهاز تعسفى ، لا يحترم له إرادة ، ولا يرعى له اختياراً . فالتكاد
صناعة من الصناعات تستوفى حاجتها من العمل ، حتى يحشد العمال
حشداً ، فى شكل فرق عسكرية ، ترحل إلى مواطن جديدة ، للقيام
بأعمال قد تختلف اختلافاً بينا ، عن الأعمال التى سبق لهم أن
تخصصوا فى القيام بها . ولن يشفع فى ذلك ، أن المهارة المطلوبة ،
تقل فى قيمتها عن المهارة الموجودة ، فهمة النظام الجماعى وهدفه ،
أن يقضى على البطالة ، بالغة ما بلغت وسائله من العنف والجور ،
وكأننا ما كان مدى الضياع والتبديد ، الذى يصاحب مثل هذه
السياسة .

إن المنصف العادل ، يجب أن يذكر دائماً ، أن الهنات التى
تتورس الحياة الاقتصادية ، لا ترجع إلى طبيعة النظم الرأسمالية
الحرّة ، ولا تعزى إلى تحكم الرأسماليين وعسفهم ، واستغلالهم
للطبقات العامة ؛ إنما مردها فى الواقع إلى طبيعة نظام الإنتاج ،

القائم على التخصص ، والمرتكز على استخدام طاقة آلية واسعة النطاق ، كبيرة الحجم ؛ كما أن مردها إلى الطبيعة البشرية في حد ذاتها ، وما يعتورها من أفاعيل نفسية ، يتناوبها الأمل والرجاء ثم اليأس والقنوط . وعلى ذلك ، فإن الفواجع التي تفجع العمال في أرزاقهم أوقات الكساد ، والمصائب التي تترى على الجماعات ، بسبب توقف دولاب العمل . لا تعدو أن تكون فواجع تنبثق من طبيعة الحياة نفسها ؛ شأنها في ذلك شأن الكوارث التي تنجم عن الزلازل ، والفيضانات والأعاصير الطبيعية وما إلى ذلك . ولعل حق الرأي وضيق الفكر ، هو الذي يجعلنا نعتبر النظم الرأسمالية مسئولة عن الكوارث الاقتصادية ، في الوقت الذي لا نعتبرها فيه غير مسئولة عن كوارث الطبيعة وفواجعها !

٦ — فلسفة الحرية

لعل القارئ قد لمس الآن مدى الهوة ، التي تفصل بين الكلاسيكيين والتاريخيين ، ولعله لمس مرة أخرى ، مدى خطأ الكثيرين ، في فهم حقيقة النظرية الكلاسيكية واتجاهاتها ، وحقيقة الفكرة التاريخية واتجاهاتها . فالنظرية الكلاسيكية تقوم على اعتبارات ، قوامها أن القوانين الاقتصادية مستمدة من طبائع الأشياء ، وتخضع لمجموعة من القوى والعوامل ، اصطلاح الاقتصاديون ، على إطلاق صفة « اللاشخصية » عليها . فهاز الثمن ، وما وراءه من عوامل الطلب والعرض ، هو الذي يحكم الحياة الاقتصادية ، ويخضع تصرفات الأفراد واختياراتهم وتفضيلاتهم ،

لسلطانه . وهذا الجهاز ، في مجال كامل من الحرية ، وفي بيئة تسودها المنافسة ، لا يتأثر بإرادة زيد أو عمرو ، وإنما يتأثر بمجموع الإرادات ، التي تعبر عن التفضيل الإجتماعي . ولهذا يعتقد الكلاسيكيون ، أن أثمان السلع ، وأجور الخدمات ، تتعين وتحدد ، بفعل قوى السوق الصماء العمياء ، التي لا تحابي ولا تنحيز ، ما بقيت الحرية سائدة موفورة ، وما بقي عامل المنافسة قائما . فإذا هبطت أجور العمال إلى مستوى الكفاف ، فلن يكون هذا الهبوط ، نتيجة مؤامرة من جانب أصحاب رؤوس الأموال ، عمدوا إلى خلقها ، لاستغلال الطبقات العاملة ؛ وإنما يكون نتيجة زيادة عرض العمال على الطلب عليهم . وإذا ارتفعت أرباح رجال الأعمال ، فلن يكون ذلك نتيجة ، سلبهم لجهود العمال ، واقتطاع جانب كبير من ثمرات كدهم وكدحهم ؛ وإنما يكون ذلك نتيجة مدى المخاطرة والمجازفة التي عرضوا أنفسهم لها ، ودرجة المهارة والكسافية التي اداروا بها شئون أعمالهم . وكل هذا يحدث في شكل ميكانيكي بحت ، وفي صورة اوتوماتيكية ، تسعى حثيثا ، لتجد المجال الذي يتحقق لها فيه التوازن .

ولعل الكلاسيكيين لمسوا جانبا غير قليل من الظلم والإعانة ، الذي عانته الطبقات العاملة ، وتعرضت فيه لشرور الفاقة والتعطل . ولعل نفوسهم ضاقت بهذا الظلم الإجتماعي ، الذي أحاط بهذه الطبقات من كل جانب ، وأفعم نفوسها بالمرارة والالام . ومع ذلك فلا نستطيع أن نجد من جانب الكلاسيكيين ، غير التعبير عن

إشفاقهم ورئائهم ، وغير التحذير ، بأن ترسل الأمور على أعتابها ،
تأخذ سبيلها الدائب ، فلا تتدخل الدولة ، لإحداث تعديل في
النتائج السيئة الملبوسة ، أو للعمل على الحد من تفاقمها ، لأن كل
تدخل من جانب الدولة ، تقصد به إزالة ظلم واقع ، وتسعى عن
طريقه ، لرفع الأعباء الثقيلة ، عن كاهل الطبقات العاملة ، لن
يجدى ولن يغنى في شيء ، بل قد يسفر عن مساوئ أفدح خطراً
وأعظم شراً .

ولا غرو إذا نظر الكثيرون ، إلى هذه الوجهة من وجوه
النظر ، نظرة رثاء وإشفاق ، لما وصلت إليه النظرية الاقتصادية ،
من التسليم بالواقع ، والاستسلام له . ولا غرابة في أن تقوم
المدرسة التاريخية وتوابعها ، من توجيه نقد مريع للذهب الحر ،
ناعية عليه ، تسليمه بالقاء مصائر الإنسانية ، في أيدي قوى عمياء
غير مفكرة ، وذاهبة في ظنها إلى إمكان الدولة ، بما لها من سيطرة
وسلطان ، إزالة كل شذوذ اجتماعي ، والقضاء على كل غبن ،
يمس الطبقات العاملة ، ويحملها مالا تطيق ومالا تقوى عليه .

ولا بدع ، إذا كانت هذه الآراء خاطئة خادعة ، لأنها تغفل
أهم الأسس التي تقوم عليها النظرية الاقتصادية ، وتتجاهل اتجاهاتها ؛
ولا بدع أيضاً ، إذا أغفل التاريخيون ، جوهر الفلسفة التي تشبثوا
بها ، وأنكروا معالمها ، وتناسوا النتائج الصريحة التي تقضى إليها ؛
وكل هذا في حماسهم المتوقد ، لإقامة عالم تسوده العدالة الاجتماعية ،
وتغمره روح من المساواة ، لا يفضل فيه فرد غيره من الأفراد ،

بسبب حق من حقوق الملكية يستأثر به ، وخاصة حقوق الملكية في أدوات الإنتاج .

فأما ما أغفلوه في تحليل الكلاسيكيين ، فهو افتراضهم بأن الأشياء الأخرى باقية على ما هي عليه ، واعتبارهم لأحوال السكون ، لا أحوال الحركة والتغير . فنظرية ريكاردو الخاصة بظهور الربح الزراعي ، واتجاهه إلى الارتفاع ، نظرية لاشك في صحتها ، إذا أخذنا في الحسبان ، اتجاه عدد السكان للتزايد المستمر ، دون أن يصبح ذلك زيادة في مساحة الأراضي التي يمكن استغلالها ، ودون أن يتبع هذا الضغط من جانب السكان ، على موارد الإنتاج الزراعي ، اكتشاف أساليب زراعية جديدة ، تعين على زيادة المنتج من حاصلات الزراعة ، بنفس النفقات التي كانت تبذل قبلاً ، أو اكتشاف أراض جديدة عبر البحار ، يمكن التعويل عليها ، في الحصول على مواد الغذاء ، بنفقات إنتاج ، تقل عن نفقات إنتاج هذه المواد في الأراضي القديمة . فنظرية الربح إذن ، لا تحتمل الجدل ولا تقبل المناقشة ، ما بقي اتجاه عدد السكان للتزايد قائماً ، وما بقيت فنون الإنتاج الزراعي على حالها ، لم يتناولها التعديل أو التحسين .

ونظرية ريكاردو الخاصة بالأجور ، قامت أيضاً على نفس الأسس ، من اعتبار الظروف القائمة ، ثابتة لا تتعرض للتغير . فإذا كان منطوق هذه النظرية يدل على أن أجور الطبقات العامة ، لا يمكن أن ترتفع طويلاً ، فوق مستوى الكفاف ؛ وهو المستوى

الذى يكفل للطبقات العاملة الحصول على مقادير الغذاء والكساء ومواد العيش الأخرى ، التى تكاد تكفى لتكفين العامل من الإبقاء على حياته ، والمحافظة عليها فى أدنى درجات الوجود ، ولإنسال جيل جديد من الأبناء ، يخلفون العامل ويحتلون مكانه ، عند ما يحين حينه ، وينقضى أجله ، فإنما يرجع ذلك إلى اعتبار ريكاردو أن نفقات الإنتاج لكل سلعة ، هى التى تحدد قيمتها ، ومن ثم إلى اعتباره أن قيمة العمل أو أجره ، تتوقف على أقل مقادير الغذاء والكساء ومواد العيش الأخرى ، التى يتعين على العامل أن يحصل عليها ، لكي يغدو قادراً على إمداد سوق العمل ، بالعمل المطلوب ، وعلى ضمان وجود تيار مستمر من عرض العمل ، تغذية الأجيال الجديدة الناشئة ، التى تحل مكان العمل المنقرض ، بسبب الشيخوخة أو الموت . فإذا ارتفعت أجور العمال فوق مستوى الكفاف ، بسبب زيادة الطلب على جهودهم ، وعدم كفاية المعروض منهم ، لإشباع هذا الطلب المتزايد ، فإن هذا الارتفاع فى الأجور لن يبقى طويلاً ، لأن الطبقات العاملة سوف تسرف فى إنتاج أجيال جديدة منها ، بسبب إقبالهم على الزواج المبكر . وارتفاع معدل المواليد بينهم ؛ فإذا حان الحين وزاد عرضهم ، عادت الأجور تهوى مرة أخرى إلى مستوى الكفاف . وإذا هبط أجر العمال عن مستوى الكفاف ، لإعراض الطلب عن توظيف جميع العمال الموجودين ، فإن هذا الهبوط فى الأجر ، يعرض الطبقات العاملة لألوان من الحرمان

وانواع من الأمراض ، تساعد على رفع معدل الوفيات بينهم ، فتعود أعدادهم مرة أخرى إلى التعادل مع الطلب الموجه لجهودهم ، وبذلك ترتفع الأجور إلى مستوى الكفاف .

وتفترض هذه النظرية مرة أخرى ، بقاء أساليب الإنتاج وفنونه على حالها دون تغيير ، فلا تقوم صناعات جديدة تستوعب الأعداد العاطة ، ولا يشجع في الجماعة روح من الابتكار والتجديد ، يتيح الفرصة للطبقات العاملة ، أن تجد منصرفاً ، تنصرف إليه جهودها . كما تفترض هذه النظرية أن تبقى الأحوال الاجتماعية للطبقات العاملة ثابتة كذلك ، فلا تصقل مداركها بالتعليم ، الذي يفتح لها آفاقاً جديدة ، تستطيع معها أن تعمل على الحد من أعدادها ، لرفع مستوى عيشها .

فإذا كان ريكاردو قد رسم لنا هذه الصورة القائمة على جماعة من الأفراد ، يظفر فيها فريق منهم ، وهم الملاك ، بنوع من الدخل ، لم يشقوا في الحصول عليه ، ولم يعانون في سبيله نصيباً أو جهداً ، وإنما يتولد لهم ، نتيجة شح الطبيعة وجودها ، وبسبب اتجاه عدد السكان في الجماعة للزيادة المستمر ، الأمر الذي يدعو إلى ارتفاع أسعار مواد الغذاء ارتفاعاً متواصلاً ، كما يدعو إلى إيهام كاهل الطبقات الفقيرة ، وتحميلهم أعباء ثقيلة ، ينوءون بها في سبيل العيش ، وإذا كان قد وضع القوانين التي تتحدد وفقاً لها معدلات الأجور ، وبين أنها قوانين حديدية ، لا يمكن التهرب من الخضوع لها ، أو التنصل من مراعاتها ، وإذا كان قد صرح ،

بأن أى تدخل من جانب الحكومة ، لتحسين أحوال الطبقات العاملة ، لن يكون له أثر مجد ، فى رفع معدلات الأجور التى تحصل عليها ، فوق مستوى الكفاف ، وإنما كان يعبر أصدق التعبير ، عن المرحلة العائرة التى كان يجتازها الطبقات العاملة فى بريطانيا ، فى فجر القرن التاسع عشر . فلقد عمد كبار الملاك ، إلى طرد العمال الزراعيين جملة ، من إقطاعياتهم الزراعية ، لتحويل هذه الإقطاعيات إلى مراعى لإنتاج الصوف ، فقام العمال على وجوههم بحثاً وراء العمل ، فى مناطق الإنتاج الصناعية . ولكن هذه المناطق ، كانت تكتظ فى نفس الوقت ، بفائض كبير من العمال ، الذين كانوا يبحثون بدورهم عن العمل ، بأى أجر يستطيعون الحصول عليه . والسرى فى تعطل هؤلاء ، إنما يرجع إلى اختراع أنوال النسيج الميكانيكية ، وإلى إحلالها مكان اليد العاملة .

فوجود عرض كبير من العمال ، لا يصحبه طلب متكافئ على عملهم ، هو الذى يهوى بالأجور إلى الخفض ، فإذا تدخلت الحكومة فى ضوء هذه الظروف ، بأن حددت أجراً مرتفعاً للعمل ، يتناسب فى رأى المفكرين الاجتماعيين ، مع المستوى اللائق الذى يجب أن تصل إليه الكرامة الإنسانية ، فإن أبواب الأعمال ، لن يجدوا مناصاً من انتقاء تلك المجموعة من العمال المميزين بالكفاية ، والذين يستطيعون أن ينتجوا قيماً من السلع أو الخدمات ، تتعادل مع مستوى الأجر المرتفع ، عند الحد ، الذى يرى فيه رجال الصناعة ، أن مصالحهم تجبرهم على عدم استخدام

عدد اكبر من الأيدي العامة الطالبة للعمل والباحثة عنه ؛ ومعنى ذلك شيوع البطالة ، ونفسيها في صورة أشجع ، وامتداد آفاقها إلى حدود أبعد ، لا يستطيع معها القضاء عليها أو التخفيف من حدتها .

ولعل القارىء يلمس الآن ، أن ريكاردو لم يكن عدوآ لطبقات العمال ، مناهضاً لمصالحهم . كما أنه لم يكن قاسى القلب ، جامد الشعور ، لا يعنيه في كثير أو قليل ، تلك الموجة الطاغية من البؤس والفقر والتشرد ، التي عاثت فساداً في الحياة الاجتماعية البريطانية ، وطحنت بقوتها حيوية الطبقات العامة ؛ ولكنه أخذ على عاتقه أن يبين أن قانون العرض والطلب ، ينطبق تمام الانطباق على أجور العمال ، باعتبار أن هذه الأجور ، تمثل ثمنأ لسلعة معينة ، هي العمل . وهو في ذلك لم يخرج عن نطاق البحث العلمى المجرد ، الذى يهدف إلى إبراز العلاقات بين مختلف الظواهر ، دون أن يتجاوز ذلك ، إلى التعليق على النتائج التى تنطوى عليها هذه العلاقات ، تعليقاً تشوبه العاطفة ، أو يتأثر باعتبارات أخرى ، تنصل بالمثل الأخلاقية ، أو العدالة الاجتماعية .

فإذا كان قد عزى إليه ، أنه قد عرض علم الاقتصاد ، لأن يرميه دعاء الإصلاح الاجتماعى ، بأنه علم قائم معتم ، لا يبشر بغير ألوان من اليأس والقنوط ، يرى الاقتصاديون ، أنها مصير حياة الكثرة من أفراد الجماعة ، فإنما كان ذلك بمثابة تخرج لفكرته ، لا يمكن أن يغير من طبائع الأشياء القائمة ، ولا يسعف في فهم الأسباب .

التي تفضي إلى الكوارث المحققة ، وربط هذه الأسباب بالنتائج المحزنة لها .

ولعل الأحداث التي تابعت على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في بريطانيا ، والتي انجلى عنها بلوغ الإنقلاب الصناعي إلى ذروته ، واستكمال مراحل تقدمه ونضوجه ، كانت من أعون الوسائل ، على استيعاب تلك الطاقة الكبيرة ، من الموارد الإنسانية العاطلة ، واستغلال خدماتها وجهودها ، في مختلف نواحي الإنتاج وفنونه . فقدم وسائل الاتصال في الداخل وفي الخارج ، والظفر بأسواق عالمية جديدة ، والوثوب بتنظيم الإنتاج ، إلى مستويات من الخدق والتفنن والإبداع ، أرفع شأننا ، مما عهدته الصناعة ، إبان تحولها من الإعتماد على القوة البدنية وحدها ، إلى الإعتماد على الآلات التي تحركها قوة البخار ؛ كل هذه وغيرها ، كانت بلا شك ، أجدى الوسائل التي قضت على البطالة العنيدة الجاثمة ، واجتثها من أصولها ؛ بل لقد كانت بحق أهم العوامل ، التي أفعمت الحياة البريطانية بألوان من الثراء والقوة والمتعة ، وأشاعت فيها روحا من النشاط والإقدام والمجازفة ، مما ساعد على ارتفاع معدلات الأجور ، واتجاه مستويات عيش الطبقات العاملة ، إلى التحليق فوق مستويات الكفاف .

وما أظن أن ذلك الإشفاق والرثاء ، الذي كانت تزخر به نفوس المصلحين الاجتماعيين ، وآيات الضجر والتذمر التي كانت تفيض بها دعاياتهم ، حاملة على الاجحاف الحائق بالعمال ، وناقطة

على التفاوت الكبير بين مستوى عيشهم ، ومستوى عيش الطبقات المالكة ، كان كافيا وحده لأن يعمم ذلك النهوض والارتقاء ، الذى شمل حياة البريطانيين ، وغمرها باليسر والرخاء ، وجعلهم أمة عزيزة الجانب ، مرهوبة الكيان .

ولكن الذى أؤمن به ، هو أن الحذب على صوالح الطبقات العاملة ، وعدم الاطمئنان إلى اتجاهات مستوى العيش الذى تفرضه الظروف عليها ، إنما يقضى بتحليل العوامل ، التى تدعو الى استمرار هذا السوء ، وإلى بقاءه عاملا دائما ، ينذر بخطر تصدع الكيان الاجتماعى كله . فإذا كان الأمر ، نتيجة تكثر الأعداد البشرية بمعدلات ، لا تتفق مع معدلات زيادة الموارد المادية ، لم يكن هناك مناص من وضع حد لهذه الزيادة فى السكان ، وهى زيادة لا مبرر لها ولا اقتضاء ؛ إما عن طريق فتح مسالك الهجرة ، وترغيب الأعداد الزائدة فيها ، وإما عن طريق بث التعاليم السليمة بين الجماهير ، ورفع مستويات تفكيرها ، وإشراكها فى مجابهة المعضلات التى تواجه الجماعة ، وعلى الأخص ضمان مستوى من العيش ، تطمئن إليه نفوس الدعاة الاجتماعيين ، فلا يشعرون معه بحرج ذلك التفاوت الكبير فى الثروات والدخول ، التى تحرزها مختلف الطبقات .

وإذا كانت الطبيعة ، تقيم نفسها رقبيا ، فلا تسمح عادة بأن تطنى أعداد الحيوان على مرافق عيشه ، فى البيئة التى يستوطنها ، وذلك بتعريض الأعداد الزائدة ، لأهوال الجوع والأمراض

الفتاكة ؛ فعلينا كبشر ، أتاحت لنا الظروف المواتية ، أن نفهر الطبيعة ، وأن نسخرها لأغراضنا ومآربنا ، أن نقيم من أنفسنا على أنفسنا ، رقباء تتحكم في أعدادنا ، بحيث لا تطفى هذه الأعداد على مواردنا . وهذه الوسيلة العقلية وحدها ، وهي تتطلب تدييراً وإحكاماً ورشداً ، نستطيع أن نتغلب على مستويات العيش المنحطة ، وأن نضع سدوداً ، لا يستطيع الفقر أو المرض أن يجد لنفسه منفذاً منها . فقوة الشعوب ورخاؤها لا تتوقف على كثرة أعدادها إطلاقاً ، دون نظر إلى تناسب هذه الأعداد مع الموارد الإنتاجية ، وإنما تتوقف أولاً وقبل كل شيء ، على قيمة هذه الأعداد ، ونوعها وكيفها .

أما إذا كان الأمر ، نتيجة تراخ في استغلال الموارد الإنتاجية الوفيرة ، التي تزرعها البيئة ، وعدم تناسب الموارد المستغلة فعلياً ، مع الأعداد المتزايدة ، فإن على الحكومة واجباً لا شك فيه ؛ وهو إتاحتها الفرصة للبغامين والمجازفين ، أن يقبلوا على استثمار مواهبهم وأموالهم ، وتشجيعها لهم بكافة وسائل التشجيع ، لتناسب الموارد الموظفة مع الأعداد المتزايدة . وما أعتقد أن قيام الحكومة بنفسها ، باستثمار هذه الموارد ، مما يدعو إلى نشر روح التقدم ، وبعث عوامل النشاط والرغاء . لأن الحكومة قد تخطئ ، ولا بد أن تخطئ . شأنها في ذلك شأن أية إدارة بشرية ؛ فإذا أخطأت استطاعت أن تستر خطأها ، وأن تلقى دونه حجاباً كشيئاً . وفوق ذلك ، فإن قيام الحكومة بأعمال الاستغلال ، يضع

في أيديها سلطة احتكارية ، قد تسيء استخدامها ، فإذا بالشعب
يرسف في قيود هذا الاحتكار الحكومي ، وهو أعنى وأشد من
الاحتكار الفردي ، بحيث لا يستطيع منه فكاً . بينما يستطيع الشعب
أن يلجأ للحكومة ، لتحذ من بطش الاحتكار الفردي ، وتقيد من
سلطانه . فهناك دائماً نافذة خلاص ، يستطيع الشعب أن يولى وجهه
نحوها ، إذا وجد أن أصحاب رءوس الأموال ، قد عن لهم
إساءة استخدام الحقوق ، التي كفلها لهم القانون ، وخولهم
التمتع بها .

على أن هذه الأمور لا تعنيننا الآن ، بقدر ما يعنيننا تبيان
حقيقة واضحة ، لا بد وأن يكون قد أبرزها هذا التحليل . وهي
أن الكلاسيكيين ، على اختلاف وجهات نظرهم ، وعلى تباين
الموضوعات ، التي استغرقت عنايتهم ، كانوا أكثر اهتماماً بناحية
التطور ، من أصحاب مبدأ التطور أنفسهم . فإذا كانت نظرياتهم ،
تأخذ على طابعها مسحة من السكون والاستقرار ، وإذا كانوا
قد شغلوا بدراسة الظواهر والعلاقات بينها ، على أساس توفر قدر
كبير من السكون والاستقرار ، فإنهم كانوا يهدفون فعلاً ، إلى
إبراز العوامل ، التي تعين على تفادى النتائج السيئة ، التي لا بد
وأن يسفر عنها ، بقاء الأحوال على ما هي عليه . وأريد أن
أؤكد أن هذه العوامل ، التي ارادوا الكشف عنها ، والقاء
أنوار ساطعة عليها ، ليست بالعوامل التي يستطيع القانون أن
يخلقها ، وأن يحقق لها الوجود والكيان ؛ وليست بالعوامل التي

تستطيع الدولة بما لها من قوة السلطان ، ان تطبع بطايعها الجماعة . فكل ذلك انما ينشئ أحوالاً مصطنعة ، إن ثبتت حيناً ، فلا بد أن تدور أحياناً ، إذا تراخت يد السلطان أو غفل القائمون بأمر القانون عن إنفاذه ؛ أو إذا ثبت أن هذه الحالة المصطنعة ، دخيلة على البيئة ، لم يبذل الجهد في توفير قدر من الانسجام والتوافق ، بين مقتضيات القانون ، وبين مقتضيات البيئة نفسها .

ولكن هذه العوامل التي ركنوا إليها ، في اصلاح الفساد الذي لا بد وأن يسفر عنه فعل النواميس الاقتصادية ، عوامل طبيعية ، تمت بصلة وثيقة إلى ظاهرة التطور . فالإنذار الذي وجهه ريكاردو إلى الطبقات العاملة ، كان صريحاً ، في أنها هي التي تعد بنفسها أسباب الكوارث التي تحيق بها ، نتيجة إسرافها في انسال أجيال من الطبقات العاملة ، لاتدعو الحاجة الاقتصادية البحتة إلى وجودهم . والنظرية التي اشتهر بها مالتس ، ولقيت من النقد اللاذع أشده ، كانت صريحة ، في أن الجماعات الانسانية ، لن تجد لها مخرجاً من تفادى أزمات الجوع والمرض ، إلا إذا أخذت على نفسها الحد من أعدادها ، عن طريق اتباع الموانع الواقية Preventive checks ، وهي التي تتمثل في تأخير سن الزواج ، وكبت الغرائز . وجون سيتوارت مل ، عند ما وضع نظريته المشهورة «بمخصص الأجور» Wages Fund ، إنما أراد أن يبرز بجلاء حقيقة العلاقة بين كميات رءوس الأموال ، التي يلقى بها في مجالات الاستثمار ، وبين أعداد العمال التي تعرض جهودها في سوق العمل ، كعامل هام في تحديد مستوى الأجور .

وهم في كل ذلك إنما يفترضون حالة من الحرية ، كاملة السيادة
ينعم بها العمال ، كما ينعم بها أصحاب رموس الأموال . كما يفترضون
أن تبقى الدولة بمنأى عن تيارات الحياة الاقتصادية ، لاتحاول أن
تعبث بالاتجاهات الطبيعية ، التي تنبئها . وكل ما يرونها جديراً
بالدولة ، أن تفعله ، وهو أن تضع نفسها حارسة للحرية ، وحامية
لها ؛ رقية على سير الأحداث ، ومشرفة على تطوراتها . فإذا
وجدت أن ثمة شذوذاً ، أخذ يطغى ، كان سبيلها الإرشاد والتعليم ،
ونشر الحقائق والبيانات .

ومن الإنصاف أن تقرر أن الكلاسيكيين ، الذين أساء
خصومهم ، فهم ما انطوت عليه نظرياتهم ، كانوا هم الذين أمدوا
هؤلاء الخصوم ، بكل أسلحة الهجوم التي استطاعوا أن يتقاربوها .
فهم الذين كشفوا عن تلك الأنواع من الدخل ، ولا سيما الربح ،
الذي يحظى به أصحاب الأراضي ، دون أن يعانون في ذلك مشقة ،
أو يتحملوا تضحية ؛ كما أنهم هم الذين أدركوا قيمة العمل الانساني
وأثره في إشاعة الخير ، ونشر أسباب الرخاء والثراء . ولكنهم
لم يكونوا حالمين خياليين ، يؤمنون بالمساواة المطلقة ، أو يشعرون
أن تملك الحكومة لمعدات الانتاج ، يكفل وحده إزالة المظالم
والقضاء على ذلك التفاوت الكبير بين دخول الأفراد . وفوق هذا
كله ، فلقد كان هؤلاء الكلاسيكيون أصحاب الفضل ، في
الكشف عما تستطيع الحكومة أن تفعله ، في سبيل رفع مستوى
عيش الطبقات العاملة ، وتعزيز عوامل تقدمها ؛ وذلك عن طريق

فرض ضرائب على الدخول ، تتيح للحكومة من الموارد ،
ما تستطيع بها أن تهض بالمستوى العام للتعليم والصحة ، وأن
تضفي على حياة الطبقات العاملة ، قدراً من الرفاهة ، يتفق مع
نشاط البيئة ، ويتناسب مع مواردها .

٧ — فلسفة التطور :

أما وقد فرغنا من تحليل فلسفة الحرية التي بشر بها
الكلاسيكيون وآمنوا بها . وانتهينا إلى أن هذه الفلسفة ، لا تحمل
في طياتها ، الاستسلام للتناجج السيئة ، التي يسفر عنها فعل القوى
الاقتصادية ، ولكنها تعول على التطور الطبيعي ، الذي يأخذ
بجراه في رفق وتودة ، لإزالة المتناقضات ، والقضاء على نواحي
الشر ، التي قد تبدو هنا أو هناك ؛ فإن علينا أن ننعم النظر في
فلسفة التطور ، التي يعتنقها التاريخون ، على اختلاف مذاهبهم ،
ويرون أنها كفيلة وحدها ، بفهم حقيقة الحياة الاقتصادية ،
ومعرفة اتجاهاتها ،

فلقد سبق أن نوهنا بأن علماء المدرسة التاريخية ، حانقون على
على الطريقة النظرية العلمية ، لأنها في نظرهم تجرد الحقائق من أهم
الظروف والملازمات التي تحيط بها ؛ ولأنها تفترض ، شيوع
أحوال استقرار وسكون ، لانظائر لها في الحياة العلمية ؛ ثم لأن
هذه الطريقة تنتهي إلى وضع « نظم » عامة أو « قوانين » ، تخضع
لها الظواهر ، في جميع الأحوال . وقد رأينا أن نظرهم إلى الحياة

الاقتصادية ، وما يتصل بها من نظم وأوضاع ، تخالف نظرة الكلاسيكيين مخالفة مطلقة . فهم يرون دراسة « الواقع » ، كما تحدث فعلا ، دون أن تنزع منها ، تلك الظروف والملازمات ، التي يرى الكلاسيكيون دائما وجوب عزلها ، لتمكين الباحث من الوصول إلى نتائج عامة ، غير مقيدة باعتبارات ، تحد من نطاق البحث ، وتحول دون تعميم التطبيق .

ولهذا نجد أن التاريخيين قد شغفوا كل الشغف ، باستقصاء أحداث التاريخ ، واستقراء التطورات ، التي تنجم عن هذه الأحداث . وهم يرون أن الفرد وليد البيئة التي يعيش فيها ؛ ولا تتميز هذه البيئة فقط بالخواص الطبيعية ، التي تفرض عليها نمطا معينا من أنماط التطور ، ولكنها تتميز أيضاً ، بتلك النظم والأوضاع ، الاجتماعية والسياسية والقانونية ، التي تسفر عنها عملية النشوء والارتقاء . وهم يؤمنون بأن هذه النظم والأوضاع ليست ثابتة ولا مستقرة ، بل هي دائماً في أحوال تغير مستمر . تؤثر فيها مجموعة كبيرة من العوامل الفنية والجغرافية والثقافية ، كما تتأثر هذه العوامل الأخيرة ، بطابع النظم السائدة والأوضاع المرعية . فالبيئة الزراعية تفرض على أفراد الجماعة ، الذين يعيشون وفقاً لأحكامها ، ألواناً معينة من التعاون ، في حدود معينة ، لا يمكن تجاوزها . كما أنها تطبع البيئة بطابع من الاكتفاء الذاتي ، بحيث لا تشعر بحاجة إلى المبادلات ، إلا في حدود ضيقة كل الضيق ، تعينها حاجات الجماعة ، للسلع التي لا تستطيع القيام بإنتاجها . وغلبة

طابع الإنتاج الزراعى الكفائى ، وبقاء حجم المبادلات ضامراً عند مستوى ، تفرضه ضرورات العيش القصى ، لها أثرهما الخطير فى طبع النظام الاجتماعى بطابع معين ، قد يأخذ شكل الإقطاع ، كما يجعل للمالك الزراعيين الكلمة الأولى فى تحديد ما ينطوى عليه العرف السائد ، وفى تفسير مراميه ، وفى وضع النظم ، التى تسير وفقاً لها الجماعة ، وفى تطبيقها .

فإذا جد على هذه البيئة الزراعية ، التى تمارس أنواعاً من الصناعات المنزلية البدائية ، فى حدود لا تتجاوز إشباع الحاجات المحلية للعائلة ، ما يدعو إلى بروز مهارات خاصة فى صنع بعض السلع ؛ وإذا طرأ من الأحداث ما يدعو إلى توثيق الصلات بين هذه البيئة وبين غيرها من البيئات القريبة منها ؛ فإن مرحلة من مراحل التطور والتقدم تكون قد استكملت حلقات نموها ، آخذة شكلاً من أشكال التفكك ، الذى لا بد أن يبرز تدريجاً ، لطبع البيئة بطابع جديد عليها ، يختلف اختلافاً كبيراً عن الطابع الذى عهدته طويلاً ، ويعرضها لأنواع جديدة من النظم ، وأنماط من التفكير والإنتاجات ، تبنى على العادات التى مارستها ، وتسكسح العرف الذى قدست أحكامه ، والذى اعتقد الناس ، أن حرمة قد غدت ، فى مأمن من تصاريف الزمن .

وعملية التفكك هذه التى تأخذ سبيلها قدماً ، ينتهى بها الأمر إلى عزل مجموعة من الصناعات اليدوية ، ليمارسها من برعوا فى أدائها ، وخذقوا أسرارها ، معتمدين فى الجانِب الأكبر من عيشهم ، على

قيامهم بأعمال هذه الصناعات . ومن ثم تنتهى عملية التفكك ، إلى ظهور طور جديد من أطوار التقدم الاقتصادى ، وهو طور الصناعة المنزلية ، ليحل محل طور الصناعة العائلية . وواضح أن هؤلاء الصناع اليدويين ، لابد وأن يلجأوا لمبادلة إنتاجهم ، بإنتاج غيرهم ممن يستمرون فى مزاوله أعمال الزراعة . وهنا يبدأ دور جديد من التخصص الحرفى ، يكون له شأنه الخطير ، فى تحديد شكل القالب الذى يصب فيه النظام الاجتماعى ، وفى تحرير هذا النظام من جانب من القيود ، التى كانت تحد من نشاطه وحركته . ولعل تحرر أصحاب الحرف من الارتباط بالتربة التى يفلحونها للحصول على أرزاقهم واعتمادهم على عملهم اليدوى ، ومواهبهم العقلية ، فى إنتاج مختلف أنواع السلع ، التى يحتاج إليها الأفراد ، كان من أهم العوامل التى ساعدت على تنقل هؤلاء الصناع بين مختلف البيئات ، وبعثت حالة من النشاط والإتصال ، والأخذ والعطاء ، كان لها شأن جليل فى تمهيد البيئة الصالحة ، لقيام حلقة جديدة من حلقات التطور والارتقاء . فالعزلة التى تميزت بها البيئات الزراعية ، وذلك الانطواء على النفس الذى يعد من أبرز خواصها ومظاهرها ، والعيش وفقاً لأحكام عرف محلى ، لا يتأثر بالعادات والتقاليد السائدة فى الخارج ؛ كل هذه وغيرها ، تعرضت لتصدع لا شك فيه ، نشأ عن هجرة الصناع من منطقة إلى أخرى ، عارضين سلعهم ، وناقلين معهم أينما حلوا وحيثما رحلوا ، أفكارا جديدة وصورا طريفة ، عن أحوال العيش فى مختلف المناطق ، التى يجبرهم رزقهم على ارتيادها .

ولكن حركة الإتصال هذه ، التي أشرنا إليها ، لم تقف عند هذا الحد ، بل ازدادت نماء . كما أن حركة التفكك البدائي ، الذي اسفر عن عزل بعض الصناعات البدائية ، ثابرت على تقدمها العتيد ، لتقلب أوضاع الجماعات الانسانية ، ولتبحث على تحريرها من نظام الإقطاع ، الذي أحاط بحياتها آمادا طويلة ، وعمل على تقييد قوى الأفراد الإنتاجية ، وكبت مواهبهم الفكرية . وقد ساعد على اطراد حركة التفكك الصناعي ، وظهور النزعة إلى قدر من التخصص ، بمجموعة من العوامل ، تأزرت مع بعضها البعض ، لتخرج الحياة الإنسانية من جمودها ، ولتسمح عن صفحتها ، غبرة ، ركود ران عليها طويلا . ومن أهم هذه العوامل ، مسارعة الصناع إلى تحقيق لون من التآلف والتعاون بينهم وبين بعضهم البعض ، لتدعيم ذلك القدر من الحرية ، التي ظفروا بها ، لحماية مصالحهم ورعاية حقوقهم . وقد أدى هذا التعاون إلى انشاء نقابات Gilds ، أخذت على عاتقها الإشراف على تنظيم شؤون الصناعة ، وتحديد الأسعار والأجور ، ووضع نماذج وأنماط ومعايير ، ليرجع إليها في اختيار السلع المنتجة ، وضمان عدم انحطاط أصنافها وأنواعها . كما أن الاكتشافات الجغرافية ، وفتح مسالك جديدة للوصول إلى أسواق الشرق الاقصى ، قد ساعد على اتساع رقعة السوق ، وهيا فرصة طيبة ، لقيام المبادلات التجارية الخارجية ، على نطاق أوسع بكثير ، بما كان عليه الحال قبلا .

وقد أدت هذه العوامل وغيرها ، إلى ظفر فريق من أرباب

الصناعة المغامرين ، بأرباح كبيرة ، تهيأت لهم منها رؤوس أموال نقدية طائلة ، مهدت لهم ، لأن يقدموا على مرحلة جديدة من مراحل التخصص . أقصد بذلك قيام طبقة من الصناع الأغنياء ، بالسيطرة سيطرة كاملة على زملائهم من صغار الصناع ، عن طريق إمدادهم بما يحتاجون اليه من معدات الإنتاج ومن المواد الأولية ، ومن دفعات نقدية ، تدفع لهم كأجور مقدمة ، مقابل قيام الصناع بتوريد السلع المطلوبة ، لكبار الممولين من الصناع . وهنا تبدأ المرحلة الثالثة من مراحل التطور الصناعي ، وهي مرحلة الإنتاج لحساب طبقة وسيطة من الرأسماليين ، « The Put - out system » ؛ حيث يقف الممول موقف الوسيط بين الصانع وبين المستهلك .

وهكذا يبدو النظام الرأسمالي الحديث في أولى مراحل نشوئه ، حيث نواجه تلك التبعية ، التي غدت تميز العلاقة بين الصناع أو العمال وبين أصحاب رؤوس الأموال ؛ فبعد أن كان صغار الصناع تابعين تبعية غير كاملة ، لكبارهم من أصحاب رؤوس الأموال ، وبعد أن كان لهم جانب من الحرية ينعمون بها ، نتيجة استطاعتهم تحديد أوقات عملهم ، حسبما يشاءون ، ومزاولة عمليات الإنتاج في دورهم ، مستعينين في ذلك بجهود أفراد عائلتهم ؛ غدوا وقد سلهم نظام الإنتاج في المصنع « Factory System » كل هذه الحقوق ، وعدا هذا النظام عدوانا دائما على المظاهر القليلة ، التي بقيت لهم من حرية التصرف وحرية العمل .

فنظام الإنتاج في المصنع هو الذي جعل العمل تابعا لرأس

المال؛ وهو الذى حقق شكلا جديدا من أشكال العبودية، يسرق فيه المئات بل الآلاف من العمال فى كل مصنع، لحفنة قليلة من أصحاب رؤوس الأموال، يتحكمون فى أقدارهم ومصائرهم، ويسخرونها للعمل بأجور طفيفة، بغية الظفر بأكبر قدر من الأرباح.

ولعل ظهور الفوائد الجليلة التى ترتب على توسيع نطاق الإنتاج، والإيمان فى استخدام العدد والآلات، وتكبير حجم المنشآت الإنتاجية، والعمل على تحقيق أنواع التكامل المختلفة Integration؛ كل هذه وغيرها قد أسرعت الخطى بالنظام الرأسمالى، ليبلغ تلك المرحلة من النضوج، التى نشهدها فى أيامنا هذه. وكل هذه وغيرها غدت من أبرز العوامل التى وسعت الهوة بين طبقات العمل، وطبقات أصحاب رؤوس الأموال؛ وجعلت مصالح كل فريق مناقضة لمصالح الفريق الآخر.

ولهذه الأسباب كان يرى التاريخيون، أن وقوف الدولة بمنأى عن هذه الانجهاات، من شأنه أن يضع الملايين من الأفراد تحت رحمة شرذمة قليلة العدد، لا تفكر إلا فى أرباحها المادية، ولا تعمل إلا لتدعيمها، بكل الطرق والوسائل، غير آبهة لأثر ذلك فى مستوى الرفاهة العامة. وقد كان هذا من أهم العوامل، التى دفعتهم إلى المناداة بضرورة التدخل الحكومى، ثم إلى تقرير ضرورة تملك الدولة، للمعدات الإنتاجية جميعا، أو على الأقل ذلك الجانب منها الذى يتصل اتصالا وثيقا، بما يسمونه « بالمرافق أو المنافع العامة ».

ومن العجيب أن يعتنق أصحاب مبدأ التطور هذه الفكرة، وأن يؤمنوا بها إيماناً لا يتحولون عنه؛ وذلك لأن قصة التطور الاجتماعي والاقتصادي، كما سردناها، تسلسلت حوادثها وتتابعت، دون تدخل من جانب الدولة. فكل حلقة من حلقات هذا التطور، إنما نشأت بفعل قوى طبيعية بحتة، وجدت في البيئة الطبيعية وفي النشاط الانساني، التربة الصالحة لقيامها، المهية إلى خلق المجال الطيب لعملها. فإذا كان الأمر كذلك، فلسنا نجد في المرحلة التي نجتازها من مراحل التطور الإنساني، وهو تطور وُلِدَ البيئة والظروف، ما يحتم على الدولة أن تأخذ بنصيب، قليل أو كثير، في شق المسالك التي يجب أن يسلكها، وفي رسم الأهداف التي يجب أن يبلغها.

ولاريب أن الانتقال من هذه المرحلة، التي يتوسط فيها كبار الصناع بين صغارهم وبين السوق، إلى المرحلة التي يلعب فيها أصحاب رموس الأموال دورهم، بشكل سافر، أمر يسير كل اليسر. فإنا يأخذ الانقلاب الصناعي في التقدم حثيثاً، لإحلال المتنوع من الآلات محل اليد العاملة، وما أن تكتشف القوة المحركة، لتدير الآلات وتحركها، بدلا من الاعتماد على قوة اندفاع المياه أو الرياح، أو بدلا من الاعتماد على قوة الإنسان العضلية، حتى يجد أصحاب رموس الأموال، ألا يحصى من حشد مئات الصناع، في مصانع يقيمونها خصيصا لمزاولة الأعمال الإنتاجية، تبعا لنظام إنتاجي معين، يرتبونه وفقا لما تمليه عليهم مصالحهم.

وإذا كانت الطبقات العاملة قد لقيت عنا في ظل النظام الرأسمالي، في أولى مراحل نشوئه وتكوينه، فإن هذه الطبقات نفسها قد لقيت عنا أشد، وواجهت ظروفًا أقسى، في ظل النظام السابق للنظام الرأسمالي، وهو نظام الإقطاع. ولم يكن للدولة شأن في تخليص هذه الطبقات من الإجحاف الملم بها، بل يمكن القول بأن «الدولة» بالصورة التي نعهد لها اليوم، وبالمعنى الذي نقصده بها، لم تكن موجودة؛ لأن «الدولة» هي وليدة ذلك التطور الاجتماعي والاقتصادي، الذي أسفر في نفس الوقت عن قيام النظام الرأسمالي.

وفضلاً عن ذلك، فإنه من الواجب أن ندرك دائماً، أن كل تقدم له ثمنه الذي يجب على الجماعة دفعه، ليتصل خيط تقدمها. والظروف السيئة التي اجتازتها الطبقات العاملة، نتيجة إichلال الآلات محل اليد العاملة، لم تكن سوى ضرور، لم يكن في الوسع تجنبها أو ملاقاتها، ولهذا فإن قيامها كان أمراً لا بد منه. وكل مرحلة من مراحل الانتقال إلى مستوى اجتماعي أرفع، أو نظم فنية تتمتع بكفاية أعلى، لا بد وأن تقترن بسوءات تصاحبها وتلازمها. حتى إذا استقرت الأوضاع، كانت هناك فرصة لتواري هذه الشرور وتستتر، خلف واجهة من التقدم والثراء والرفاهة، حتى تعوض على الطبقات العاملة جانباً كبيراً مما أصابها من ضرر، أو لحقها من شر.

ولعلنا إذا توخينا الإنصاف، لا ننسى ما جتته الطبقات العاملة، من ثمار التقدم الفني والصناعي، وما نعمت به من ارتفاع في

مستوى العيش ، يتمثل في ارتفاع معدلات الأجور النقدية التي ظفرت به ، نتيجة ارتفاع كفايتها الإنتاجية ؛ ومن اتجاه كثير من أسعار السلع ، التي تعتبر في حكم الضرورات بالنسبة لها ، للانخفاض المستمر ؛ ومن تنوع السلع والخدمات ، التي أضحت الطبقات العاملة تنعم بها ، بعد أن كانت محرومة منها . فالذين ينعون على النظام الرأسمالي بعض سوءاته ، والذين يطيب لهم أن يظهروا لنا بعض جوانبه القائمة المعتمدة ، عليهم أن يضعوا في كفة الميزان أيضا ، ذلك الرخاء العريض ، الذي غشى حياة مختلف الطبقات الاجتماعية ، ومدى الرفاهة التي عمل على تعميمها ، ومبلغ النهوض الذي نجح في جعله حقيقة ماثلة .

بل لعلني لا أعالى إذ أذكر ، أن النظام الرأسمالي ، قد مكن الطبقات العاملة ، من الظفر بألوان من الحياة المادية والمعنوية ، لا يمكن أن تتاح لهذه الطبقات ، في ظل نظام شيوعي بحث ، يدعى المتشيعون له والحالمون بخيرة العميم ، أنه يحرر الطبقات العاملة من سيطرة وسلطان أصحاب رموس الأموال ، ويخلصهم من ذلك الجشع المقيت ، والاستغلال المفرط في السوء ، الذين يناهم من جانب الرأسماليين . فالنظام الرأسمالي ، لم يكن ليتاح له الظهور والبقاء ، لو أن الطغيان السائد في عهد الإقطاع ، لم يواجه قوى جديدة ، تقتله من منابته ، وتعمل على القضاء عليه قضاء تاما ؛ فهو نظام نشأ مع حرية التصرف وحرية الفكر ، وقد صاحبه هذه الحرية ، ما بقيت الدولة بعيدة عن مجال الحياة الاقتصادية ، تراقب تطوراتها ، وتعمل

على ضمان سيادة هذه الحرية وازدهارها . ولكنهنالا تدخل مدفوعة
بعوامل الإشفاق ، لإصلاح حالة أو حالات ، ليس في الوسع تغييرها
ما بقيت الظروف الداعية لقيامها . ولو أننا القينا النظر على
أحوال الطبقات العاملة ، في أشد بلاد العالم تمثيلا للنظام الرأسمالي
الحر ، وهي الولايات المتحدة الأمريكية ، وقارنا مستوى عيشهم
هناك ، بمستوى عيشهم ، في أشد بلاد العالم تمثيلا للنظم الشيوعية ،
كروسيا السوفيتية ، لوجدنا بونا شاسعا بين الحالتين ؛ ولأدركنا
أنه على الرغم من ابتلاء الطبقات العاملة ، في البلاد الرأسمالية
بالتعرض للعطل ، في أوقات الكساد ، فإن أحوالهم في مجموعها ،
تدل بلا شك على مدى النعمة التي يرفلون فيها ؛ نعمة الخطوى
بمستوى عيش بالغ الارتفاع ، ونعمة الخطوى بحو من الحرية في
أوسع معانيها ، يغدق على حياتهم ألوانا من الرغد ، لا يمكن أن
تصبو إليها الطبقات العاملة ، في جميع البلاد التي تحارب الحرية
وتتنكر لها .

وكل هذا يبين لنا أن التاريخيين ، أداروا وجههم لسياسة التطور
التي آمنوا بها ، فلم يتابعوا تطبيقها على النظام الرأسمالي ، خلال
تطوره المستمر . ولو أنهم فعلوا ذلك ، وظلوا أوفياء العهد ، للفلسفة
التي اعتنقوها ، لخرجوا من ذلك بنتيجة واحدة ، وهي أن التطور
الطبيعي للنظام الرأسمالي ، كفيل وحده ، بأن يشقص من خطورة
المساوي . ، التي صاحبت نشأته ولازمت تقدمه .
ويكفي أن نذكر بأن اصحاب رءوس الأموال ، هم الذين

يبدلون كل جهدهم ، وبدأ بون على تجميع أرباح وفيرة ، مستخدمين في ذلك كل المواهب والملكات ، التي يتمتع بها القادة من رجال الأعمال والصناعة ، ومعتمدين على تلك الروح الوثابة الجريئة ، التي يتميز بها عادة المغامرون والمجازفون ، الذين يرون ارتياد المجهول والإقبال على الجديد غير المألوف أو المعروف . فإذا نجحوا في خططهم ، فإنهم يدفعون من هذه الأرباح ، نسبة تطرد ارتفاعاً ، في شكل ضرائب للدولة . وتستخدم الدولة قدراً كبيراً من هذه الضرائب لنشر التعليم وضمان مستوى مرتفع من الصحة ، والقيام بالخدمات الاجتماعية على مختلف أنواعها . وكل ذلك إنما يساعد على تعزيز موارد الدخل النقدية ، التي تحصل عليها الطبقات العاملة ، في شكل منح عينية من السلع أو الخدمات ، تعينها على بلوغ مستوى من العيش ، هو بلا شك فوق مستوى الكفاف المادي . بل أن هذه المنح العينية ، إذا أضيفت إلى الموارد النقدية ، التي تظفر بها غالبية العمال في البلاد الرأسمالية . لتعمل على دعم روح التضامن الاجتماعي ، وتجعل الفجوة التي تفصل بين مختلف الطبقات ، تضيق كلما امتد الزمن ، وقويت روح التضافر بين الأفراد .

٨ — التضامن الاجتماعي

ولعل التحليل الذي قدمناه ، يبرز بجملاء ووضوح ، خطاً ما يذهب إليه التاريخيون ، من أن وجود تفاوت كبير بين مستوى عيش الطبقات المختلفة ، التي تتكون منها الجماعات الإنسانية ، يؤدي دائماً ، إلى إثارة ألوان من الصراع بينها ، قد تبلغ حداً بعيداً ، في

أحداث تصدع في البناء الاجتماعي كله . فالتعاون الاجتماعي في أسمى مظاهره في نظرهم ، إنما هو حلم ، لا يتجاوز أثره ، بخيلة الكلاسيكيين ، ومن يذهب مذهبهم ، في الإشادة بالحرية الكاملة التي يجب أن ينعم بها الأفراد ، ليدعموا مصالحهم . وفقاً للخطط التي يرونها صالحة ، لبلوغ هذا الهدف .

والتاريخيون يبررون وجهة نظرهم في هذه الناحية . بما تنطوي عليه فلسفتهم عن التطور الاجتماعي . فقد كان هناك أحرار وعبيد ، ولكن أحداث التاريخ ، والعجلة التي سارت وفقاً لها حركة التقدم الاجتماعي ، نتيجة للتطور الذي لحق نظام الإنتاج ، بسبب اتساع الأسواق ، ويسر أسباب الاتصال بينها ؛ كل هذا قضى على نظام الرق ، وجعل من العبيد الملتصقين بالأرض ، الخاضعين لاحكام العرف والتقاليد ، التي كانت تقضى بعدم استطاعتهم مبارحة الإقطاعيات التي يعملون فيها ، أشخاصاً لهم كامل الحرية ، في احتراف المهن التي يميلون اليها وفي الانتقال من مواطنهم إلى حيث يجدون أبواب الرزق ميسرة لهم .

على أن هذا القدر من الحرية التي ظفرت بها جماعات كبيرة ، بمن كانوا يعملون في الأرض ، لم تدم طويلاً . فقد رأينا أن عوامل التصدع والانشقاق ما فتئت تعمل ، على إحداث صدع في الكيان ، الذي نجحت طوائف الصناعات على تدعيمه ؛ فأنتقسم الصناعات إلى طبقتين ، طبقة رأسمالية تملك من موارد الإنتاج ، ما يمكنها من التمتع بمستوى عيش رفيع ، وطبقة عاملة كادحة ، أجبرتها الظروف

على أن تباع جهودها ، لمن كانوا قبل ذلك رفاقا وأخذانا . وهكذا أسفر التطور في رأيهم ، عن ظهور طبقتين إجتماعيتين ، لا سبيل إلى وجود توافق بينهما في المصالح . لأن أصحاب رؤوس الأموال يدأبون دائماً ، بما يملكون من الموارد ، على استغلال الطبقات العاملة أفدح استغلال وأبشعه ، وعلى خفض معدلات الأجور ، إلى أقل مستوى ممكن . وهم يستبقون الحوادث ، فيحاولون أن يتنبأوا ، بأن هذا الاستغلال الفاحش ، الذى ينطوى عليه النظام الرأسمالى ، لابد وأن يثير بين طبقات العمال ألوانا من الشعور العميق ، بالظلم الذى يقعون فريسة له ، فيحفزهم ذلك إلى تحقيق نوع من التضامن ، يتيح لهم فرصة مقاومة قوة أصحاب رؤوس الأموال ومناهضتهم . فإذا نجحت نقابات العمال ، في فرض سلطانها على الطبقات العاملة بأسرها ، فإنها لن تنفك عن المطالبة بتحسين أحوال العمل وظروفه ، واقتضاء معدلات من الأجور ، يطردها ارتفاعها . ولا بد في النهاية ، إذا استمرت هذه النقابات في زحفها ، لتدعيم مركزها ، وكسب مزايا جديدة لأعضائها ، من أن ينتهى الأمر بها ، إلى إثارة اضطرابات اجتماعية ، تمكنها من القضاء على النظام الرأسمالى ، والظفر بتأميم موارد الإنتاج ، فتغدو هذه الموارد ملكا للجماعة بأسرها ، لا لطبقة واحدة قليلة العدد ، تملك في أيديها كل الأسباب ، التى تسمى لها اخضاع الطبقات العاملة ، والتحكم في مصائرها .

ومن العجيب أن يعتبر التاريخيون ، والماركسيون منهم على وجه الخصوص ، أن الجماعات الطبقيّة ، لابد وأن يلزم

تطورها هذا الصراع العنيف ، الذي يصفونه ، بأنه مضيق للجهود المنتجة ، ومبدد للرفاهة التي يجب أن تكون الغاية الأخيرة ، للجهود المبذولة . ومن العجيب مرة أخرى أن يؤمنوا بأن في إزالة النظام الطبقي ، ما يكفل دوام الاستقرار ، وما يضمن إشاعة العدالة والإنصاف بين جميع الأفراد ، في علاقاتهم مع بعضهم البعض .

إذ لا غرو أن يكون الصراع الذي ينددون به ، سمة الجماعات الناهضة المتوثبة ، والعلامة البينة على شيوع روح التيقظ والتوثب والنهوض ، بين مختلف الطبقات ، لبلوغ مستوى أرفع من الحياة . فلا ضير هناك ، إذا كانت طبيعة النظام الرأسمالي ، تقضى بوجود فوارق وفواصل ، تميز كل طبقة عن غيرها ، طالما أن هذه الفواصل ، ليست حدوداً ثابتة مانعة ، يتحكم فيها العرف أو التقليد ، وإنما هي خطوط دائبة التنقل والحركة ، وطالما كانت هذه الفواصل أو الحواجز ، مرنة مرونة كافية ، بحيث تسمح للوهو بين والممتازين ، أن يقتحموها ، ليصلوا إلى الطبقة ، التي تخولهم مقدرتهم وكفايتهم ، بلوغها والاندماج فيها .

ولم يكن الصراع أبداً ، وسيلة من وسائل الدمار والفوضى ، إلا إذا اتسم باستخدام القوة الغاشمة ، وفرض إرادة الأقوياء من أصحاب السلطان والسيطرة ، على غيرهم من الأفراد والجماعات ، لا لشيء إلا لأنهم يملكون من النفوذ ، ما يستطيعون به كبت أية مقاومة ، تحاول النيل من طغيانهم ، أو الحد من سلطانهم . فإذا اصطبح الصراع بثورة دامية ، تغلب الأوضاع القائمة ، ولا تأبه

بالقوانين والشرائع ، التي اكتسبت قوتها من ولاء الأفراد ،
واجتماعهم على احترامها والتمسك بها ، فإن مثل هذا الصراع ،
لا يمكن أن يكون عاملاً من عوامل التقدم ، وباعثاً على اشاعة
العدالة والنصفة بين أفراد الجماعة .

وما أحسبني أتجاوز الحقيقة أو أعدوها ، إذا اعتبرت أن
مايسميه التاريخيون صراعاً طبقياً ، إغراق ومبالغة ، يدفع إليها
خيال سقيم في تصوير الوقائع ، ورغبة شديدة ، في تلمس وجوه
المنافسة ، التي تبرر ما تنطوى عليه فلسفتهم في التطور . وما أظنني
مغالياً ، إذا ذكرت ، أن طابع الحياة الاجتماعية . في البيئات التي
تتطلع إلى الظفر بكل أسباب التقدم والنهوض ، إنما هو التعاون
في أبهر صوره وأروع مظاهره . فما كانت الجماعات الإنسانية ،
لتبلغ ما تنشده من تقدم في الفنون والصناعات ، وتحقق تلك
السلسلة المستمرة من الاختراعات والمستحدثات ، وما كانت الحياة
الإنسانية ، لتواصل رأيها الخديث على التقدم في مختلف نواحي
النشاط المادي والمعنوي ، وتحظى بثمار الجهود والمشقات التي
يضطلع بها الأفراد ، لفتح آفاق جديدة ، تعينهم على السمو بمستوى
عيشهم ، وتضفي على حياتهم ألواناً من المتع ؛ لولا ذلك التعاون
الوثيق بين أفراد الجماعة وهيئاتها المختلفة وطبقاتها المتفاوتة ؛ ولولا
شعور الأفراد بأن رفاهتهم ورغد عيشهم ، لا يقوم على الجهود
التي يبذلونها فرادى ، ولكنه يقوم على ذلك الوشى الدقيق ، من
مختلف الروابط والصلات . التي توحد بين جميع الجهود ، وتجعلها

تابعة لبعضها البعض ، كل منها يعزز غيره ويدعمه ويقويه ؛ بحيث تبدو الحياة الاجتماعية كلا ، لا انفصام بين وحداته وأجزائه .

ولكن هذا التعاون الإنساني ، يخفى وراءه ، ألواناً من الطموح ورغبة حثيثة في النهوض والتفوق ؛ ومن شأن هذه النزعة إلى الطموح ، والرغبة في النهوض والتفوق ، أن تبدو صفحة الحياة الاجتماعية زاخرة بكل عوامل التسابق والتدافع والكفاح . وليس ذلك بدعا ، في حياة الجماعات الإنسانية ، التي تعج بمختلف قوى التغير ، والتي تخضع لسنن التطور والارتقاء . فهناك أبدأ في مثل هذه الجماعات ، دوافع ديناميكية ، تعمل على رفع مستوى الحياة ، إذا توافرت مقومات التقدم والنهوض ، وتأصلت فيها الرغبة في التحرر من كل القيود . وما نشاهده في الحياة الاجتماعية التي يخلى السبيل لها ، لتتطور تطوراً طبيعياً طليقاً ، نشاهده كذلك في عوالم النبات والحيوان ؛ إذ يبدو واضحاً ذلك الكفاح بين مفردات هذه العوالم ، وهو كفاح مبدع منشيء ، يقضى على العناصر غير الصالحة بالفناء ، ويمكن العناصر الصالحة من التمتع بكل مقومات النهوض والارتقاء . فهناك دائماً وأبداً عملية تصفية مستمرة ، تقضى بها نواميس الطبيعة ، وتعمل على تخلف تلك الوحدات والمفردات ، التي لا يتوافر الانسجام بينها وبين غيرها ، والتي يؤدي بقاؤها إلى تعطيل عملية التطور ، أو إلى الحد من سرعة زحفه وتقدمه .

فإذا كان قد أدى التطور الإنساني ، إلى فوز رجال الأعمال

يمكنه في حياة الجماعة ، تمكنهم من الظفر بقسط وفير من الطيبات ، التي تسفر عنها عمليات الإنتاج ؛ فإنما يرجع ذلك إلى الكفاية التي يتمتعون بها ، وإلى المهارة التي يدرون بها شئونهم ، وإلى روح المجازفة التي تدفعهم إلى اقتحام المجهول ، والمغامرة في مجالات من الاستئثار ، لا توافر الدلائل على خروجهم منها راجحين .

وإذا كانت نشأة النظام الرأسمالي . قد صاحبها فترة من الزمن ، لقيت فيها الطبقات العاملة من أمرها عسراً ، وصادفتها كروب وأهوال ، ضاقت نفوس الاجتماعيين بها ، فإن ذلك لا يعد من أوزار النظام الرأسمالي ، بقدر ما يعد أنه الأزمة الطبيعية البحتة ، التي لا بد وأن تأخذ سبيلها ، كلما تمخض التقدم الانساني عن حدث جديد ، يقلب الأوضاع القائمة ، ويعبث بالتوازن الذي عهده الناس واعتادوا عليه . فطبائع الأشياء تقضى ، بأن يثير كل نظام طريف ، يفرض نفسه فرضاً على الحياة الإنسانية ، بما يملك من وسائل البقاء والنمو والازدهار ، ألواناً من الفوضى الاضطراب ، تغشى النظم القديمة ، وتجبرها على أن تكيف نفسها ، بحيث تغدو بعد وقت ، قد يطول أو يقصر ، وفقاً للظروف ، قادرة على الاتحاد والتآلف مع الأوضاع الجديدة ، التي تطبعها بطابعها ؛ مما يضفي على الحياة الاجتماعية مرة أخرى ، ذلك الانسيجام والتوافق ، الذي يجب توافره ، ليندفع تيار التقدم في مسالكه المقدرة .

وليس هناك شك ، في أن الطبقات العاملة ، قد أفادت من

تطور النظام الرأسمالى واستمرار تقدمه ؛ فقد فتح لها آفاقا واسعة من العمل ، ومهد لها ألواناً من المراتب والدرجات والخبرة والتجربة ، ساعدها على رفع مستوى تفكيرها ، ومكن لها تذوق أنواع عامة من المعرفة تقتضيها بلامراء ، رعاية الآلات ومعدات معقدة التركيب ، تتطلب لتشغيلها عناية فائقة ، وتستلزم غير قليل من الذكاء وحسن التصرف . فإذا أضفنا إلى ذلك ، ما صاحب هذا النظام من ارتفاع الكفاية الإنتاجية للعمال ، واتجاه معدلات الأجور صوب الصعود ؛ وإذا أخذنا فى الحسبان ما أسفر عنه النظام الرأسمالى ، من خلق تيار متدفق من مختلف أنواع السلع والخدمات ، تدأب طبيعة النظام نفسه على تكبيره وزيادة معدل تدفقه ؛ وإذا راعينا ما أدى إليه تقدم الفنون والتنظيم الصناعى ، من خفض نفقات الإنتاج ، وجعل أثمان جانب كبير من السلع الضرورية والسكالية فى متناول الطبقات ضعيفة اليراد ؛ لتبين لنا كيف شملت خيرات هذا النظام ، جميع طبقات الجماعة ، بمعدلات تتفاوت بطبيعة الحال ، وفقاً للمقدرة والمهارة ، التى يبدوها كل مساهم فى العملية الإنتاجية . فليس هناك صراع هدام إذن ، وإنما هناك سباق عنيف ، يحاول كل فرد فيه أن يزيغ غيره ، بما يملكه من مواهب تعينه على الفوز فى هذا المضمار .

على أن هناك أمراً له شأنه ، فى تقويم النظام الرأسمالى ؛ وهو أن شيوع قدر كبير من نعومة العيش ولينه ، فى الجماعات التى استطاعت أن تصل بالنظام الرأسمالى ، إلى أعلى مراتبه ، قد ساعد على خلق جو ، يزرع بكل أسباب التضافر والتآزر الاجتماعى .

فرعماء الصناعة والمال ، الذين جمعوا ثروات طائلة ، نتيجة اتساع خيالهم ، وافق تفكيرهم ، كثيرا ما يتطوعون لانشاء مؤسسات ثقافية وصحية ، ينتفع بها الجمهور ، ولا سيما الطبقات العائرة الحظ . ولعل رغد العيش وبسطته ، واليسر الذى يلقاه المبرزون الموهوبون ، فى الظفر بثروات طائلة ، ولعل تيقظ الشعور بالواجب ، ونمو الوعى بين مختلف الطبقات ، وظهور رأى عام قوى ، يميل بطبعه إلى تضيق الفروق فى الدخول بين مختلف الطبقات ، إلى الحد الذى لا يتعثر معه سير النظام الرأسمالى . نتيجة تعزيز صفات التوكل والتقاعدس والخنول ، على حساب تقييد أصحاب العزائم الوثابة ، وكبت روح الجد والعمل ، وقتل الرغبة فى التفوق باستمرار ؛ لعل كل ذلك هو الذى يضنى على الحياة الاجتماعية فى ظل النظام الرأسمالى ، ألوانا من الاحاسيس والمشاعر السامية ، التى تفرض على الاثرياء ، التخفيف عن أعباء الفقراء ، بل العمل على منحهم فرصة النهوض ، لبلوغ مستوى من العيش أرغد وأرحب .

وليس أدل على هذه الحقائق ، سوى ظاهرتين ، نشبهما دائما فى البيئات التى تركت للنظام الرأسمالى ، أن يتابع تطوره ، فى ظل الحرية السكامة ، وفى نطاق قدر كبير من المنافسة . فالظاهرة الأولى التى نلسمها ، هى اتجاه الاثرياء من رجال المال والصناعة ، إلى رصد أموال طائلة ، تخصص لتمويل مشروعات ومؤسسات ، يستفيد من نشاطها العامة . فهم لا يستأثرون بما جمعه من ثروات ، ولكن فريقا كبيرا منهم يؤمن بأن للجماعة حقوقا عليهم ، لا يفرضها

القانون ، إنما يفرضها شعور عميق بالواجب وبالولاء للجماعة ، التي
يسرت لهم كل الوسائل ، التي أعانتهم على النجاح في مضمار الأعمال .
لجانب كبير من مؤسسات التعليم والثقيف ، ومن المستشفيات
والمصححات ، ومن المتاحف والحدائق العامة ، ومن معاهد الأبحاث
العلمية والطبية ، وغير ذلك من المشروعات ، التي تصطبغ بصبغة
من البر بالجماعة والوفاء لها ، تجد معينا لا ينضب من الأموال
الخيرية ، التي يتبرع بها رجال الصناعة والمال . وليس هناك شك ،
في أن هذا الشعور السامي ، الذي يسيطر على رجال الأعمال ، إنما
يدفع إليه ، تلك المثل العليا ، التي تنشدها الجماعة تحقيقها . وهي تعمل
جاهدة في سبيل زيادة الخيرات ، التي تسفر عنها عمليات الإنتاج
المختلفة ، كما يدفع إليها ذلك الجو الزاخر بكل مظاهر الحرية ، وكل
الأسباب التي تعمل على توافر قدر كبير من تكافؤ الفرص بين
الجميع . وكل ذلك يتيح لكل فرد ، أن يبرز شخصيته ، وأن يشعر
بكيانه ، وأن يحرص كل الحرص ، على أن يصون ذلك التراث
المقدس من حرية العمل ، الذي استطاع أن يظفر به ، نتيجة عضويته
في جماعة حرة .

والظاهرة الثانية ، مشتقة من ذلك الشعور العميق بالواجب
والولاء نحو الجماعة ؛ فكل فرد يعمل على دفع الضرائب المفروضة
على دخله ، وهو واثق كل الثقة ، أن هذا الفرض الإلجباري ،
واجب الأداء ، لأنه يعين الحكومة الممثلة للشعب ، على النهوض
بمختلف المشروعات والقيام بالواجبات التي يقتضيها تقدم الجماعة

ونهوضها ، بل التي تقتضيها مصالح رجال الأعمال أنفسهم . ولو أنعمنا النظر في هذه الضرائب المفروضة ، والتي يزايد عبؤها عاما بعد عام ، لوجدنا أن رجال الأعمال أنفسهم على وجه الغموم ، والطبقة الثرية في الجماعة على وجه الخصوص ، هي التي تتولى بنفسها ، عن طريق ممثليها في الهيئات النيابية المختلفة ، فرض هذه الأعباء المالية ، التي يقع القدر الأكبر منها على عاتقهم ؛ كما تتولى إصدار مختلف التشريعات ، التي تصون حقوق العمال ، وتحافظ على تمتعهم بقدر من الرفاهة ، يتناسب مع نجاح الجماعة في زيادة دخلها ، ومضاعفة مواردها .

أبعد هذا كله ، نستطيع أن ننكر وجود تلك الصورة الرائعة ، من التضامن الاجتماعي ، في ظل النظم الرأسمالية الحرة ؟ وهل يحق للذين يدعون المساواة في البيئات الجماعية الديكتاتورية ، أن يباهوا بما وصلت إليه ، من فرض مستويات متقاربة من العيش ، يحظى بها جميع أفراد الجماعة ؟ بل هل يستطيعون أن ينكروا أن النظام اللاطبقي ، الذي يفخرون بتحقيقه ، إنما هو نظام طبقي في الحقيقة والواقع ، يرتكز على أسس سياسية بحثة ، يكون فيها الولاء للحزب المفرد الحاكم ، هو الدعامة التي يعتمد عليها الأفراد ، للوصول إلى أعلى مراتب هذا النظام ؟ أليس هناك تدرج للكفايات والمواهب ، ولو شاب هذا التدرج للكفايات ، ضرورة تأكيد السلطات ، من وفاء أصحابها للعقائد السياسية السائدة ؟

إننا لا نستطيع أن نقرر ، أن النظام الرأسمالي ، نظام أمثل من

كل نواحيه ؛ وليس في وسعنا أن ننكر جانباً كبيراً من المآسى والفواجع ، التي أسفر عنها العمل به . ولكن أى نظام إنسانى ، يمكن أن يتمتع بكل وجوه الكمال ؟ إن طريقة التجربة والخطأ ، هى الوسيلة الوحيدة ، التى نستطيع أن نعول عليها ، لتبين أخطاءنا وقصورنا ، ولنكشف بها عن نفاق العثرات ومواضع الزلل . ولقد كانت هذه الطريقة بالذات ، هى التى التمسها الحكومات فى النظم الرأسمالية الحرة ، لعمل تعديل هنا وتحويل هناك . تجنبت بها الكثير من المساوىء ، بل وعمدت عن طريقها ، إلى تحويل ديناميكية النظام الرأسمالى ، إلى طاقة زاهرة ؛ للجماعة بأسرها ، أن تنصرف فيها كيف تشاء ، وكما تقتضيها مصالحها . وكل ذلك إنما يتم ، لا عن طريق الجبر والإكراه ، ولا عن طريق التهديد بسلطان الحكم الغاشم ، ولا عن طريق نشر الدعايات الكاذبة المشوهة للحقائق ، ولا عن طريق كبت حرية التفكير ، ودمغ أذهان الناس بعقائد ، لها مكانة العقائد المنزلة ، فلا يستطيعون مناقشتها أو تفسيرها ؛ وإنما يتم هذا التحويل والتعديل فى النظم الحكومية الحرة ، عن طريق حرية المناقشات وحرية التفكير ، وعن طريق الإقناع والتدليل ، بحيث تتاح الفرصة لكل الأفراد ، فى أن يصلوا إلى قرار يطمثون إليه ؛ توحى به مصلحة الجماعة ، ويستهدفون به تحقيق أكبر قدر من الرفاهة .

ولعل ما سقته يكفى لإقناع من تستهويهم فى مصر نظم التوجيه والتأميم ، ومن يرون أن الإصلاح لن يتأتى ، إلا إذا جاء إصلاحاً

حكوميا بحتا ، يفرض علينا من سلطة ، ليست معصومة عن الخطأ والزلل . بل لعلهم يدركون مدى الحريات ، التي لا بد وأن نفقدها ، في سبيل تحقيق مستوى مادي من العيش أغلب الظن ، أنه لن يرقى عن المستوى السائد . إن ذلك النوع من الاشتراكية ، الذي يريدون أن يقحموه على حياتنا وأوضاعنا ، إنما هو المنزلق الخطر ، إلى هاوية من الفقر المادي والمعنوي ، لا يمكن أن يعدل في شناعته ، ما نشكو منه الآن من فقر وإملاق . بل عليهم أن يذكرنا ذلك الفساد الذي استشرى ، نتيجة خضوع نظامنا الاقتصادي ، لسلطان التدخل الحكومي ، أيام الحرب الأخيرة وما بعدها .

إن الاشتراكية الصحيحة ، لا تتحقق عن طريق التضيق على المشروعات الحرة ، وإنما تتحقق عن طريق فصح المجال لهذه المشروعات ، لأن تنمو وتزدهر ، لأن يتسع نطاق عملها ، فتغدو معينا على استيعاب الوفرة من اليد العاملة ، التي تفيض بها هذه البلاد ، وعاملا على زيادة حجم الإنتاج الحقيقي . فإذا أسفرت جهود رجال الأعمال ، في جو حر خالص من شائبة القيود ، عن خيرات عيمة ، هي ثمرة هذه الجهود ، استطاعت الحكومة ، أن تأخذ قنظا عادلا منهما عن طريق سياسة ، لا تصطبغ بصيغة القهر ، ولا تنتهي إلى بث روح القلق والتذمر بين رجال الأعمال ، لتنفق من هذه الموارد على المشروعات ، التي تعين الفقراء وأصحاب الموارد القليلة ، على تذوق قدر من العيش الرفيع ، ما كان ليبيأ لهم بدون ذلك . ولكن الاشتراكية الصحيحة ، تقتضي أيضا أن نكون « مالتسين » ، وأن نعمل على الحد من تكاثر أعداد إنسانية ،

لا قيمة لها ، لأنها تولدت حيث يرتع الفقر ، وينتشر البؤس ، ويعم ذلك التدهور الخلقى المعنوى ، الذى يقضى بالاستسلام للأقدار ، كما يقضى على كل أمل يرتجى ، لو وطننا العزم ، على الحد من ذلك المد الإنسانى ، الذى يحمل مواردنا فوق ما تطيق . وكل ذلك يتطلب جواحرا ، ليهباً للمفسكرين أن يبثوا تعاليمهم الصحيحة ، وأن يلقوا الاضواء الكاشفة ، على الحقائق الثابتة الخالدة ، التى لا تستطيع الحكومة مهما أوتيت من سلطان ، أن تعمل على تجاهلها أو تعديل نتائجها .

وأخيراً ، لو خیرنا بين نوعين من الخطأ — والخطأ لازمة من لوازم التطور الإنسانى — : خطأ تقع فيه الدولة ذات السلطان المطلق ، وخطأ تقع فيه الجماعة ، وهى متمتعة بكل مظاهر الحرية فى تصريف أقدارها ؛ لآثرنا أن نتحمل أوزار النوع الثانى من الخطأ ؛ لأننا نستطيع عن طريق المناقشة الحرة والتفكير غير المقيد ، أن نعمل على تجنبه وتحاشيه ، وان نجرب سبلا جديدة أخرى ، قد يهبط فيها مقدار الخطأ إلى أدنى الحدود . أما الخطأ الاول ، خطأ الحكومات ذات السلطان المطلق ، والتى تقدر مجموعة من العقائد تفرضها على الجمهور قسراً ، فهو فوق متناول كل نقد وكل إتهام وكل إرشاد .

٩ - نسبية القوانين الاقتصادية

ليس هناك شك ، فى أن فلسفة التاريخين عن التطور الإنسانى لا بد وأن تنتهى إلى نتيجة هامة ، وهى إنكارهم لوجود قوانين

اقتصادية عامة التطبيق ، شائعة السريان ، مستقلة عن أبعاد الزمان والمكان . فطالما يسلك التطور مسالك خاصة تتفق مع ظروف كل بيئة ، وتتواءم مع العومل الفعالة فيها ، فإن الأحوال الاقتصادية لكل بيئة ، تخضع في نظرهم ، لمجموعة خاصة من الاتجاهات ، ليست لها صفة الشيعوع أو العموم .

ومن الحكمة أن يخلو بعض نواحي اللبس ، التي تتصل بهذه الناحية من تفكيرهم . فما أظن أن التاريخيين ، على مقعهم للأبحاث النظرية المجردة ، يستطيعون أن ينكروا صرامة بعض القوانين الاقتصادية ، التي أسفرت عنها الأبحاث النظرية للكلاسيكيين . فمهما كانت الظروف ، ومهما كانت أنواع الحكم السائدة ، وسواء كان النظام الاقتصادي نظاما رأسماليا حراً أو نظاما اشتراكيا حكوميا ، أو نظاما شيوعيا ، فإن في حكم المحال ، تجنب النتائج التي تنطوى عليها هذه القوانين . ولنضرب لذلك بعض الأمثلة .

ينص قانون الطلب والعرض في أبسط صورته ، على أنه إذا زاد الطلب ، ولم يكن في المقدور زيادة الكميات المعروضة ، استجابة للزيادة في الطلب ، فإن ثمن السلعة لا بد وأن يرتفع . فهل يسرى هذا القانون في بيئة دون أخرى ؟ إننا نعلم يقينا ، وعن طريق الخبرة والتجربة ، أنه يسرى في النظم الرأسمالية الحرة ؛ وإلا لبقيت أثمان السلع ، ثابتة عند مستوياتها الأصلية ، دون تغيير ؛ وهذا غير صحيح بطبيعة الحال . فجهاز الثمن ، في النظم الرأسمالية الحرة ، أداة معقدة التركيب ، تشمل خيوطا عديدة متشابكة ومتناثرة ، كل

خيوط منها بهتز ويتردد ، بمعدل يتفاوت قوة أو ضعفا ، وشدة أو ليونا ، كلما اهتز أو تردد خيوط أو خيوط أخرى ، مما يحتويه هذا الجهاز . وكما ذكرنا ، تسجل هذه الاهتزازات ، الاختلاف الذي طرأ على العلاقة بين الطلب وبين العرض لكل السلع على العموم . وعليه نجد أن جهاز الثمن في النظم الرأسمالية الحرة ، يتذبذب ارتفاعا وانخفاضاً هنا أو هناك ، حسباً عليه موقف الطلب ازاء موقف العرض ، بالنسبة لكل سلعة ، فنشاهد ارتفاعاً في ثمن القمح وانخفاضاً في ثمن الذرة ، وارتفاعاً في أثمان السندات ، وانخفاضاً في أثمان الأسهم وهكذا .

ومن الواضح أن الاهتزازات التي يسجلها جهاز الثمن ، هي الدليل المرشد الهادي في السوق ، لأنه يبين للمنتجين ، السبل المختلفة ، التي يتعين عليهم طرقها ، لتحقيق أكبر قدر من الأرباح ، أو تفادي أكبر قدر من الخسائر . فإذا سجل هذا الجهاز ارتفاعاً في ناحية ، عمد المنتجون إلى التوسع في إنتاج السلع ، التي ارتفع ثمنها . وإذا سجل انخفاضاً في ناحية أخرى ، عمد المنتجون إلى التضييق من نطاق إنتاج السلع التي انخفض ثمنها . وكما يسترشد المنتجون بجهاز الثمن فيما يتعلق بالخطط الإنتاجية ، التي ينوون تنفيذها ، فإن المستهلكين ، يعتمدون على هذا الجهاز أيضاً ، فيما يتعلق بالقرارات التي يتخذونها ، لتوزيع دخولهم النقدية ، على مختلف نواحي الإنفاق والإدخار والاستثمار .

فإذا صح ذلك ، لنبحث ماذا يحدث لأثمان السلع في النظم

الاقتصادية الموجهة ، كالنظام الشيوعي مثلا . هل يطرح قانون الطلب والعرض ظهريا ، فلا يعمل بمقتضياته ، ولا يؤبه لسريانه ؟ تدلنا الشواهد ، على أن هذا الإغفال من جانب الحكومات ذات السلطان المطلق ، أمر غير ميسور ، ولا يمكن لها الادعاء ، بأنها استطاعت أن تملك سيلا ، مجافية لما تملبه العلاقة بين الطلب وبين العرض . فإذا أرادت حكومة السوفيت مثلا ، أن تفرض ثمنا للقمح ، يقل عن السعر الذي يتحدد له ، لو ترك التعامل في القمح حرا ، لامتنع منتجو القمح عن بيعه ، ولأختفى المعروض من السوق ؛ ولقامت نتيجة ذلك أسواق سود ، يعتمد فيها منتجو القمح إلى التحايل على قرار الحكومة ، عن طريق مقايضة القمح بسلع أخرى ؛ بحيث يراعون في تحديد قيم المقايضة ، الندرة النسبية للقمح ، بالنسبة للندرة النسبية للسلع الأخرى التي يقايض القمح بها .

وعلى ذلك ، فليس هناك سبيل أمام الحكومة ، لكي تصون حرمة القرارات التي تتخذها ، سوى القيام باجراء عنيف ، هو الاستيلاء على كل القمح المنتج ، ثم توزيعه على الأفراد ببطاقات ، تخول لهم الحصول على الكميات المعينة لكل فرد ، بالسعر المحدد . وهذا الاجراء في حد ذاته لا يثبت دليل ، على أن قانون العرض والطلب ، صارم النفاذ ، ولا يمكن تحاشي نتائجه وتجنبها . والدارسون للتطور الاقتصادي في روسيا السوفيتية ، يعلمون يقينا ، أن هذا النظام ، قام على مجموعة معقدة من القيود والقرارات ، مدت

شبا كلها في كل ناحية . فكل نوع من الإنتاج ، وكل نوع من الاستهلاك ، وكل ثمن لسلعة أو خدمة ، قد حددت جميعا تحديداً دقيقاً ؛ ومن ثم لم يكن هناك مناصر ، دائماً وأبداً ، من تطبيق نظام البطاقات ، بما نعهده فيه من ضيق وحرَج ، تطبيقاً عاماً ، في أوقات السلم ذاتها ، لافي أوقات الحرب فحسب . وهكذا نجد أيضاً أن ألمانيا النازية ، بما اتبعته من سياسات اقتصادية جماعية ، تناولت نواحي متعددة من النشاط الإنتاجي والتجاري ، لم تستطع أن تغلب على الصعوبات ، التي ينطوي عليها ، إيقاف العمل بقانون العرض والطلب ، أي تعطيل جهاز الثمن في السوق الحرة ، بدون تطبيق نظام البطاقات ، قبل أن تشن حربها الأخيرة بسنوات عديدة . ومع كل ذلك يجب ألا نغفل ، ما يصحب هذه النظم المقيدة ، من قيام أسواق سود ، تهرع إليها السلع ، ما وجد المتعاملون . بائعين ومشتريين ، إلى ذلك سيلاً . كما يجب ألا نغفل عن المناظر التي بألفها زوار البلاد التي تنهج في حياتها ، نهج النظم الاقتصادية الجماعية ، من شيوع نظام الطواير Qneus ، وما يقترن به من إعانات ، لتنظيم حصول المستهلكين ، على الحصص المخصصة لهم من كل سلعة . وفضلاً عن كل هذا ، فإن المنتجين ، لا بد وأن يواجهوا هذه الطرق الملتوية وغير الطبيعية ، في فرض أسعار ، لا صلة بينها وبين الثمن ، الذي يمكن أن يتحدد في السوق الحرة ، بإعراض عن مباشرة عمليات الإنتاج ، بتلك الروح المليئة بالعزم ، الفياضة بالحماس والإقدام ، والتي تعتبر من أهم العوامل الأساسية ، لكل تقدم في الحياة

الاقتصادية . فلقد شاعت في روسيا ، آنا بعد آن ، روح من التخاذل ، وسيطر على المزارعين على وجه الخصوص مركب ، لحته الهزيمة وسداه التقاعس ، إزاء الحيف والغبن ، الذي شعروا أنهم كانوا فريسة له . هذا إذن هو الثمن الفادح ، الذي تدفعه الجماعة ، إذا زأت أن تخرج في سياستها على طبائع الأشياء .

ومالنا نذهب بعيداً ، وقد فاسدنا بعضاً من هذه المآسى ، إبان الحرب الأخيرة وما بعدها . ولم يكن هذا منا ، لأننا نميل بفطرتنا ، إلى تقليد أوضاع جائرة ، لا تنفق مع تقاليدنا وتاريخ تطورنا ، ولكن الحرب بفواجعها أجبرتنا ، كما أجبرت غيرنا من الديمقراطيات على سلوك هذا السبيل . ومع ذلك فلقد شاعت الأسواق السود ، في الريف وفي المدن ، بالنسبة للسلع المسعرة ، التي لم تكن خاضعة لنظام البطاقات ، كما شاع بطبيعة الحال ألوان من الاستهتار الخلقى ، كان دائماً مثار التدمير والضجر والشكوى ، من جانب الطبقات الفقيرة والمتوسطة .

ولعل كل هذا يشفع لنا ، إذا تولتنا الدهشة ، إزاء السياسة التي يرى فريق من المسؤولين ، أنها كافية للقضاء على إرتفاع الأسعار وموجة الغلاء في مصر . فكل تحديد لأسعار السلع ، يصحبه اختفاؤها من الأسواق ، وهروعا للأسواق السود . وكل إمعان من جانب السلطات في مكافحة هذه الأسواق ، بدون اللجوء إلى الطريق الطبيعي الوحيد ، وهو الاكثار من المروض من السلع ، يقتضى من جانب التجار تحايلا وتفنتا ، في التغلب على الصعاب

القانونية ، التي تهددهم ، إذا اكتشف تلاعبهم . وكل ذلك في النهاية ينتهى إلى تخليق الأسعار ، إلى مستويات بالغة الارتفاع . ويزداد الأمر تفاقماً ، إذا كانت الحكومة ، وهى التى تعمل على خفض الأسعار ، تعطى مثلاً سيئاً للتجار ، تفترض للخدمات التى تقوم بإنتاجها ، كخدمات المواصلات على إختلاف أنواعها ، أجوراً مرتفعة ، كما يزداد الأمر تفاقماً ، كلما تشبثت بتعريفه جمركية عالية ، وسياسات تجارية مانعة ، تحول دون تدفق السلع من الخارج للأسواق ، بأسعار تقل عن المستويات السائدة .

وإذا قيل بأن سياسة تحديد الأسعار ، قد نجحت فيما يتعلق بأجور المساكن ، كان علينا أن نذكر حقيقتين أدتا إلى نجاح لا بأس به . أولاًهما — أن مستأجر المساكن حائز للسلعة التى يستهلكها ، فهو مقيم فى المنزل الذى يقطنه ، وحيازته عموماً لا تتجدد ، إذا تولى التشريع حمايته من الطرد من قبل المالك . ومع ذلك ، فما أن يقدم المستأجر على إخلاء سكنه عن رضا وطوعية ، حتى تظهر السوق السوداء ، فى أبشع مظاهرها ، وذلك بفرض أتاوة على الساكن الجديد قد يتقاسمها المستأجر القديم مع المالك . وأظن أن هذه الحقيقة ، ليست فى حاجة إلى الدليل ، لأن اعلانات الجرائد ، حافة كل يوم ، بالعبارة المأثورة : « خلو الرجل » .

وثانيتهما — أن المساكن الجديدة ، التى بنيت بعد الحرب ، لا تخضع لقانون تحديد إيجارات المساكن ، ولكنها تخضع للعلاقة الحرة بين الطلب وبين العرض . ولو أن الحكومة فكرت فى تحديد إيجارات المباني الجديدة ، لوجدت فى ذلك عسراً أى عسر . على أن

مثل هذه السياسة ، لو سلمنا . بإمكان تنفيذها ، لابد وأن تهزم الغرض الذي وضعت لتحقيقه ، وذلك عن طريق عزوف أصحاب الأموال ، عن إقامة مبان جديدة ، يتحملون في سبيل إنشائها نفقات ، لا سبيل إلى تحديدها أو التحكم فيها . وهكذا نجد مرة أخرى ، أنه لا سبيل إلى الإغضاء ، عما تقتضيه العلاقة بين الطلب وبين العرض .

ومرة أخرى نجد ، أن الاعتقاد قد شاع ، بأن في تحديد الإيجارات الزراعية ، ما يكفل اتجاه أثمان المنتجات الزراعية للانخفاض . وهذا زعم خاطئ . بلا شك ، لا تبرره النظريات الاقتصادية ولا تؤيده . فلو أن الحكومة أدمت على تنفيذ هذه السياسة ، لكان عليها ، لتضمن نجاح خطتها ، نجاحا نسبيا ، أن تثبت الأوضاع القائمة ؛ أي أن تفرض على ملاك الأرض ، أن يستبقوا مستأجريهم لديهم ، طالما توافرت للمستأجرين الرغبة في الاستمرار في استئجار العين ، كما يتعين عليها أن تحول بين الملاك ، وبين طرد مستأجريهم ، حتى ولو أبدى الملاك رغبتهم في إخلاء الأرض لزراعتها لحسابهم الخاص ؛ وهذا أمر اعتقد أنه مكشوف بجانب كبير من الصعوبات ، لأنه تقييد لحرية الملاك ، تقييدا لا مبرر له . فبينما نجد أن طبيعة استثمار الأموال في المباني ، تقتضى أن تشغل عموما بغير ملاكها ، نجد أن طبيعة استغلال الأراضي الزراعية ، لا تفرض حتما تأجيرها للغير ، إذ قد يؤثر أصحابها ، أن يتولوا بأنفسهم استغلالها . ومعنى هذا أن تؤدي سياسة الحكومة خلق أزمة اجتماعية ، خطيرة النتائج ، شديدة الأثر .

ومع ذلك فلنسلم أن الحكومة رأت ، أن تحول دون الاستغلال الخاص من جانب الملاك ، وأنها خفضت قيم الإيجارات الزراعية ،
 بما يجعلها تهبط إلى نصف ما كانت عليه . فهل ينتهي الأمر ، بانخفاض
 أثمان القمح والذرة وقصب السكر والفاكهة والعطن مثلاً ؟ إن
 أثمان هذه السلع خاضعة للعلاقة بين الطلب عليها وبين المعروض
 منها . ومعلوم أن الطلب على هذه السلع ثابت ، تحدده الظروف
 الاقتصادية القائمة ، وعلى الأخص ، عدد السكان الذين يتهافون على
 شراء مواد الغذاء . وواضح أن العرض سيظل ثابتاً . لأن طرق
 الإنتاج في حالة تخفيض الإيجارات إلى النصف ، لن تتغير ، بل
 ستظل ثابتة . ولو أن هناك وجوه إصلاح ، كان يستطيع
 المستأجرون الزراعيون ، تطبيقها على طرق إنتاجهم ، لزيادة غلات
 الأرض ، لما حال ارتفاع الإيجارات دون تطبيقها والاختدبها .
 بل قد يكون الأحجى بنا أن نقرر ، بأن ارتفاع الإيجارات الزراعية ،
 هو في حد ذاته عامل هام ، يحفز المستأجرين على تلمس طرق إنتاج
 مستحدثة ، تعين على زيادة غلة الأرض ، ليظفروا بقدر أكبر من
 أرباح الاستغلال الزراعي . وفوق هذا كله ، فإن المعروض من
 المنتجات الزراعية ، لن يزيد عما كان عليه الحال ، مع ارتفاع
 الإيجارات الزراعية ، لأن خفض الإيجارات لن يؤدي ، بماله من
 سطوة السحر ، إلى زيادة الأراضي المزروعة . فمساحة الأرض ثابتة ،
 سواء ارتفعت الإيجارات الزراعية ، أو انخفضت هذه الإيجارات .
 بل نستطيع أن نلص أن ارتفاع الإيجارات ، قد يكون حافزاً للملاك ،
 على استصلاح الأراضي البائرة ، أو غير الصالحة للإنبات والزرع .

وما دام الطلب على المنتجات الزراعية ثابتا ، وما دام المعروض منها ثابتا أيضا ، فإن أسعار هذه المنتجات ، لن تتأثر بخفض الإيجارات ، بل سوف تبقى في مستواها المرتفع القديم . وكل ما يحدث هو أن المستأجرين ، في حالة خفض الإيجارات ، يظفرون بربح صاف من الاستغلال الزراعي ، يربو على الربح الذي اعتادوا الحصول عليه ، عندما كانت الإيجارات مرتفعة ، ومن ثم تؤدي سياسة الحكومة لا إلى خفض أثمان مواد الغذاء ، وما إليها من منتجات الأرض ، وإنما إلى تحويل جانب من القوة الشرائية أو الدخل ، من جيوب ملاك الأرض إلى جيوب المستأجرين الزراعيين . وقد بين هذه الحقيقة وأثبتها ودلل عليها على صفحات الجرائد ، الأستاذ سني اللقاني بك ومع ذلك لا يزال التفكير قائما ، بأن خفض الإيجارات ، من أهم أسباب علاج الغلاء .

وكل ما قلته عن سريان قانون الطلب والعرض ، حتى في البلاد التي تسير وفقا للنظام الشيوعي ، أو وفقا لأي نظام من نظم التوجيه ، ينطبق تماما على القوانين الاقتصادية الأخرى . فقانون الربيع ، الذي أشرنا إليه عرضا ، عند تناولنا لمشكلة الإيجارات ، قانون ثابت السريان في جميع البيئات . إذ طالما تبقى مساحة الأراضي المزروعة ثابتة ، وطالما لا يوجد سبيل إلى استيراد المنتجات الزراعية أو جانب كبير منها ، وطالما يستمر معدل السكان في التزايد ، فإن ملاك الأراضي ، لابد وأن يحصلوا على فائض من الدخل ، ينشأ عن ارتفاع أثمان المحاصيل الزراعية ،

بسبب زيادة الطلب وجود العرض . وتستطيع البلاد الرأسمالية ، أن تصادر هذا الدخل الاستثنائي ، إذا شاءت ، وأن تضمه إلى مواردها ، في شكل ضرائب ، تفرض على ملاك الأرض ، لاستقطاع الربح من دخولهم . ولكن هذه المصادرة ، لن تؤدي بحال إلى خفض أسعار المحاصيل . وهذا ما يحدث فعلاً في البلاد الشيوعية وخاصة روسيا السوفيتية . فالأرض تنزع من أصحابها ، وتضم إلى أملاك الدولة ؛ ومن ثم تحصل خزانة الحكومة على الربح الناتج ، بسبب استمرار اتجاه الطلب على المحاصيل إلى الارتفاع المستمر ، مع بقاء العرض ثابتاً . ولكن استيلاء الحكومة على الربح بصفتها المالك الوحيد للأرض ، لن يؤدي إلى خفض أثمان المحاصيل . وهذا ما لم تقوم الحكومة باصطناع أسعار مخفضة ، تحوطها بأسيجة حامية لها كتجديد الاستهلاك ، وتطبيق نظام البطاقات ، وما إلى ذلك . وهكذا أيضاً نجد أن قانون الأجور يسرى بصرامته وقسوته ، حتى في البلاد الشيوعية ، التي تدعى أنها نجحت في تحقيق المساواة ، والقضاء على التفاوت في الدخل . فهناك طبقات من الفنيين ، كما سبق أن أشرت ؛ كل طبقة منها لها مهارة وكفاية خاصة . والأجر الذي يحصل عليه أصحاب كل نوع من التكيفات ، يتجدد وفقاً للعلاقة بين الطلب والعرض . فإذا كان عدد الأطباء لا يتناسب مع الطلب عليهم ، عمدت الحكومة إلى رفع مرتبات الأطباء ، لتغري الطلاب على تعلم صناعة الطب . وإذا ظهرت وفرة منهم ، تجعل خدماتهم تفيض عن الطلب عليهم . خفضت الحكومة

مرتباتهم ، أو احتفظت بمستوى المرتب السابق ، على أن تجبر
القائضين عن الحاجة ، وهم الاطباء الحديون غير الأكفاء ، للعمل
في أنواع أخرى من النشاط ، يدربون عليها. أيمن القول بعد ذلك ،
أن القوانين الاقتصادية قوانين نسبية ، لا تسرى سريانا مطلقا ،
ولكن عملها محدود بحدود الزمان والمكان ؟

١٠ - نسبية النظم الاقتصادية

إذا لم يكن علماء المدرسة التاريخية ، على حق إذن فيما ذهبوا
إليه ، من اعتبار القوانين الاقتصادية ، قوانين نسبية ، فما التطبيق
الصحيح لفكرة هذه النسبية ، التي يصرون على أنها ظاهرة من
ظواهر الحياة الاقتصادية ، لا سبيل إلى إنكارها أو دحضها .
إني اعتقد أن هذه النسبية ، ظاهرة لاشك في صحتها ، إذا اقتصر
في تطبيقها ، على النظم والأوضاع الاقتصادية ، التي يمكن أن
تقوم في أية بيئة ، دون أن يتجاوز هذا التطبيق ، الحدود التي
تفصل بين النظريات وبين الوقائع والحقائق .

فالنظم والأوضاع الاقتصادية ، ليست نظما عامة شائعة ، يمكن
تطبيقها ، دون نظر إلى أبعاد الزمان والمكان ، ولكنها في الواقع
نظم خاصة بالبيئة التي توجد فيها ، لأنها يجب أن تتناسب مع
خواص البيئة وطبائعها ، وإلا فإنها تتعرض لكل أنواع الفشل
الذي يحقق بها عند تطبيقها . وقد أثبتت الحوادث ، أنه من العسير
تلقيح البيئة بنظم غريبة عنها ، إذا لم يمد لها جو ، يعينها على تثبيت

جذورها ، ويساعدها على النماء والازدهار . فأخلاق الأفراد وعاداتهم وتقاليدهم ، ومستوى الثقافة والتعليم الذى وصلوا إليه ، والمثل التى يستهدفونها فى حياتهم ومعاملاتهم ، والأحداث التاريخية التى تعاقبت عليهم ، ونوع المدنية التى استطاعوا بثها ونشرها ، وطبائع الفنون والصناعات التى برعوا فيها ، وغير ذلك من خواص البيئة الطبيعية وبمزاياها ؛ كل هذا له أثره الخطير فى خلق النظم والأوضاع القائمة ، وفى جعلها تسلك فى تطوراتها مسالك خاصة بها .

فإذا كان الأمر كذلك ، فلا مرأى فى أن تكون النظم والأوضاع ، التى تتسق مع الأحوال الاجتماعية والاقتصادية السائدة فى إنجلترا القرن السادس عشر ، غير النظم والأوضاع التى تنوam مع أحوال إنجلترا الاجتماعية والاقتصادية فى القرن التاسع عشر مثلا . ولا مرأى فى أن تكون هذه النظم غير صالحة للتطبيق فى بلاد غير إنجلترا ، كألمانيا أو مصر أو الهند مثلا . إذ أن كل نظام وكل وضع اجتماعى واقتصادى ، له مبررات وجوده ، كما أن له مبررات اندثاره وعفائه . فإذا حاولت بيئة أن تنقل عن غيرها ما تراه صالحا للأخذ به ، من نظم أو أوضاع ، فإنها لا بد وأن تصادف أحوال اضطراب وفوضى ، يشيع فعلها فى كل ناحية ؛ وعلى ذلك فقد تجد أن النتائج الطيبة التى نشدتها ، من وراء إحداث تغيير فى مجرى حياتها ، قد انقلبت إلى نقيضها ، نتائج سيئة الأثر ، بالغة الخطر . وكل هذا لانعدام الانسجام والتوافق بين النظم

المطبوعة الطارئة وبين النظم الموجودة القائمة ؛ ثم لعدم النحوط في النقل ، وعدم تهيئة الجو اللائق المناسب ، الذى يمكن كلا من النظم المنقولة ، والنظم الموجودة ، لأن تسكيف وتطور ، بحيث يكفل قيامها جميعا ، وارتباطها ببعضها البعض ، وتوثق الصلات بينها ، فى بناء يتم أوضاعه عن براعة فى التنسيق ، ومهارة وتفنن فى التغيير والتعديل . فإذا أغفل هذا الإعداد ، الذى قد يقتضى من المسؤولين جهودا شاقة طويلة المدى . فإن البناء الذى يقام ، يغدو بناء مهلهلا ، لم يحكم ربط أجزائه ، حيث يقتصر إلى دقة الصنعة . ويعوزه التماسك والتناسق ؛ ومن ثم فإن مآل بناء كهذا ، إلى التصدع والتشقق ثم الانهيار . ولنقتل على ما نقول .

لقد رأينا الكلاسيكيين يمجدون الحرية ، ويشيدون بآثارها ونتائجها . ولمسنا منهم نزعة متوقدة ، تصبو إلى الحد من نشاط الدولة إلى أدنى الحدود الممكنة . وقد صوروا فعلا الفواصل والقواطع ، التى تميز بين المجالات التى يمكن أن يسمح للدولة بالاستئثار بها ، والمجالات التى يعتبرونها حقا طبيعيا للنشاط الفردى ، يمكن له أن يعمل فيها دون قيد أو حد . ومن الطبيعي أن تنتهى نظرهم إلى الأمور ، إلى نتيجة هامة ، وهى ضرورة إطلاق حرية التعامل ، بالنسبة للتبادل التجارى الخارجى ، تمشيا مع إطلاق حرية التعامل بالنسبة للبادلات الداخلية . ومن ثم كانوا متحمسين لمبدأ حرية التجارة ، حرية كاملة ، فلا تفرض قيود على الصادرات ، ولا تفرض قيود على الواردات ، ولا تقوم

الدولة بجباية المكوس الجمركية على الصادر أو الوارد ، فيما عدا :
أنواع قليلة من السلع ، التي لا يمكن إنتاجها في إنجلترا ، والتي يعتبر
الطلب عليها طلبا غير مرن ؛ ومن ثم تؤدي الرسوم الجمركية عليها ،
لا إلى قطع الوارد أو الإقلال منه ، وإنما إلى تزويد خزانة الدولة
بإيراد مضمون .

وليس هناك شك ، في أن الظروف الاقتصادية ، التي كانت
يحتارها إنجلترا ، خلال النصف الأول من القرن الماضي ، كانت
تدعو قسرا إلى تطبيق مبدأ حرية التجارة . فالغاء قوانين القمح ،
كان أمرا ضروريا ، ليستطيع عمال الصناعة ، الحصول على رغيف
رخيص . ولم يكن هناك مندوحة عن الغاء القيود على الخامات
الواردة ، من غير بلاد الامبراطورية ، لتزويد مصانع بريطانيا
الناشئة المتوثبة ، بخامات رخيصة ، تساعد على خفض نفقات
الإنتاج ، وبالتالي خفض الأثمان . وفضلا عن كل هذا ، كانت
بريطانيا ، البلد الذي احتل مكان الطليعة في ميدان الصناعة ،
ارتادت مجاهلها وكشفت عن أسرارها وخباياها ، ودانت لها
قطوفها ، بما تهيأ لها من الفوز والنجاح في تسخير القوى المحركة ،
وخاصة قوة البخار ، في إدارة الآلات والمعدات ، التي تفجرت
عن قرائع روادها من رجال الصناعة والاختراع . وقد ساعد
بريطانيا ، فضلا عن كل ذلك ، سيادتها للبحار ، وامتلاكها ناصية فنون
الملاحة وبناء السفن ، وتمتعها بمخزون كبير من الفحم ، كانت
تزخر به بطن أراضيها ؛ ثم استطاعتها الاستيلاء على مناطق شاسعة .

مبعثرة عبر البحار السبع ، تمدها بمختلف الخامات والمحاصيل الغذائية ، التي كانت في ميسر الحاجة إليها . ولم يكن هناك بلد غيرها ، استطاع أن يجارى الوثبات الواسعة التي وثبتها ، للوصول إلى تلك المسكنة الرفيعة التي نالتها عن جدارة في ميدان الإنتاج الصناعي ، وفي نقل المنتجات بأجور زهيدة ، وفي تصريف المنتجات في الأسواق الواسعة التي غزتها واستولت عليها . فلقد كانت بريطانيا بحق قبل نهاية القرن التاسع عشر ، مصنعا للعالم بأسره ، كما كانت أيضا متجرا للعالم بأسره ، تشتري منه الخامات ، وتبيع له منتجات الصناعة وعروضها .

فإذا أضفنا إلى كل ذلك ، المران والخبرة والتجربة ، التي حظيت بها الأيدي العاملة ، والتي كسبها قادة الصناعة وامراء التجارة ، استطعنا أن ندرك ، الآثار الجليلة . التي عادت على بريطانيا ، من القضاء على كل القيود التجارية ، ومن تطبيق مبدأ حرية التجارة ، تطبيقا خالصا من كل شائبة .

ولكن هل يمكن القول بأن سياسة حرية التجارة ، التي عادت على الصناعة البريطانية بأجزل الفوائد ، هي السياسة المثلى ، التي يتعين الأخذ بها دائما ، إذا اراد بلد آخر من بلاد العالم ، أن ينجح نهج بريطانيا ، في تدعيم قوائم الصناعة وثبيت أركانها ؟ لقد شعر الكلاسيكيون انفسهم ، أن ثمة أحوالا قد تجدد ، فتدعو إلى فرض الحماية الجمركية ، وذلك لرعاية الصناعات الناشئة الوليدة ، وصيانتها من الأذى الذي لا بد وأن يلحق بها ، لو تركت السوق حرة .

يرد إليها من الخارج دون حد أو قيد ، منتجات صناعات ، ثبتت طويلا في مضمار الإنتاج ، ودانت لها خبرة وافية بأمثل النظم وأحدث الأساليب ، وأستطاعت أن تعد جيشا من العمال المدربين ، ذوى الكفاية العالية ، بما أتاح لها الفرصة ، لإخراج منتجات جيدة النوع ، بنفقات تبلغ أقل مستوى ممكن .

في هذه الحالة بالذات ، التي نجد فيها صناعات جديدة ، لا تزال تحتاز مراحل النشوء ، والتي تجاهد في سبيل الكشف عن أقوم النظم وأفضلها ، لإنتاج السلع بأقل النفقات ، والتي تعاني من صعوبات النمو ومشقاته ، ما تفرضه الظروف عليها ، بسبب عدم وفرة الأيدي المدربة الخبيرة ، وعدم بلوغ مستوى الإدارة الفنية ، إلى أعلى مراتب الكفاية ، لا بد وأن تتدخل الدولة ، لتحيط هذه الصناعات بسياج واق من الحماية الجمركية ، حتى لا تتعرض أثناء المراحل البدائية لنموها ، للوافع المنافسة القاتلة ، التي تهددها بها الصناعات الاجنبية الراسخة القديمة .

ولقد كان هذا هو الدافع الذي حمل الاقتصاديين الألمان ، وخاصة من تتبع منهم لتعاليم المدرسة التاريخية ، على التنديد بسياسة حرية التجارة ، والتهجم عليها : كما حملهم على المناذاة بضرورة تدخل الدولة لحماية الصناعات الألمانية الجديدة ، وتمهيد البيئة الصالحة لقيامها ونهوضها ، حتى تستطيع أن تقف على أرجلها ، وأن تصمد لآية منافسة تأتيا من الخارج . وقد كانت هذه السياسة أيضا ، هي التي أخذت بها الولايات المتحدة الأمريكية ، لتحول بين الصناعات

الجديدة الناشئة فيها ، وبين أى ازعاج يأتيها من الخارج ، يعطل عليها نموها وتقدمها .

فإذا كانت سياسة حرية التجارة قد أفاءت على بريطانيا خيرا عموما ، وأعانتها على التفوق الصناعى والتجارى ، فلقد كان ذلك نتيجة انعدام منافسة أجنبية ، تهدد صناعاتها الفتية ، وتضيق عليها نطاق التوسع . ولولا سبق بريطانيا لغيرها من بلاد العالم ، فى مضمار الصناعة الآلية الحديثة ، لما وسعها التمسك بسياسة الحرية ، ولأضطرت إلى الأخذ بمبادئ الحماية . فحيث تنعدم المنافسة ، وحيث يخلو الميدان للمسابق واحد ، لا يجد أمامه أندادا ، يقدرون على مناوآته ، ويستطيعون النيل من قوته ؛ لن يكون هناك ما يقضى بالتذرع بأية وسيلة من الوسائل ، تكفل للمسابق إحراز النصر ، وبلوغ الهدف .

ومن كل هذا نرى ، أن السياسة التى كانت تتفق مع مصالح بريطانيا ، وقد بلغت ذروة القوة والمنعة ، تخالف تمام المخالفة ، السياسة التى يتعين على البلاد الحديثة العهد بالصناعة ، اتباعها والسير وفقا لها .

ومع ذلك ، فإن بريطانيا نفسها ، التى ظلت طويلا أمينة وقيّة لمبادئ حرية التجارة ، ما لبثت أن انزاحت عن موقفها شيئا فشيئا ، عندما بدا لها أن بعض الصناعات الأساسية الحيوية ، لا يمكن لها الصمود أمام تيار المنافسة الألمانية ؛ فأدخلت فى سنة ١٩٢٤ تعديلا فى سياستها ، وشملت جانبا من الصناعات الجديدة ، كصناعة

السيارات والكيماويات، والأدوات والأجهزة العلمية، بحماية جمركية بالغة الارتفاع. وقد أرادت أن تستر هذا التحول عن سياستها التقليدية، فأطلقت على الرسوم الجمركية التي فرضت على المنتجات الأجنبية المماثلة، تسمية من عندها، هي الرسوم الواقية « Safeguarding Duties »

ولكن هذا التحول من جانب بريطانيا عن سياستها التقليدية، لم يقف عند هذا الحد. فما أن جابهت الصناعات البريطانية الأساسية القديمة، أعاصير المنافسة الجارفة، التي هددتها بها الصناعات اليابانية والألمانية والتشييكوسلوفاكية، عقب الحرب العالمية الأولى؛ وما أن وجدت هذه الصناعات، أن أسواقها الخارجية التي كانت تتمتع فيها بمركز احتكاري حصين، قد ضاقت وانكمشت، بفعل هذه المنافسة الجبارة، وبسبب عناد بريطانيا بالتمسك بنظام الذهب، في الوقت الذي ظلت فيه أجور العمال البريطانيين مرتفعة، عن معدلات الأجور في الخارج؛ حتى وجد القائمون على شؤون هذه الصناعات في سنة ١٩٣١، ألا مندوحة عن هجر نظام حرية التجارة إطلاقاً، والمطالبة بقدر من الحماية، يصبون السوق الداخلية في بريطانيا، ويحميها من ذلك الطوفان المتدفق من السلع الأجنبية، التي كانت ترد إليها، بأسعار لا يمكن أن تدانها أسعار المنتجات البريطانية.

وفضلاً عن كل هذا، فإن بريطانيا التي ظلت زعيمة المنادين بسياسة « الباب المفتوح » في المسائل التجارية، والتي جاهدت

طويلا، في سبيل تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص للجميع وترك أسواق المستعمرات حرة، قد اضطرتها الظروف السيئة التي أحاطت بصناعاتها وتجارتها، إلى التنازل لهذه المبادئ. فعمدت مع بلاد الامبراطورية اتفاق اتاوا، وهو يقضى بتطبيق مبدأ التفضيل بالنسبة للمنتجات التي تنتج داخل بلاد الامبراطورية، واعتبار هذه البلاد وحدة اقتصادية مستقلة، تكفي نفسها بنفسها، قدر الاستطاعة. وهذه السياسة التي اقبلت عليها بريطانيا سنة ١٩٣١، وكلها أمل في أن تكون أنجع الوسائل، لإنهاض اقتصادها القومي، هي السياسة التي رفضتها بريطانيا في اوائل القرن العشرين، عندما قام جوزف تشامبرلين، بالدعوة إلى اتساع سياسة التفضيل الامبراطوري، وربط بلاد الامبراطورية إلى بعضها البعض، لتكون وحدة اقتصادية متكاملة.

وهكذا نجد أن النظم الاقتصادية ليست دائمة ولا ثابتة، بل هي عرضة لتطور مستمر، يسير وفقا للأحداث التي تدفع إليه، وتدعو إلى قيامه. فما يصلح منها لبلد من بلاد العالم، إبان حقبة معينة من تاريخه، قد يعدو غير ملائم له، في حقبة أخرى، تميز بحدوث انقلاب كبير في الظروف والأوضاع الاقتصادية. وما يتفق من هذه النظم، مع مصلحة بلد معين، قد تثبت الحوادث، أنها تنطوي على شر لا شك فيه، لو أن بلدا آخر، عمد إلى الأخذ بها، في إدارة شؤنه الاقتصادية.

ولعل التطور الذي تعرضت له السياسة التجارية الأمريكية،

والانقلاب البالغ الذى لحق بها ، فى السنوات الأخيرة ، لا يبلغ دليل على إثبات نسبية النظم والأوضاع الاقتصادية . فلقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية حياتها الصناعية ، باقامة أسوار جمركية مرتفعة ، لتحضى بها صناعاتها الجديدة ، من تيار المنافسة الأجنبية ؛ شأنها فى ذلك شأن أى بلد ، يقدم على تحويل اقتصاده القومى ، من اقتصاد زراعى ، إلى اقتصاد صناعى . ولكن الحماية الجمركية ، إن وجدت ما يبررها فى الأخذ بناصر الصناعات ، التى لا تزال ناشئة فية ، لا تقدر على المقاومة ، ولا تصمد للمنافسة ، فإنها تغدو غير ذات موضوع ، عبئاً ثقيلاً على المستهلكين ، وعقبة كأداء فى سبيل تدفق تيارات المبادلات الدولية ، إذا بلغت الصناعات الفتية أشدها ، واستطاعت أن تثبت أقدامها ، بحيث لا تلقى عنتاً ولا تصادف حرجاً ، إذا تعرضت لمنافسة منتجات الصناعات الماثلة لها فى الخارج . فإذا كانت العدالة تقضى ، بحماية الضعيف وحمايته ، حتى لا يقوى عليه القوى بقوته ، فإن نفس هذا المبدأ من العدالة يقضى ، بترك مجال المنافسة حراً بين الأنداد ، وعدم ترجيح كفة أحدهم على كفة الآخر .

ولكن القائمين على شئون الصناعة الأمريكية ، لم يكن ليروا هذا الرأى . فقد ثابروا على المطالبة باستمرار الأخذ بنظام الحماية ، بل بالإغراق والمغالاة فى اتباعه . وكانت حججهم الدائمة فى ذلك ، أن الصناعة الأمريكية ، قد استطاعت ، بما تهيأت لها من ظروف مواتية سعيدة ، تتمثل فى اتساع السوق الداخلية الوطنية ، ووفرة الموارد والحامات اللازمة للإنتاج الصناعى ، واتباع أحدث

أساليب الإنتاج وأرقى النظم، والعمل على الأخذ بقواعد الإنتاج السكى ، الكبير الحجم ، الواسع النطاق ؛ أن تدفع للعمال الأمريكيين معدلات من الأجور بالغة الارتفاع ، لا يمكن أن تدانها الأجور التي تدفع للعمال في أى بلد من بلاد العالم . ومن ثم كان من أزم الضرورات ، أن تعمل الحكومة الأمريكية على حماية مستوى العيش المرتفع ، الذى يحظى به العمال الأمريكيون ، فلا تسمح باستيراد سلع ، يساهم فى إنتاجها عمال ، يحصلون على أجور بخسة ، مما يعرض السوق الداخلية لنوع من المنافسة ، لا سيبل إلى الدفاع عن عدالته . وقد استألت هذه الحجة العمال الأمريكيين أنفسهم ، فعدوا أكبر المناصرين لسياسة الحماية ، وأشد المتحمسين بها .

وليس هناك شك ، فى أن هذه المناقشة ، من جانب رجال الصناعة والعمال الأمريكيين ، لا تستند إلى أساس سليم . فالأجور العالية التى يحظى بها العمال الأمريكيون ، ليست نتيجة الاستثمار فى اتباع سياسة الحماية الجركية ، ولكنها ناشئة عن الظروف المواتية السعيدة ، التى فازت بها الصناعة الأمريكية ، والتى نجم عنها ارتفاع معدل الإنتاج الحقيقى للعامل الأمريكى . فلو لم تكن كفاية العامل الأمريكى بالغة الارتفاع ، بسبب توافر نظم إنتاجية ، تعتمد إلى أبعد الحدود على أحدث المعدات والآلات ، وبسبب توسيع نطاق الإنتاج فى كل وحدة إنتاجية إلى أقصى الحدود الممكنة ، لما ظفر العامل الأمريكى بالأجر المرتفع ، ومستوى

العيش الرفيع ، الذى ظفر به . ولو حطمت الحواجز الجمركية ،
التي تقف سداً يحول بين منافسة المنتجات الأجنبية ، للمنتجات
الأمريكية ، لما تعرض مستوى الأجور الأمريكى ، لآى انخفاض
ما . والدليل على ذلك أن الصناعة الألمانية ، كانت تحظى منذ
نشأتها بالحماية الجمركية ، وعلى الرغم من ذلك ، فإن مستوى
الأجور للعمال الألمان ، كان دائماً أقل من مستوى أجور العمال
البريطانيين ، حتى خلال الفترة ، التي كانت بريطانيا أثناءها وفيه
لمبادئ حرية التجارة ؛ وبالتالي ظلت أجور العمال الألمان فى
مستوى بالغ الانخفاض ، بالنسبة إلى مستوى أجور العمال
الأمريكيين . ومن هذا نرى أن الحماية الجمركية فى حد ذاتها ، لم
تسكن عاملاً أصيلاً ، فى رفع مستوى أجور العمال الأمريكيين ؛
وإنما كان هذا الارتفاع ناشئاً عن ديناميكية النظام الاقتصادى
الأمريكى ، وتمتعه بظروف ، لم تتح لغيره من النظم الاقتصادية
الأخرى . ولعل الحماية الجمركية الأمريكية ، لم تسكن حائلاً دون
تقدم الإنتاج وتطوره ، إلى مراتب أعلى من النمو والنضوج ، كما
أنها لم تسكن عبئاً ثقيلاً ، ناء به المستهلكون ، لسببين رئيسيين :
أولهما — أن الحياة الأمريكية كانت تتمتع ، فيما عدا كبرنطاق التجارة
الأمريكية ، بكل مظاهر الحرية ، فى أوسع حدودها ؛ ومن ثم
ساد جو هذه الحياة ، ألوان من المنافسة المبدعة المنشئة ، أتاحت
لأصحاب المواهب والملكات ، أن يدخلوا المستحدث من الفنون
والنظم ، وأن يقدموا على التجديد والابتكار ؛ مما جعل الصناعة

الامريكية ، لا تقبع جامدة ساكنة ، نتيجة ارتكانها على الحماية ، بل تأخذ سبيلها ، مندفعة دائماً صوب التقدم والارتفاع ، يحثها على ذلك عزائم جبارة ، وجهد متواصل لا يني ولا يكل ، وجرأة واقدام منقطع النظير ، من جانب المسؤولين عنها ، القوامين على شئونها .

وثانيهما — أن معدلات الاجور والمرتبات الامريكية ، كانت مرتفعة على الدوام ، إذا قيست بنظائرها في الخارج . وما كانت هذه الاجور والمرتبات ، لتقف عند حد في تدرجها ارتفاعاً ، فكل تقدم في كفاية العمال الإنتاجية ، كان يحظى بالجزاء المناسب له ، مما يحفز العمال دائماً ، على بذل كل الجهود الممكنة ، لمواصلة رفع مستوى إنتاجهم وكفائتهم . ولهذا السبب ، لم يلق العمال الامريكيون عنتاً من بقاء الحماية الجمركية ، لأن الحماية إذا أسفرت عن اتجاه أسعار المنتجات الامريكية للارتفاع ، فإن هذا الارتفاع في الاسعار ، كان يقابله ارتفاع مواز في الاجور والمرتبات . ومن كل هذا نرى ، أن مجموعة من الظروف والعوامل ، تضافرت مع بعضها البعض ، لتجعل سياسة الحماية الجمركية ، سياسة تقليدية في الولايات المتحدة .

ولكن الشغف بسياسة الحماية والولاء لها ، لم يقف عند هذا الحد . فإنتهت الحرب العالمية الاولى ، وما أن عقبها ذلك الانهيار الخطير في المستوى العالمي للاسعار ، في خريف سنة ١٩٢١ ، حتى وجدت الولايات المتحدة الامريكية ، أن مصالحها تقضى عليها ،

باتباع سياسة من العزلة الاقتصادية ، صارمة الاوضاع . فعمدت وفقاً لذلك ، إلى رفع الرسوم الجمركية على الواردات الأمريكية ، إلى مستويات بالغة الارتفاع ، بل طبقت بالنسبة لجانب من السلع ، نظام الحصص ، لتضمن سلامة السوق الداخلية . من اكتساح الاعاصير القاسية ، التي عبثت بالنظم النقدية والاقتصادية ، في جانب كبير من بلاد العالم الصناعية . وكانت حجة الأمريكيين في ذلك ، أن الصناعة الأمريكية ، خرجت من الحرب العالمية الاولى ، عزيزة الجانب ، قوية الشأن ؛ وأن السوق الداخلية ، سوق متسعة الأرجاء ، فسيحة الجوانب ، وأن في مقدور هذه السوق ، أن تستوعب كل الفيض المتدفق من السلع والخدمات ، الذي تستطيع الصناعة الأمريكية بوسائلها ، أن تخلقه ؛ وأن الاقتصاد الأمريكي ، اقتصاد يتوافر فيه قدر كبير من الانسجام والاتساق . فالولايات الصناعية ، تستطيع أن تجد في الولايات الزراعية ، معيناً لا ينضب ، يمدّها بالخامات اللازمة ، كما تستطيع أن تجد فيها سوقاً طيبة تصرف فيها منتجاتها ؛ ولهذا لم يكن مناص من اتباع سياسة اقتصادية كفاثية ، تغني الولايات المتحدة . قدر الاستطاعة ، عن الاعتماد على السوق الخارجية ، وتمكنها من ، أن تشق لنفسها طريقاً خاصاً بها ، لاصلة بيده ، وبين مجرى الأحداث الاقتصادية العالمية .

وقد نجحت الولايات المتحدة في سياسة العزلة التي اتبعتها ، واستطاعت أن تحقق قدراً كبيراً من الرخاء والرفاهة للقائمين

فيها ، كان مشار حسد كافة بلاد العالم ، ولا سيما ما كان منها عريق العهد بالصناعة كبريطانيا ، ولم تواتها الظروف ، لأن تعيد أوزن الحروف صناعاتها ، في أعقاب الحرب ، تنظما يتفق مع الانقلاب الخطير ، الذي تعرضت له الحياة الاقتصادية العالمية ، ويكفل لها حياة رحية ، قوامها التوثب والنهوض .

ولكن هذه العزلة التي أحكم أمرها وتديرها ، لم تنج الولايات المتحدة الأمريكية ، من الوقوع في براثن أزمة قاسية ، شديدة الخطر ، ومن التعرض لسكساد استفحل شره واتسع مداه . فلقد كان للتفاؤل الشديد ، الذي عم جميع أوساط الأعمال في أمريكا ، ولذلك الاعتقاد الذي ساد بين الجماهير ، بأن الاقتصاد الأمريكي قد تهيأ له من المحصنات ، ما يحميه من التعرض لنكبات التعثر ، أثر بالغ في شيوع جو ، زخر بكل عوامل المضاربة الجاحدة ، التي أطلق لها العنان ، ولم تفلح كافة الوسائل ، التي لجأت إليها السلطات النقدية والمالية ، في وضع حد لها . وجلى أن المضاربة إذا شطت في حماسها ، وغلبت عليها روح من النزق والطيش ، وعدم التبصر بالنتائج ، لا بد وأن تنقلب على نفسها ، قوة جارفة مدمرة ، تبغي النجاة بما أدى إليه جموحها ، وتهدف إلى إنقاذ نفسها ، من نتائج اندفاعها ، وبذلك تتحول من مضاربة صعودية ، تستبشر بالمستقبل ، إلى مضاربة نزولية ، تنظر إلى المستقبل بعين اليأس والقنوط . ومن ثم كانت كارثة « وول ستريت » في خريف سنة ١٩٢٩ ، وهي الكارثة التي ترنح من هولها الاقتصاد

الأمريكي ، والتي عم بلاؤها جميع بلاد العالم ، فلم ينج بلد من آثارها ووخيم عواقبها .

يبد أن هذه الكارثة بالذات ، كانت لها آثار شديدة الوقع ، على السياسة الاقتصادية الأمريكية . فعمد الأمريكيون ، بعد أن اضطرت بريطانيا ، إلى الخروج عن نظام الذهب في سنة ١٩٣١ ، وخشوا الأثر الفادح ، الذي يمكن أن تلقاه الصناعات الأمريكية المأزومة ، من منافسة المنتجات البريطانية ، التي انخفض سعرها العالمي ، إثر تدهور القيمة الخارجية للاسترليني ؛ إلى المبادرة بالإمعان في إحاطة الاقتصاد الأمريكي ، بحواجز جمركية ، بلغت في ارتفاعها حدود المنع . ومن ثم ظل الأمريكيون على وقائهم لسياسة الحماية ، كوسيلة يصفونونها في نظرهم ، اقتصادهم القومي ، من كل الهزات والرجات ، التي استمرت تعبت بالاقتصاد العالمي .

ولكنهم شعروا في نفس الوقت ، أن البطالة التي تفاقم شأنها ، بحيث غدت تهدد الكيان الاجتماعي ، بكل أخطار التصدع والانهار ، لا يشفع في معالجتها ، ما طبعت عليه نظمهم الاجتماعية والسياسية والإقتصادية ، من تقديس الحريات الفردية ، والحرص على صيانتها من كل أنواع التدخل الحكومي . فقد بلغ البلاء الذي ابتليت به الحياة الاقتصادية في أمريكا ، أقصى حدود الخطر ، وأقفلت أبواب الرزق في وجوه ما يربو على العشرين مليوناً من العمال ، تعرضوا لأشنع صور الفاقة والتشرد ، وناء النظام المصري بفداحة الاعباء والالتزامات ، التي كان يتعين عليه القيام بها ، فأفلس عدد كبير

من المصارف و توقف عن العمل عدد كبير آخر ، بحيث بلغت في مجموعها ما يقرب من الثلاثة آلاف مصرف . أما الزراع فقد واجهوا ظروفًا قاسية ، إذ هبطت أسعار المحاصيل الزراعية ، إلى مستويات بالغة الانخفاض ، بحيث غدا حصدها يكلفهم من النفقات ، ما لا يتقن به أثمان بيعها ؛ كما هبطت قيم ملكياتهم الزراعية ، دون مستوى القروض المعقودة عليها .

كل هذا الجو الزاخر بالمأسى والفواجع ، والذي لم يعد له الأمريكيون مثيلاً ، في غضون تاريخ تقدمهم الاقتصادي الطويل الأمد ، والذي كان يتسم دائماً ، برخاء ورواج ويسر في العيش ، وإقبال على المجازفة والمخاطرة ، كانت تنتشر في أفقه أحياناً ، سحب خفيفة القتام ، ما تلبث قليلاً ، حتى تتبدد ثم تختفي ؛ بهذا الجو كان حافزاً للأمريكيين على التسليم بضرورة اتخاذ إجراءات ، ورسم سياسات ، قد تتنافر في روحها وأوضاعها ، مع ما اعتادوه قبل ذلك من نظم وأوضاع ، كانت لا تسمح للدولة بأن تتجاوز حدودها المقدرة ، في كفالة حرية التصرف والعمل ، وضمان قدر كبير من تكافؤ الفرص للجميع .

ولهذا لم يكن هناك مندوحة ، من تعطيل العمل بمبدأ الحرية وعدم التدخل . فلقد كانت جميع الظروف تدعو إلى اتخاذ إجراءات حاسمة ، تصد ذلك التيار المتدفق الطاغى ، والذي أفهم نفوس الناس بكل أسباب اليأس والقنوط والتخاذل ، والذي حمل معه أينما اتجه ، معالم الفقر والعوز والإفلاس والتشرد . ومن

ثم عهد الرئيس روزفلت إلى انتهاج سياسة تدخلية جديدة ، سميت
إثر تطبيقها وتنفيذها « بالسياسة الجديدة » « New Deal » كما سميت
« ببرنامج الانعاش القوي » « New Recovery Programme »
وقد عهد وفقاً لها ، إلى الخروج عن نظام الذهب ، وتخفيض قيمة
الدولار ؛ وإلى رفع سعر الذهب ، بغية تحقيق ارتفاع في أسعار
المحاصيل الزراعية والخامات على وجه الخصوص ؛ وإلى رفع معدلات
الاجور التي يحصل عليها العمال ، وتخفيض عدد ساعات العمل التي
يقومون بها ، قصد استيعاب عدد كبير من الايدي العاملة ، التي
جشعت على سوق العمل ؛ وإلى خفض أسعار الفائدة على القروض
الزراعية ، وتخفيض قيم هذه القروض ذاتها ؛ وإلى تدخل الدولة
لشراء المحاصيل الزراعية من الزراع ، بأسعار تكفل لهم تغطية
نفقات الإنتاج ؛ وإلى تيسير الاقتراض للمنشآت الصناعية والمالية
سليمة البنيان ، والتي تخرج مركزها ، بسبب الازمة ؛ وإلى وضع
برنامج للشروعات العامة ، تقوم الدولة بمقتضاه ، بإنفاق أموال
طائلة لتعزيز القوة الشرائية المتداولة ، وغير ذلك من الخطط ،
التي كان يقصد بها ، إعادة جو من الثقة بين الأفراد ، وبث روح
العزيمة والإقدام ، في نفوس رجال الأعمال .

ولكن لم يقتصر الأمر على هذه الوسائل والتدبيرات . فقد
رأت السلطات الأمريكية ، ألا غناء لها من الإعتماد على الاقتصاد
العالمي . فبدأت في سنة ١٩٣٤ ، تدعو إلى التخفيض من أعباء
الرسوم الجمركية ، وإلى فسخ المجال ، لزيادة حجم المبادلات الدولية .

عن طريق الإقلاع عن اتباع سياسات التحديد الكمي للواردات ، كنظام الحصص ؛ وعن طريق القضاء على نظم الرقابة على الصرف لتيسير حركة نقل الأموال من بلد إلى آخر . وقد استمرت الولايات المتحدة منذ ذلك التاريخ ، حتى وقتنا هذا ، مترعمة لمعسكر المطالبين بتحرير التجارة الدولية ، وفتح مسالكها ، وإزالة العوائق والسدود ، التي تحول دون نموها وازدهارها . ومن العجيب ، أن بريطانيا ، التي كانت أوفى بلاد العالم ، لسياسة الحرية ، بقيت مصرّة على عنادها ، في ضرورة الإبقاء ، على القيود التي وضعتها ، لحماية تجارتها ، والإفادة من تفضيل منتجاتها في أسواق الإمبراطورية .

ولعل القارئ يتساءل ، ما الذي دفع بالولايات المتحدة ، إلى التنكر لسياساتها الحمائية التقليدية ، وإلى الإقبال على سلوك منهج جديد في حياتها الاقتصادية . إن السر في تحول الأمريكيين إلى سياسة الحرية ، إنما يرجع إلى بلوغ جهازهم الإنتاجي ، إلى أعلى مراحل تقدمه . فقد نجح هذا الجهاز في خلق فيض كبير من السلع والخدمات ، غدت السوق الأمريكية غير قادرة على استيعابه . ولهذا لم يكن بد من التعويل على توسيع تجارة الصادرات الأمريكية ، واكتساب أسواق خارجية ، تعتبر مصرفاً ، ينصرف إليه ذلك التيار الزاخر بأنواع الإنتاج . ومن الطبيعي ، لكي تنجح الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها ، أن تعمل على اقناع بلاد العالم ، بأن رفاهتها ، وسلامة البناء الاقتصادي العالمي ، تتوقف على إزالة القيود والسدود ، التي تتعرّض بها التجارة الدولية .

ولدينا دليل آخر ، يؤيد هذا الاتجاه ، من جانب أمريكا .
فلقد كانت عقب الحرب العالمية الأولى ، أشد البلاد تعنتا في المطالبة
بديونها بالذهب . وقد أدت هذه السياسة إلى استنزاف مقادير
كبيرة من الذهب ، كدست في أقبية بنوك الاحتياطي الفدرالى .
ولم تكن لتقبل الولايات المتحدة ، سداد هذه الديون ، التى كانت
تدين بها أوروبا ، فى شكل سلع تصدر اليها . لأنها كما رأينا ، كانت
حريصة على الأخذ بأسباب الحماية ، لتصون أسواقها الداخلية ، من
التعرض لمنافسة المنتجات الأجنبية . ولكننا اليوم نلمس من جانب
الأمريكيين سياسة مناهضة ، للسياسة التى تآبروا عليها فيما مضى .
فقد عمدوا أثناء الحرب العالمية الثانية ، إلى مد بريطانيا وروسيا
بفيض من المؤن والذخائر ومعدات الحرب ، وفقا لنظام جديد
وضعه ، واطلقوا عليه اسم « نظام الإعارة والتأجير » . وقد كان
مفهوما ، أن هذه الإعانات الحرية العينية ، التى أمدت بها أمريكا
حلفاءها ، هبات لا ينتظر من المتفعين بها ردها . فضلا عن
ذلك ، فقد عمدت أمريكا ، عندما انتهى تاريخ العمل بنظام الإعارة
والتأجير ، إلى منح بريطانيا قرضا كبيرا يقرب من الأربعة الف
مليون من الجنيهات ، بشروط كانت فى غاية السخاء . وفوق هذا
كله فقد أقدمت على إعانة أوروبا المهيضة الجناح بإعانات طائلة ،
انطوى عليها « مشروع مارشال ، أو « مشروع الانعاش الأوروبى »
ثم أعقبت ذلك بنشر تصريح لترومان ، تتضمن الفقرة الرابعة منه ،
عانة البلاد المتأخرة إقتصاديا ، ومساعدتها على تعبئة مواردها

لرفع مستوى عيشها . وما أظن أن هذه السياسة الأمريكية الجديدة ،
التي تتسق اجزاؤها مع بعضها البعض ، إلا نتيجة شعور الأمريكيين ،
بأن رفاهتهم ، وضمان الاحتفاظ بأكبر قدر من التوظيف للعمال
الأمريكيين ، والحيولة دون وقوع جهاز الإنتاج الأمريكي ، في
برائن كساد شديد ، قد يودي بالكيان الاجتماعي كله ؛ إنما هي
منوطة بتصريف الفائض الكبير من السلع والخدمات المنتجة
حتى ولو انتهى الامر ، بتضحية قيم هذه الصادرات ، نتيجة عدم
استردادها .

أفلا ترى معي إذن ، كيف أن النظم والأوضاع والسياسات ،
تتحور وتتكيف وفقاً للظروف والأحوال . وكيف أن هذه النظم
والأوضاع والسياسات ، ليست دائمة ثابتة ، ولكنها نسبية ،
يراعى في وضعها ، ما تفرضه سنن التطور والتبدل ؟

١١ - هل تصلح الاشتراكية كنظام اقتصادى فى مصر

فإذا صح هذا الذى ذكرناه ودللنا عليه ، فما العبرة التى يجب
أن نعتبر بها ؟ لقد رسخ فى أذهان الناس فى مصر ، ولا سيما
بين المسؤولين ، أن البلاد لا تستطيع أن تصبح طويلاً ، على أحوال
الفقر والجهل والمرض السائدة . وما أظننى فى حاجة إلى القول ،
بأن كل منصف ، تعبث بنفسه أنبل المشاعر والاحاسيس ، ويفهم
قواده بأطيب الآمال والامانى لمستقبل هذه البلاد ، ليمضى الأمل ، لما يراه
حوله من فقر وعوز وإملاق . ولكن الأمل شيء ، والرغبة فى

إصلاح الأحوال شيء آخر . كما أن الرغبة في الإصلاح شيء ،
وتلص أسباب العلاج الصحيحة ، والوقوف على ما يستطيع ، وما
لا يستطيع ، شيء آخر . فلا يكفي مجرد الأمل ، أو الرغبة الحقيقية
في العمل ، إذا صاحبها تعثر وتخطيط ، في اختيار أنجع الوسائل
والسياسات ، التي لا يتخلف عنها ، شرور قد يتجاوز خطرها ،
الشرور التي نريد القضاء عليها .

ولعلني سقت هذا الحديث ، لأن جمهوراً كبيراً من الناس ، على
اختلاف ثقافتهم ، وتباين مستوى تعليمهم ، يعتقدون أن في ممكنة
الدولة ومقدورها ، أن تبدل الأحوال الراهنة التبعة ، بأحوال
رغد ورفاهة وخير عميم ، ما طوحت صولجان السلطان ، وما سخرت
أداة الحكم وجهازه ، لبلوغ هذا الهدف ، وتحقيق هذا الغرض .
وحجتهم في ذلك ، أن الاشتراكية — وانني أشك في فهم الناس
لمضمونها — كسيلة وحدها ، لأن تصلح الفاسد ، وأن تقيم المعوج .
ولعل الكثيرين قد استهواهم ، ذلك الدأب الخثيث في بريطانيا ،
للمحافظة على مستوى التوظيف المرتفع ، الذي ظفر به البريطانيون ؛
أثناء الحرب ؛ كما خلب لبهم ، تلك الدعايات التي طال ترديدها في
بريطانيا وفي غيرها ، بأن للفرد حقوقاً على الدولة ، يتعين عليها أن
تصطلع بها ؛ ومن أهم هذه الحقوق ، ضمان العمل لكل عامل ،
وتأمين العمال ضد المرض والبطالة ، وكفالة معاش لهم ، إذا بلغوا
سن الشيخوخة . وقد رأت بريطانيا — مع شديد الأسف — أن
تحقيق هذه الأغراض السامية النبيلة ، يستدعيها تغيير سياستها

القديمة — سياسة الفردية Individualism الممعة في الإغراق ،
ويقتضيها أن تحول جانباً من الصناعات والمشروعات ،
إلى صناعات ومشروعات حكومية ، تملكها الدولة ، وتشرف على
إدارتها .

ولقد جرت عادة بعض الناس ، أن يأخذوا الأمور على
مظاهرها ، فلا يعمنون النظر فيما تنطوي عليه من عقد ومشكلات ،
ولا يدققون فيما إذا كانت النظم ، التي أثبتت التجارب صلاحيتها
في بلد معين ، يصلح للتطبيق في بلد آخر ، تبين ظروفه وأحواله ،
تبايناً كبيراً ، عن ظروف وأحوال البلد ، الذي يراد أن يحتذى
حذوه ، وأن ينتهج نهجه .

فليس هناك شك ، في أن بلادنا لا تزال زراعية ، تعتمد على
الإنتاج الزراعي في الحصول على أكبر قدر من دخلها . والزراعة
بطبيعتها ، وخاصة في البلاد القديمة المزدهمة بالسكان ، والتي لا يزال
تطرد الزيادة في أعدادها ، صناعة ضئيلة شحيحة ، لا تعطى
إلا بمقدار ، ولا تمنح خيراتها إلا بعد بذل الجهد الجهد ؛ ومع
ذلك فإن هناك حدوداً ، تقف عندها ، فلا تستجيب لطالبي خيراتها
بالغاً ما بلغ الجهد المبذول ، ومهما ارتفعت المشقات والتضحيات ،
التي يعني الزراع بثملها . فقانون تناقص الغلة ، كما يصطلح عليه
الاقتصاديون ، يحجم دائماً شيئاً مفزوعاً ، يجر في ذيله أهوال الفقر
والإجذاب ، لكل جماعة من الناس ، أخذت تمارس فنون الزراعة ،
وعولت عليها في عيشها ، ولم تعمل حساباً للمستقبل ، فاستمرت

اعدادها تزايد ، دون قيد أو حد . والآن ، هل الحكومة
مستطاعة ، أن تحول دون هذا الاتجاه ؟ وهل في مقدورها أن
تحول القفار والبيد ، في لمحة العين والبصر ، إلى جنات غناء ،
تدر لبنا وعسلا ؟

يقولون أن هناك مساحات واسعة في شمال الدلتا ، تبلغ
ما ينوف على نصف المليون من الفدادين ، قابلة للإصلاح ، لو عثت
الحكومة باستصلاحها . ولكن ماذا تجدى هذه المساحة الضئيلة
حيث هذا الطوفان المتدفق من الأعداد البشرية . والتي تريد أن
تحيا حياة كريمة ؟ إن المنطق والعقل يفرض علينا أن نعلم ، بأن
التحويل على الإصلاح الزراعي ، أمر لا يمكن أن يؤدي إلى النتائج
التي نشدها . ومن أشد وجوه الخطر ، أن يلقى في روع الناس ،
بأنه من الميسور ، تلطيف حدة المساوىء القائمة ، لو أعيد توزيع
الملكيات ، أو قصر أمرها . على الزراع الذين يفلحون الأرض
أنفسهم . فعميم الملكية ونشرها بين صغار الزراع ، قد يكون
عاملا مهددا للقلق الذي ينتاب الناس ، ولكنه لن يحل المشكلة .
لأن مساحة الأرض الكلية ، سوف تظل على حالها ؛ إذ لن تؤدي
سياسة إعادة التوزيع ، أو تفتيت الملكيات إلى زيادتها .

وكل ما يمكن أن يقال عن ميزة الحد من الملكية الزراعية ،
أو الأخذ بمشروع خطاب بك ، إنما يرجع الى تعبئة الموارد
التقنية ، وبعثها في التداول الصناعي والتجاري ، بدلا من إغراقها
في الأرض ، وجبسها فيها . ولا شك أن التخفيف من حدة الطلب

على الأرض ؛ يساعد على خفض أثمانها إلى حد ما ؛ كما يؤدي إلى خلق عقلية جديدة ، يرى معها أصحاب رموس الأموال ، ألا مناص من استثمار أموالهم في المشروعات الصناعية والمالية والتجارية . ولعل هذه الفائدة ، خطوة هامة ، في سبيل خلق وعي تجارى ، بين صغار المستثمرين ومتوسطيهم . ولكنى مرة أخرى ، أريد أن أؤكد ، بأن الحد من الملكية الزراعية في حد ذاته ، عن طريق وضع حد أعلى للملكيات الزراعية ، لن يؤدي توأ ، إلى رفع مستوى العيش ، أو إلى القضاء على أدواء الجماعة في مصر ؛ وإنما هذه السياسة تعتبر طليعة لما يجب أن يتلوها من سياسات انشائية منتجة وخالقة .

إذا كان الأمر كما رأينا ، وإذا كنا قد انتهينا إلى حقيقة ، أرجو أن تكون قد وضح شأنها ، وهى أن أى إصلاح يدخل على شئون الإنتاج الزراعى ، لن يتجاوز أثره هامش المشاكل العاتية التى تصادفنا ، فما وجوه العلاج التى يجب أن نلجأ إليها ، وما مدى الوقت الذى يمكن أن يستغرقه ، أمر إصلاح ما أعوج من شئوننا .

لعلنى لست فى حاجة إلى تبيان ما سبق أن أشرت إليه ، وهو أن الأعداد البشرية ، التى تملكها هذه البلاد ، تطفى بعنف على مواردها . وما أظن أن هناك جدوى ، من إنسال أناس ، لا تهتم لهم الظروف القائمة ، التى تكتنف هذه البلاد ، عيشا هنيئاً كريماً . فليست المسألة مسألة أعداد تأتى بحكم الجهل والغرائز

البدائية ، ثم تذهب بحكم المرض وشظف العيش وقسوته . إذ أن قانون الطبيعة وسنّها ، صارم في هذه الناحية . لأنه بقدر ما يصوب معدل المواليد نحو الارتفاع ، بقدر ما يصوب معدل الوفيات نحو الارتفاع كذلك . فكأننا نبدد في تراثنا الإنساني ، ونعيب بقوانا المنتجة عبثاً ، لايحوز لامة ترنو إلى التقدم والنهوض ، أن تطيقه وتسكت عليه .

ولو أننا رجعنا إلى الأحوال الاقتصادية ، في بعض بلاد العالم التي لم تسنح عليها الطبيعة ، بالموارد الطائلة ، كبلاد السويد مثلاً ، لوجدنا أن الأعداد البشرية فيها محدودة ، لا تزيد إلا بمقدار ، وأن معدل المواليد ومعدل الوفيات ، يعتبر كل منهما قد وصل إلى أدنى الحدود . وقد استطاعت السويد ، على الرغم من نزارة مواردها ، وعدم امتلاكها لمستعمرات غنية ، تسعف جهازها الإنتاجي ، بالخدمات اللازمة لها ، أن ترفع مستوى عيش أدنى الطبقات فيها ، إلى مرتبة ، فاقت بكثير مستويات العيش التي ينعم بها البريطانيون أنفسهم . وعند ما أتحدث عن مستوى العيش ، إنما أقصد ما نعنيه بهذا الاصطلاح في أوسع حدوده ، بحيث يشمل ضرورات الحياة وجانباً من السكاليات التي لا يستطيع شعب متقدم أن يجد عنها غناء ، وفضلاً عن ذلك ، فإنه يشمل مستوى الثقافة العامة ومستوى الصحة العامة ، وتقدير صفة المواطن ، والشعور بالمسؤولية ، وإحساس مرهف لذوق مباحج المدنية ومتعها ، إلى غير ذلك ،

مما يضئ على الحياة الاجتماعية ، ألوانا من الرغد والرفاهة ، هي التي تصبو إليها الجماعات الانسانية المتوثبة ، في كل مكان وزمان .

فإذا كان الأمر كذلك ، كان على الدولة أن تفكر ملياً في هذه المشكلة ، وأن تبذل أقصى جهدها ، لبث وعى جديد بين الطبقات تشعرها عن طريقه بالكرامة الإنسانية ، وما يجب أن يبذل من ضبط للنفس ، وكبت للغرائز ، حتى تصان هذه الكرامة فلا تبذل أو تهان . وإذا كان الناس يرددون في مصر ، أن قيمة السائمة أرفع شأناً من قيمة الإنسان ، فإنما مرد ذلك ، إلى أن أعداد السائمة محدودة ، تنظمها الطبيعة وفقاً لمقتضيات الظروف والأحوال ، بينما أن الأعداد البشرية ، قد تتجاوز الحدود الواجبة المعقولة ، فننخفض قيمها المادية والمعنوية في نفس الوقت . وما أعتقد أنه من الضروري أن أشير ، بأن مشكلة السكان في مصر ، قد تجد لها حلاً ، لو انتهى الاشكال السياسي بيننا وبين بريطانيا . فهذا أمر واضح كل الوضوح ؛ وذلك لأن شطر الوادي في الجنوب ، يحتاج أزمة افتقار إلى السكان ، كما يحتاج شطر الوادي في الشمال ، أزمة وفرة وازدحام في السكان ، وكلاهما شر لاشك فيه . وقد يكون إزجاء حجة كهذه ، عاملاً من أهم العوامل ، التي قد تقنع البريطانيين والرأى العالمى ، بأنه إذا كانت مصالحهم الحقيقية كما يصرحون ، هي في رفع مستوى عيش الطبقات الفقيرة في الشرق الأوسط ، فإن انجع وسيلة لتحقيق هذا الهدف ، لن تعدو ترك الوادي حراً ، في ترتيب شئونهِ وتنظيم بيته ، ومن ثم في تحقيق التناسق بين

الأعداد البشرية في الشمال والجنوب .

بيد أن مثل هذه السياسة التي أشرنا إليها ، والتي تنطوي على بث قدر من المعرفة بين أفراد الجمهور ، تتناول ضرورة الحد من الأعداد البشرية ، لا يمكن أن توفى ثمارها في القريب العاجل لأن تغيير عادات الناس ، والعرف الذي تواضعوا عليه ، والمساس بالتقاليد المرعية ، أمر من العسير تحقيقه ، إلا بعد بذل جهود ثقافية مضيئة .

وعلى ذلك لا بد من الالتجاء إلى وسائل أخرى ، تعين على تخفيف حدة الأزمة التي نعانيها . بجانب السياسة السلبية التي نوهت عنها . وهنا يقف المفكر حائراً ؛ لأن ألواناً مفرقة من الفقر والعوز تصدم حواسه كل يوم ، بل كل ساعة من ساعات النهار ؛ ولأن شعب الجوع والعري ، يهدد دائماً الملايين من سكان هذه البلاد ؛ وعند ما نتحدث عن الجوع ، لا نقصد بذلك انعدام المواد التي تملأ المعدة ، وإنما نقصد انعدام تلك الأنواع من الغذاء ، التي تصون حياة الفرد من التعرض لمختلف الآفات والأمراض ، والتي تحمي بنيته ، فلا تتعرض قوى الفرد للضعف والخوار ، كلما جد في عمله ، أو أقبل على طلب رزقه . فإذا أضفت إلى ذلك ، عيشاً ذليلاً في مساكن حقيرة ، لا يتطرق إليها الهواء النقي ولا أشعة الشمس المظهرة ؛ شعرت بلا شك ، أن هذه البلاد فقيرة فقراً مدقعاً ، وأن أحوال العيش فيها ، للكثرة الغالبة من أفرادها ،

قد هوت إلى حضيض ، لا يمكن أن تطمئن إليه أمة تنوِّب للنهوض ،
وتثور في نفسها ، روح قلق مضطربة ، للهوان الذي بلغته الكرامة
الإنسانية . ولكن على الرغم من كل هذا ، تطالعنا الفينة بعد الفينة ،
تصريحات المسؤولين ، بأن كل شيء يسير على مايرام ، وأنه
ليس هناك أحسن مما كان وما يكون ؛ وأن هذه البلاد تتمتع بجو
صحو ، وربة سخية ، كلما تلك من الأيدي العاملة ، قوة وفيرة العدد ،
قوية الساعد ، لا تكل عن العمل ، ولا تمل من بذل المشقة والجهد
ثم ينتهى الأمر بهذه التصريحات بالتنويه عن أن مستوى العيش في
مصر يتجه إلى الارتفاع ، بمعدل قد يزيد ، على معدل ارتفاع
مستوى العيش ، في بعض بلاد العالم الأخرى .

فالمسؤولون منا يرون أننا أغنياء ، تزخر بلادنا بكل أنواع
الثروات المادية والإنسانية ، والواقع الملبوس بصرخ في وجوهنا ،
بأننا فقراء ، يعوزنا الكثير ، لكي نصل إلى تلك المرتبة من الثراء
التي نحلم بها ، فنحن في أشد الحاجة إلى المال ، لكي نستطيع أن نعي
الموارد الدفينة ، وأن نبث فيها روح الحركة والحياة . ونحن في
أشد الحاجة إلى الكفايات الإدارية والفنية ، وأصحاب الخبرة
في مختلف الفنون والصناعات ، لنستطيع وضع أسس سليمة ،
للصناعات التي نقدم على إنشائها . حتى لا يتطلب الأمر ، فرض
رسوم جمركية عالية ، قد تبلغ حد المنع . يرهق بها المستهلكون
أيما إرهاق ، ويطالبون بتحملها ، لصون الثروة الصناعية الجديدة
من الانهيار ، وما يعقب ذلك من تشريد العمال العاملين فيها ، دون

أن يذكر أصحاب الشأن في هذه الصناعات ، أن فساد إدارتهم ، وضعف كفاياتهم ، قد يكون أساس هذا البلاء . فالحمية الجبركية ، لانحى صناعات يحق لها البقاء ، لأنها قائمة على أسس سليمة ، وإنما تحمي وجوها من الضياع والتبديد في الموارد المادية والإنسانية ، كما تحمي مصالح خاصة ، على حساب المصلحة العامة . وهذا أمر يجب أن تنزه عنه نهضتنا الصناعية الجديدة . ونحن في أشد الحاجة أيضاً ، إلى قسط وافر من التعليم والتدريب المهني والصناعي ، لا يخرج لنا أصحاب ياقات بيضاء ، ينشدون العمل في المكاتب ، ويتكرون لأنواع التخصص التي هيئت لهم ، وإنما يخرج لنا صناعات مهرة مدربين ، يعترفون بأنواع تخصصهم ، ويفخرون بمهنتهم ، ويدأبون على العمل في المصانع والورش والعنابر ، يملأهم الزهو بإنتاجهم وثمار كدهم . ونحن مرة أخرى في أشد الحاجة إلى قدر كبير من التواضع ، فليس لنا أن ننظر إلى غيرنا ، بمن يفوقتنا ثراء وجاهاً ، فننسخ نظمهم وأوضاعهم نسخاً ، دون أن نفكر في التفاوت الخطير الكبير بين أحوالنا وأحوالهم . إذ لا مرأى ، أن اليد العاملة في مصر لا تتمتع بكفاية كبيرة ، وقد يؤدي جعلها إلى تحميل أصحاب رؤوس الأموال خسائر طائلة ، في تعطيل آلات قيمة ، أو تعريضها للتلف والبوار . فضلاً عن هذا ، فإن أصحاب رؤوس الأموال ، يتحملون نفقات طائلة ، تتمثل في غير قليل من الصبر والانتظار ، حتى تنبأ للقوات العاملة لديهم ، الدربة والمران والخبرة الكافية ، لإنتاج السلع بأقل النفقات . كل هذا يجب

ألا نغيب النظر عنه ، حتى لا نخلق جواً كريهاً لأصحاب رموس الأموال ، بغياً لنفوسهم ، يحثهم على التريث في الإفدام على أى مشروع ، مهما ثبتت لهم صلاحيته ، بدلاً من اندفاعهم إلى تنفيذه يحضهم على ذلك أمل وفير في الربح ، وثقة واطمئنان إلى المستقبل .

فليس علينا أن نشط في مطالبة أصحاب رموس الأموال ، بدفع أجور دنيا ، قد لا تتناسب مع الكفاية المنخفضة للعمال ؛ وليس علينا أن نطالبهم بتطبيق نظم ومشروعات اجتماعية لصالح العمال ، طالما أن ظروف الإنتاج لا تسمح بذلك . إذ أن أثر هذا الشطط ، لا يعدو أن يكون واحداً من اثنين : فإما أن يرهب أرباب الأعمال هذه القيود ، التي لا تتسق مع ظروف الإنتاج ، في أحوال لا تعد مثالية ، فيولون وجوههم عن المجازفة والمخاطرة ، وبذلك نكون قد قضينا على أبواب رزق واسعة ، كنا في أشد الحاجة إليها ، لاستيعاب القوات العاملة الزاحرة لدينا ، حتى يخف ضغطها على موارد الزراعة . وما أظن أن هناك بلاداً ، تستطيع أن تجرب قوانينها ، بأن يستمر أرباب الأعمال في مزاوله أعمالهم ، رغماً عن أنفسهم ، وهم يشعرون في قرارة نفوسهم ، أن الاستمرار على العمل ، في ظل أوضاع ، قد تجلب لهم الخسائر ، أمر يكاد يكون في حكم المحال .

وإما أن يقوم أرباب الأعمال ، برعاية النظم والأوضاع التي تفرض عليهم ، على أن يعوضوا النفقات النقدية والحقيقية ، التي يتحملونها ، في شكل ارتفاع في أسعار السلع التي يقومون بإنتاجها ؛

ثم يعقبون ذلك بالمطالبة بوضع تعريفه جمركية مرتفعة ، تحول دون منافسة المنتجات الأجنبية جيدة النوع ، رخيصة الثمن ، للمنتجات المحلية ، رديئة النوع مرتفعة الثمن . وهذا أمر لا شك فيه . لأن صد تيار المنافسة ، لن يدفع أرباب الأعمال إلى بذل الجهد الجهد ، في تحسين نوع الإنتاج والنهوض به ، بل يدعهم مطمئنين إلى خلو الجو لهم . فلا يجربون الجديد والمستحدث من الفنون ، لأن هذه التجارب ، تحملهم نفقات ، هم في غنى عن الاضطلاع بها . ولأنه ليس أمامهم من يخشون مزاحته ، ويرهبون اقتناصه للأسواق المضمونة لهم . وفوق ذلك ، تؤدي الأسعار المرتفعة ، إلى تحميل المستهلكين ، ولا سيما صغارهم ، أعباء باهظة . فكأننا نأخذ من الطبقات العاملة ، باليد اليسرى ، ما نمنحه لها من مزايا ، باليد اليمنى .

كل هذا يدل في رأبي ، على أننا نستخف بحسامة المشكلة التي تواجهنا ، ونفنع برديد خطط وأوضاع ، لا تتناسب مع ظروفنا . فأمامنا بطلالة متفشية نزرع تحت أثقالها ، ولو بدت لنا متخفية مستترة مقنعة ، لأننا لا نأبه بالمستوى المنحط من الإنتاج ، الذي يقوم بإنتاجه فلاحونا ، ونموه على أنفسنا ، بأنهم طالما يفلحون الأرض ، ويستنبئون منها الحاصلات ، وطالما لا تزال الأرض متسعة لتكديسهم ، فكل عامل له عمله الذي يعيش منه . كما لا نأبه بالآثر الخطير الذي ينجم عن حشد أعداد كبيرة في وظائف الحكومة ، تربو على طاقة ميزانيتها ، كما تربو على حاجاتها .

ولكننا ما نلبث حتى نفيق لهول البؤس والفقر ، الذى يكتنف الملايين من المصريين ، من كل جانب ، فإذا بخيالنا يجمع بنا ، وإذا بنا نعتقد أننا قد وصلنا إلى اكتشاف سر الداء ، ومنبت البلوى ومنشأها . إذن فلنقض على هذا البؤس وهذا الفقر ، بحرة من القلب لنأخذ من الأغنياء ، لنمنح الفقراء وذوى الدخول الصغيرة ، من بسطة العيش ، التى حبتهم الظروف بها ؛ ولنعمل على رفع مرتبات الموظفين ، ولنفرض أجوراً دنيا ، لا يمكن أن يهبط عنها معدلات الاجور ، ولنكلف أرباب الأعمال ، بتنفيذ نظم تكفل للعمال الاطمئنان على أجورهم ، وإجازاتهم وساعات عملهم . ثم لنفرض من الضرائب ، ما تتسع حصيلته لمواجهة هذا الإنفاق مهما بلغ . أليست هذه جميعا ، هى السياسات المثلى ، التى أخذت بها بلاد العالم الراقية ، والتى رأت فى تحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية ، وفى تضيق الفجوات الواسعة ، التى تفصل بين دخول الأفراد والطبقات ، صام الأمان ، الذى يقبها هول الهزات الاجتماعية وشرورها ؟ نعم ، هى سياسات مثلى ، لأوضاع مثلى كذلك ، لم تبلغ إلى مكاتها أوضاعنا الراهنة . فلك البلاد التى نرى ضرورة الاقتداء بها ، قد نضج اقتصادها القومى ، وبلغ أعلى مرحلة من النمو ، وأوضحت لا تشكو أزمة الإنتاج وضالة قدره ، وإنما غدت تنبؤ بوفرته وفيضه . فإذا بها تتلصق سبيل الخلاص من الجوائح التى تحتاج حياتها الاقتصادية ، فى تحقيق عدالة فى توزيع الدخل . لأن مشكلة تلك البلاد ، مشكلة إنفاق ، يجب أن يتسع مداه ، ليستوعب ثمار الطاقة الإنتاجية الزائدة . وقد سبق أن

نوهت ، بما تتحمله الولايات المتحدة من تضحيات جسام ، في إمداد أوروبا بمختلف أنواع الإنتاج ، لتحمل عن السوق فائضاً منه ، لو بقي جائماً على صدرها ، لانهى الأمر ، إلى شيوع أزمة خانقة مدمرة . فهي تعتبر الإعانات والمنح ، التي تمنحها للغير ، بمثابة أقساط تأمين ، تدفعها عن رضا واختيار ، لتؤمن نظامها الاقتصادي من التعثر فالانهيار .

ومع ذلك فلعل المسؤولين منا ، قد أدركوا تلك الحيرة وذلك الضيق ، الذي اتاب نفوس علماء الاقتصاد المفكرين في بريطانيا . فلقد اقتضت طبيعة الأوضاع والنظم ، التي سادت بريطانيا ابان الحرب الأخيرة ، فرض ضرائب دخل بالغة الارتفاع على دخول رجال الأعمال ؛ كما قضت بمنح العمال أجوراً مرتفعة ، بغية استمالتهم ، لبذل أقصى الجهود الممكنة ، لإنتاج أكبر قدر من الإنتاج ، في سبيل كسب الحرب والفوز بالنصر . ولكن ما آذنت الحرب بالانتهاء ، وغداً كسبها حقيقة مقررة ، حتى واجه المسؤولون في بريطانيا أحوالاً شاذة ، لفتت أنظارهم ، واستبدت بتفكيرهم . ذلك لأن الضرائب البالغة الارتفاع ، قد دمرت « الخوافز » ، التي تحفز رجال الأعمال على العمل ، وقضت على ذلك المعين من العزم والإقدام ، الذي يحثهم على تحمل الأخطار والاضطلاع بالمسؤوليات ، في سبيل الظفر بريح ، يعدل في نظرهم ، الجهود التي يبذلونها والمشقات التي يعانونها . فإذا انتهى الأمر بهم ، بحيث يلاحظون أن الضرائب على الدخل تستغرق ، شطراً

كبيراً من الأرباح الإضافية أو الهامشية (الحدية) . التي تتجم
عن بذل جهود وتحمل أخطار إضافية وهامشية (حدية) ،
وجدوا من صالحهم ، أن يقطعوا هذه الجهود الإضافية ، وأن
يزيحوا مستوى الإنتاج والنشاط ، إلى مستوى أدنى ، عن المستوى
الذي كان يبلغه هذا الإنتاج والنشاط ، لو لم تستغرق الضرائب ،
الدخل الناشئ عنه . أليس هذا تضيقاً على أصحاب المهن ؟ ثم
أليس هذا كبتاً للنشاط الاقتصادي ، الذي يجب أن يتاح له الفرص ،
ليطرد نموه ، فيضني على الجماعة بأسرها ، خيراً عما ؟ إن هناك
حدوداً ، يجب ألا يتجاوزها سلاح الضرائب ، في بتره للدخول
المكتسبة ، واقتطاعه أشطارها . وإلا وجد هذا السلاح ، أن
حين نشاطه قد ضاق ضيقاً ، بحيث تؤدي كل زيادة في معدل بتره ،
إلى نقص في الأجزاء المبثورة ، وانكماش فيها . فكأن الخزينة
قد ضاق بها الأمر ، حتى قنلت الدجاجة ، التي تمنحها كل يوم .
بيضنة من الذهب .

وما قلته عن رجال الاعمال ، لاحظته المسئولون في بريطانيا
عن العمال . فقد بلغ ارتفاع الاجور حداً ، أضحي معه ايثار
الفرغ ، أجنب منفعة وأكثر فائدة من ارهاق النفس ، بالاستمرار
في العمل . ولهذا زاد « معدل التغيب » ، « Absence Rate » بين
العمال ، ولا سيما في صناعة الفحم المؤتممة ، وبدا الاعتقاد ، بأن
الإغداق على العمال ، وتأميم الصناعات ، وإشعار العمال أنهم
يكفون ويكفون ، في مشروعات تملكها الجماعة بأسرها ،

أنه تفكير قام على لون من خداع النظر ، وعدم فهم الطبيعة البشرية ، ووهم يتجاني مع الوقائع والشواهد .

ولعل ماسقته من حديث ، يبين بوضوح ، أننا نضع العربية أمام الحصان . فنحن نريد أن نقضى على أوضاع ، نلصق بوضوح جورها وحيفها ، ونحاول تأمين كيانتنا الاجتماعية ، ضد جميع الهزات التي قد تعروه . بسبب ذلك الضجر من سوء الأحوال ، الذي يستولى على نفوس المفكرين ويستبد بهم . ولكننا نبدأ ، بما كان يتعين علينا الانتهاء به ، فندخل في روع الناس ، أن البلاد قد وصلت إلى درجة من الرأه ، تستطيع معه ، أن تقدم على جانب من المشروعات الاجتماعية ، التي ترفه عن أحوال عيش جانب من الطبقات العاملة . ويغيب عن خاطرنا ، أن سياسة كهذه ، إذا أفاد منها شطر من الطبقات ذات الدخل المحدود ، فإن الغالبية العظمى من الملايين التي تعمل في ظروف سيئة ، تضطرها إليها طبيعة العمل الزراعي في الريف ، سوف تظل على حالها من شظف العيش وقسوته . كما يفوتنا أن الأعباء الثقيلة ، التي لا بد وأن يضطلع بها أصحاب رؤوس الأموال ، قد تؤدي بهم إلى النكوص عن الإقدام على إقامة مشروعات جديدة ، أو التوسع في المشروعات القديمة ؛ ومن ثم لا يخلق ذلك المجال من النشاط ، الذي يجب أن تتاح كل الفرص الممكنة لقيامه ، ليساعد على استيعاب الأعداد الكبيرة من السكان ، التي تعمل في أعمال غير مجزية ، وليؤدي في نفس الوقت ، إلى مساعدة العمال المهرة ، على تسليق درجات السلم الاجتماعي ، درجة درجة .

ليس لنا أن نبث في نفوس الناس النزعة إلى الترف ، وهو
ترف لا يمكن تحقيقه ، إلا على حساب كبت النشاط وعرقلة
التقدم الاقتصادي الطبيعي ؛ وليس لنا أن نساعد على نمو تلك
الافكار الخبيثة المضللة ، بأن أصحاب رموس الأموال ، طبقة
طفيلية ، لا تكسح ولا تشقى ، وأن العمل هو الخالق المنشئ
المبدع ، لأنواع الثروات التي تنعم بها الجماعة . لأن مثل هذا
الاتجاه من جانبنا ، إنما يؤيد الجهل المتفشى ، بأننا أغنياء ، وأن
عالة الشقاء الذي نعانيه ، إنما يرجع إلى سوء توزيع الثروات
وفي الدخول . وليس أدل على فساد هذا الاعتقاد من حقيقتين :
أولاهما — أن أحدث تقدير للدخل الأهل في مصر ، يثبت الفقر
الشامل ، الذي يكتنفنا من كل ناحية . فلم يزد متوسط الدخل
لكل فرد من السكان ، عن تسعة وعشرين جنيهاً مصرياً في العام .
وهو رقم يدل على ضعف كفايتنا ، والهزال الملم بالموارد التي
تملكها . وقد تبدو هذه الصورة في شكل أبشع ، لو أننا أدخلنا
في حسابنا ، ضعف القوة الشرائية للنقد بسبب التضخم .

وثانية هاتين الحقيقتين ، ما نشهده من ارتفاع مستوى عيش
الطبقات العاملة في ميدان الصناعة ، إذا قورن بمستوى عيش
الطبقات العاملة في الزراعة . فلو لا توافر رموس الأموال التي
وجد أصحابها ما يشجعهم على المغامرة والمجازفة ، في مجالات
استثمارات جديدة ، لما تهيأ للآلاف من العمال الصناعيين ،
ما ينعمون به اليوم من أجور وأحوال حياة ، ما كانت لتسنى لهم ،

لو بقي الطريق إلى الصناعة مسدوداً في وجوههم ، فلنذكر دائماً فضل أصحاب رؤوس الأموال ، ولننعم بدعاية واسعة بين طبقات العمال ، كمشركاء مساهمين في عمليات الإنتاج الصناعي ، ليفهموا أن هناك حدوداً ، لا يمكن لمطالبهم أن تتجاوزها ، في هذه الفترة البدائية ، من عمر الصناعة ؛ وأنه من غير الميسور في الوقت الحاضر ، أن ينالوا المزايا ، التي ظفر بها العمال في البلاد الصناعية العريقة العهد بالصناعة ، بعد جهاد قاس مرير ، وكفاح طويل ، إلا بعد أن تستقر الأوضاع الصناعية في بلادنا ، وبعد أن تظفر الصناعة بمكانة في الإقتصاد القومي ، تزيج الإنتاج الزراعي عن مكاته ، وتغدو ولها الشأن الأول ، في إمدادنا بالطيبات ، التي نشعر بأمن الحاجة إليها . فأما القول بغير ذلك ، فإنما هو نوع من النفاق الاجتماعي ، يطنطن ولا يعمل شيئاً ، ولكنه يؤدي إلى نتائج سيئة الأثر ولا يسع أمة ، تبغى حل مشاكها المتعددة التي تواجهها ، أن تطبق مثل هذا النفاق ، لأنه يؤلب عليها عناصر القوضى والاضطراب . فما كانت الدولة لتعد مسئولة عن الفقر الجاثم ، وما كانت الطبقات الثرية ، ليلقى على عاتقها بأوزار ما تعانيه الجماعة . لأن هذا الفقر منشؤه ومبعثه ، ذلك التضخم البشري ، الذي لا يزال يطرد زحفه ، يعمث فساداً في أوضاعنا ، ويهددنا بكل شرور الضجر والشكوى ، التي تن من منها كافة الطبقات .

كولعلني لست في حاجة إلى الإفاضة مرة أخرى ، للإبانة عن عدم جدوى التفكير ، في تنفيذ تلك المشروعات الاجتماعية ، التي طال ترديدها ، والإشادة بأثارها ، ولا سيما مشروع التأمين

الاجتماعى ، ثم مشروع الضمان الاجتماعى . ولست أشك فى ان
 فيضاً عميقاً من الشعور النبيل ، بضرورة تحقيق لون من ألوان
 العدالة الاجتماعية ، هو الذى يحض المسؤولين على اختلاف نزعاتهم
 السياسية ، إلى الأخذ بهذه المشروعات ، ولكن العواطف الفيضة
 بالشعور النبيل ، لا تكفى وحدها للقضاء على الأدواء التى نعانها .
 إذ يجب أن يكون الحكم فى كل ذلك ، تغليب العقل ، والأخذ
 بماتليه الوقائع والحقائق . ولقد أثبت التجارب فى بلاد أخرى ،
 وعلى الأخص بريطانيا العظمى ، أن تطبيق قانون الفقر
 The Poor Law ، فى بيئة تزخر بالعوامل الإنسانية العاطلة ، كان
 له أسوأ الأثر فى التغلب على من حدة الفقر ؛ لأنه زاد فى عدد
 الفقراء ، وعدد الذين يطالبون بالعون ، على أساس عدم تمتعهم
 بالموارد التى تكفل لهم أدنى مراتب العيش . وائس أسهل على
 نفوس العامة ، الذين قد بلغوا أحط درجات الفقر المادى والمعنوى
 معاً ، من أن يجدوا فى الضمانات الاجتماعية ، أقوى حافز لهم على
 التواكل ، وأشد باعث لهم على الاعتماد ، على ما تهيئه لهم الدولة ، من
 معاش مكفول فى المستقبل . ولن نستطيع أن تغلب على ما جبلت
 عليه الطبيعة البشرية . إذ من أهم خواصها وميزاتها ، أن تتركز
 دائماً إلى سلوك السبيل ، الذى تلقى فيه أقل مقاومة ممكنة . وليس
 هناك أيسر من الارتسكان على ما يفرضه نظام الضمان الاجتماعى ،
 بدلا من بذل الجهد الجهد ، فى سبيل الاعتماد على النفس ، والتبصر
 للمستقبل ؛ وهى صفات يجب أن نعمل على إنمائها ، بدلا من العمل

على عدم إفساح المجال لظهورها وتقويتها . ولهذا أخشى أن يؤدي نظام الضمان الاجتماعي ، إلى زيادة أسباب الفقر والإعواز ، كما أخشى أن ينهار بناء هذا الضمان ، تحت ثقل الأعباء التي سوف ينوء بها ، لا شيء إلا لأننا نحاول أن نصد طوفانا غامراً من الفقر ، في الوقت الذي تعمل فيه البيئات الاقتصادية المتقدمة ، على وضع سدود خيال الفقر ، وهو يسلك في خزي واستحياء مجارى ضعيفة التيار ، تشق سبيلها على هوامش الحياة الاجتماعية وأطرافها ، فلا تقحم صميم هذه الحياة ، ولا تغشى جميع جنباتها .

إن المشكلة التي نواجهها ، مشكلة طاغية جبارة ، لا يغني في علاجها ، تلك النظم الخيالية الحاملة ، التي نفتسبها من الخارج ، من بلاد بلغ اقتصادها القومي أرقى مدارج النمو وأعلاها ؛ ونحن نجهد في تحقيق هذه النظم ، لا شيء إلا لنثبت ، أننا ليس أقل إدراكاً من غيرنا ، بفضل تحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية . ولقد كان الأولى بنا ، أن نعالج مشاكلنا على ضوء ظروفنا ، وأن نفهم العوامل الدائمة الدائبة ، التي تجعل للفقر مركزاً ثابتاً ، لا يتحول عنه في حياتنا . وهذه العوامل الدائمة الدائبة ، إنما تتمثل في طغيان الأعداد البشرية ، على موارد العيش الهزيلة التي نملكها .

ليس امامنا إذن ، إلا أن نخلق مجالات العمل والرزق ، فهذا هو السبيل القويم والنهج السديد ، لا للقضاء على الفقر لحسب بل لخلق امة عاملة ، معتمدة على نفسها ، لا تهيب الصعاب ، ولا تطاوى رأسها للعقبات التي نواجهها . ولنستطيع خلق مجالات العمل والرزق

يتعين علينا أن نملك وفرة من رؤوس الأموال، تعيننا على إقامة المشروعات الحيوية لنهضتنا الأساسية لتقدمنا. وهنا يصدمنا مرة أخرى، خطأ شائع يردده الجميع، وهو أن الحرب قد خلفت لنا تراثاً كبيراً من القوة الشرائية، تزرعها السوق. فصر غنية برؤوس الأموال المكدسة في المصارف، والتي لا تقي عن الإقبال على الاستثمار، ما تهيأت لها الفرص المواتية. ولكن هذه القوة الشرائية الطائفة، لا تمثل ثروة حقيقية، بل هي نفوذ متكررة، تطارد بعضها البعض، في سبيل الحصول على الثروات الحقيقية؛ وذلك لأن ثروتنا الحقيقية، بمثابة في موارد الإنتاج على اختلاف أنواعها، لم تزد إبان الحرب. بل أن هناك من الشواهد ما يدل على تعرضها لنقص خطير، نتيجة تدهور خصوبة التربة، وتعرض معدات الإنتاج الآلية، لاستهلاك واسع النطاق، نجم عن عدم إمكان تجديد التالف، وإصلاح العاطب منها. وفي نفس الوقت الذي استنزفت فيه رؤوس أموالنا الحقيقية، زادت مقادير النقد المتداولة، بمثابة في ودائع الجمهور لدى المصارف، وأوراق البنكنوت المصدرة. هذا هو المعنى الفنى، للتضخم النقدي، الذي نعانیه ونشكو منه. فإذا صح هذا، لم يكن في وسع هذه المقادير الطائفة من القوة الشرائية، أن تسعف في إقامة المشروعات، وإنشاء المؤسسات، التي يحتاج إليها الاقتصاد القوي. لأن هذه المشروعات والمؤسسات، تحتاج لإنشائها، إلى معدات آلية، وإلى جانب كبير من الخامات، يتعين علينا الالتجاء للخارج، للحصول عليها. وما لنا سبيل،

إلى استيراد هذه المقومات الضرورية لصناعاتنا الحديثة ، بمواردنا الحالية . ولا أدل على الصعاب التي نواجهها في هذه الناحية ، من تعرض ميزاننا الحسابي لعجز متوال ، ومن اضطرارنا إلى تقييد الواردات ، بشتى القيود ، كيلا يفلت منا زمام موازنة ما نشتره بالعملة الصعبة ، بما تكفل موارد صادراتنا - وهي جد ضئيلة - واتفاقاتنا مع بريطانيا ، الحصول عليه منها . وفضلا عن كل ذلك ؛ فإن وارداتنا من المعدات والآلات ، التي نحتاج إليها سريعا ، لا بد وأن تبلغ رقما كبيرا ، لا يمكن أن تفي به موارد تجارة الصادرات والواردات العادية . إذن علينا أن نسلك سبيلا آخر ، لا بدع فيه ولا شذوذ ، لأنه السبيل الذى طرقه غيرنا من بلاد العالم ، التي احت عليها ظروفها الاقتصادية ، فى فصح مجال لتطورها الصناعى ، كي تبلغ درجة من النهوض ، تستطيع أن تفتح عن طريقه مجالات الرزق لأبنائها ، كما تتوسل به لرفع مستوى العيش فيها .

— هذا السبيل الوحيد ، هو فى الحصول على إعانات وقروض من الخارج ، فأما الإعانات ، على غرار « إعانة مارشال » ، فنحن أحق بها من غيرنا من بلاد العالم ، التي ظفرت بها . وأظننى لست فى حاجة إلى التبيان ، بأننا قصرنا أشد التقصير ، فى عرض وجهة نظرنا ، وفى تعزيز دعوانا ، بأن حياتنا الاقتصادية ، إبان الحرب ، قد تعرضت لاستنزاف جانب خطير من مواردها ، كمننا فى أشد الحاجة إليها ، للمحافظة على مستوى المعيشة البالغ الانخفاض ، الذى يروح تحته غالبية مواطنينا . ولعل وباء الملاريا ، الذى اجتاح

جانبا من ربوعنا أثناء الحرب ، ووباء الكوليرا ، الذي تفشى في كثير من المناطق بعد الحرب ، لأصدق دليل ، على ما تعرضت له الجماهير ، من نقص في مواد الغذاء الأساسية الضرورية وغيرها من مواد العيش ، التي كان يعسر الحصول عليها ، بأثمان في متناول اليد . فإذا ذكرنا بجانب ذلك ، ماطلة بريطانيا في تسوية ديون عليها ، لا نزاع في شرعيتها ، على الرغم من الإعانات والقروض الطائلة ، التي ظفرت بها ، من الولايات المتحدة الأمريكية ، وإذا ذكرنا أن الولايات المتحدة ، دائبة القلق ، من مستوى المعيشة المنخفض ، في كثير من بلاد العالم ، تحثها على ذلك اعتبارات اقتصادية سبق أن نوهنا عنها ؛ على رأسها مساعدة بلاد العالم الأخرى ، على أن تنهض بأحوالها ، لتغدو عميلا طيبا للمنتجات الأمريكية ، ولتساعد على استمرار جهاز الإنتاج الأمريكي في نشاطه المعهود ؛ كما تحثها على ذلك اعتبارات سياسية ، وهي اشاعة جو من الرخاء واليسر بين الطبقات الفقيرة ، كيلا تقع فريسة دعايات الشيوعية الغادرة المضللة ؛ إذا ذكرنا هذا كله ، وضع لسل متبصر بالعواقب ، أننا أخفقنا في توجيه سياستنا ، وجعلنا فرصة فذة فريدة تغلت من أيدينا .

على أن أكبر خطأ وقعنا فيه ، هو في طريقة معالجة مشكلة الأرصدية الأسترلينية ، بيننا وبين بريطانيا . فلقد نشأت هذه الأرصدية ، نتيجة مساهمتنا ، في إنجاح جهود الأمم المتحالفة ،

بالظفر بالنصر في حرب عالمية . فهذه الارصدة إذن ، ليست مشكلة خاصة بيننا وبين بريطانيا ، وانما هي مشكلة عالمية ، يجب أن يلقي عبء حلها حلا عادلا ، على الولايات المتحدة الأمريكية . وإذا كان البريطانيون ، يتذرعون بعدم استطاعتهم الوفاء بتعهداتهم الصريحة ، صيانة لمستوى عيش الطبقات العاملة في بلادهم ، وعلى الرغم من الإعانات والقروض الطائلة ، التي أغدقت عليهم ، لمساعدتهم في مواجهة مشاكلهم ؛ فإن الحق الصريح الذي يجب ألا يمارى فيه ، هو أن عملهم على الدفاع عن مستوى عيشهم المرتفع والبالغ الارتفاع ، يجب ألا يكون على حساب خفض مستوى عيش الملايين من المصريين ، الذين يرزحون في أكناف عيش ، منخفض ذليل ، يهدد السكان الاقتصادي كله بالانهيار .

وليس من صالحنا ، ولا من صالح البريطانيين والأمريكيين ، أن نتعاضد عن هذه الحقائق . فآثارها جد خطيرة ، وعواقب الاستهانة بها ، ليست مأمونة . ولقد كان أخلق بنا ، أن ندعو إلى التفاهم معنا ، تلك المجموعة من البلاد ، التي تجابه نفس المشكلة ، وتلقى نفس العنت في المعاملة ، وهي الهند والعراق ، وما إليها ؛ وأن نتفق معها على الوقوف في جبهة واحدة ، والتقدم بمطالب مجمع عليها . أما أن نترك أنفسنا ، تحت رحمة مدين ، عاجز عن السداد ، وأن نمسكن إلى ما يطمئن اليه ، من الإفراج عن ديون ، زهيدة المقدار ؛ ثم نجد أنفسنا مضطرين ، أن نشترى من أسواقه ، السلع التي يقبل بيعها لنا ، بالأسعار التي يفرضها ، نتيجة عدم قابلية

الاسترليني للتحويل الحر ، فإنه عبث لا طائل من ورائه ، واستكانة إلى اوضاع مجحفة ، واستسلام للنكبات التي تهدد كياننا . وما هذا بالسييل الذي نشعر به الغير ، اننا حريصون على انتاج السياسات ، التي تفرج الكرب عن حياة الملايين ، واننا جادون في تحسين احوال الطبقات المنكودة ؛ على الأقل عن طريق استفاد هذه القوة الشرائية الطائلة ، التي تزخر بها السوق ، والتي افضت إلى شيوع ذلك التضخم النقدي الجامح ، الذي يبيع فساداً في حياتنا الاقتصادية . فتسوية مشكلة الارصدة ، على النحو الذي اشرت به ، كفيل بالقضاء على التضخم ، بشكل حاسم ، لا يمكن ان ترق إليه الحلول المقترحة ، كالتسعير الجبرى أو ما إليه .

وما أظن فضلاً عن كل هذا ، أن التماس العون المادى ، أمر معيب أو مشين . فقد سبقتنا إلى ذلك بلاد ، بلغت من الثراء والقوة ، ما لنا سبيل إلى بلوغه في الوقت الحاضر على الأقل . ولم يقل أحد ، أن مد بريطانيا يدها لأمريكا ، تستجدى منها العون بعد العون ، وأن قيام أوروبا الغربية ، بقبول الهبات التي أسفر عنها العمل « بمشروع مارشال » ، بل بالمطالبة بها حديثاً ، قد أفقد هذه البلاد مكائنها الدولية ، أو أنقص من استقلالها السياسى . ولئن كان الجهاز الإنتاجى لتلك البلاد ، قد تعرض لعوامل الدمار الذريعة الأثر ، وأصيب بألوان من التخريب شاملة ؛ ولئن كان مستوى عيش قاطنيتها ، قد تعرض كذلك لانحطاط بالغ خفيف ، خشيت عواقبه ، ورهبت نتائجه ؛ فإننا لم نكن أسعد طالعا ، ولا

أوفر حظا منها . فقد أنهكت الحرب كما سبق أن أشرت جهازنا الإنتاجي ، أيما إنهاك ، وأجهدته لإجهاذاً بالغاً ، وعرضت مستوى حياة الملايين لكل أنواع الفاقة والعوز . ولم تنج الطبقات المتوسطة ، من الضيق الذي ألم بها ، بسبب شح مواد الغذاء والكساء والوقود ؛ ونتيجة تعذر وجود مساكن صحية ملائمة ، تكفي الطلب المتزايد عليها ؛ لاسيما وقد عمدت الجيوش المحاربة إلى الاستيلاء على مبان عديدة في مختلف العواصم ، مما دعا إلى ظهور أزمة خانقة في هذه الناحية .

كل هذا يدل على التضحيات البالغة التي تعرضنا لها ، ولكنه يدل أيضاً على ضيق في أفق تفكيرنا ، وعدم جدية في عرض دعاوينا . فبينما تعمل بريطانيا العظمى ، على نشر بيانات دقيقة ، أولاً بأول ، عن أحوالها الاقتصادية ، ولا سيما ما تعلق منها بمواد الغذاء الشحيحة ، والعجز الذي أصاب ميزانها الحسابي ، والتضحيات الجسام التي تعرض لها أهلها . ممثلة في نقص مواد سلع الاستهلاك ؛ ومثلة أيضاً في الجهود الفائقة الحدود ، التي لم ين عمالها عن بذلها ، إبان الحرب لكسبها ؛ فإننا نعرض إغراضاً عجيب الشأن ، عن تصوير حالتنا ، وإفهام العالم الأجنبي عنا سوء مركزنا . فإذا كان الأمر كذلك ، وإذا كنا نتبع سياسة ، قوامها إغفال جمع البيانات والإحصاءات في أوقاتها المناسبة للملائمة ، وإذا كنا نهمل إذاعتها على الملأ ، في وثائق رسمية ، فما الذي نتوقعه غير عدم الاكتراث لمطالبنا ، وغير عدم النظر إليها بعين من الاهتمام والتقدير ، كان يجب أن تظهر بها .

ولكننا مع شديد الأسف ، سرنا على سياسة قوامها العزوف
عن قبول الإعانات ، وعدم الاكتراث بحاجتنا إليها . ولعل ذلك
فيما أظن ، مرده إلى تهيبنا من الزج بأنفسنا ، في خصم معاملات
دولية ، قد تجر علينا جانبا من مشاكل التدخل في شؤوننا ، نحن في
غنى عنه . وهذا وهم لا شك فيه . ومركب من النقص ، يجب أن
نربأ بأنفسنا ، أن نقع فريسة له . فعبلة التاريخ لا تسير إلى الوراء ،
وقد استطعنا أن نحقق لأنفسنا مكانة دولية ، نستحقها عن جدارة .
وفضلا عن كل ذلك ، فإن بريطانيا واوروبا الغربية ، قد اقبلت
على الاستفادة من العون الأمريكي ، ولم تبدر إلى خواطر ساستها ،
بادرة خوف ، من انتهاز أمريكا ، لفرصة عوزها ، لتتدخل في
شؤونها ، أو تملي عليها سياسة ، لا ترى هذه البلاد انها متفقة مع
مصلحتها . بل ان بريطانيا نفسها ، قد امعنت في اتباع سياسة التأميم ،
واغرقت في سيرها ، وفقا للبادئ الاشتراكية المسرفة في التطرف ،
دون أن تجد في اضطرابها لاستجداء العون الأمريكي ، ما يعيقها
عن موالة انتهاج الخطط ، التي رأت في ظلها ، انها كفيلة بالاعاش
حياتها الاقتصادية ، وبث روح النشاط فيها .

كل هذا بلا شك ، يبدد جانباً كبيراً من الهواجس ، التي تساور
النفوس . والتي جعلت السلطات المسؤولة ، غير معنية بالمطالبة
بالإعانات ، التي نستطيع عن طريقها ، إعداد مشروعات إنتاجية ،
يعد اقتصادنا القومي ، في أمس الحاجة إليها . بل نستطيع ايضا عن
طريق هذه الإعانات ، ان نحصل على مختلف انواع الأسلحة

اللازمة لقواتنا ، وبذلك نخفف عن ميزانيتنا ، جانباً كبيراً من الأعباء ، التي لا بد وأن تكون ثقيلة عليها . وليس في هذه السياسة ، التي أشير بها أي بدع ، فقد جرت عليها تركيا ، وأفادت منها فوائد جمّة .

ولكن الإعانات وحدها ، لا تكفي للنهوض باقتصادنا القومي ، ولتحقيق حالة من النشاط ، يمكن معها استيعاب الأعداد الكبيرة ، التي لا تجد أمامها أعمالاً مجزية . إذن لا بد لنا من اتباع سياستين أخريين ، تسيران جنباً إلى جنب ، وتعملان معا على تدعيم السياسة الجديدة ، التي يجب علينا الإقبال عليها . فأما السياسة الأولى فهي الافتراض . وأما السياسة الثانية فهي فتح المسالك ، وإتاحة الفرص الممكنة ، لكي تهرع إلى بلادنا ، رموس الأموال ، الباحثة عن مجالات الاستثمار . وما أظن أننا نرتكب أمراً أداً ، أو نفتقر نسكراً ، لو أننا عملنا على تشجيع ورود رموس الأموال الأجنبية إلينا . فنحن في أشد الحاجة لتعزيز الصناعات القائمة ، وإنشاء صناعات جديدة ، لا تبغى كفاية مطالب السوق المحلية وحدها ، ولكنها تعمل على كسب الأسواق الواسعة ، المحيطة بنا . فتجارتنا الخارجية ، يجب أن تتولى عن السير وفقاً للمنهج الذي سارت إثره طويلاً ؛ وهو الاعتماد على محصول القطن كمصادر رئيسي . فقد لمسنا فيما مضى ، الخطر الناشئ ، من اعتمادنا على مرفق زراعي واحد ، يعتبر الدعامة الوحيدة ، لاقتصادنا القومي . وإذا كنا قد صادفنا أحوالاً ميسرة ، عقب الحرب العالمية الأخيرة ، مكنتنا من

الظفر بأسواق طيبة لمحصلنا ، فإن علينا أن نترقب دائماً رجوع الحياة الاقتصادية العالمية ، إلى مجراها الطبيعي . وحيث قد نواجه ظروفًا قاسية ، يجب أن نعد أنفسنا من الآن للملاقاة ، حتى لا نجد أنفسنا ، وقد حاققت بنا المسكاره من كل جانب .

وقد يعن للبعض أن يسأل ، ما الحاجات الماسة ، التي تستوجب علينا عقد القروض المقترحة ؟ وفي أي المشروعات ، يمكن لنا استخدامها ، بحيث تعود علينا بفوائد تربو على نفقاتها ؟ والجواب على ذلك لا يستدعي منا عناء ، إذ أن أمره واضح كل الوضوح .

فجانب من القرض الذي يتعين علينا عقده ، يجب أن يوجه لتثبيت قيمة النقد في مصر ، واركازه على دعائم وطيدة الأركان . فقد خرجنا رسمياً من الكتلة الاسترلينية ، ولكننا لم نفد من هذه السياسة ، حتى هذه الساعة شيئاً يذكر . وذلك لأننا وقد

عولنا على الاستقلال بنقدنا وإلغاء تبعيته للاسترليني ، وهو النقد الذي قضت الظروف أن يبقى عاجزاً ، عن أداء وظائفه الأولى ، في تسهيل المبادلات الدولية ، لم نتخذ أي إجراء حاسم لجعل هذا الاستقلال الشكلي الصوري ، حقيقة واقعة ، وأمرأ نافذاً . وجلى أن رفاهة الاقتصاد القومي ، واطراد تقدمه ، إنما هو رهن سلامة النقد ، الذي يقوم عليه هذا الاقتصاد . وبما أن غطاء المصدر من أوراق البنكنوت في مصر ، وغطاه الودائع التي يملكها الأفراد ، وتملكها الهيئات ، لا تزال بمثابة قيم استرلينية ، مجمدة ومحبوسة ، وغير قابلة للتحويل ، إلى العملات الأجنبية الأخرى ، التي قد تقتضي مصالحنا

الحصول عليها ، فإن قيمة نقدنا سوف تظل تابعة لقيمة الاسترليني عرضة لكل التقلبات التي سوف تعروها ، بسبب الصعوبات ، التي يواجهها الاقتصاد البريطاني .

ولهذا كان لزاما علينا ، أن نعمل على تحقيق هذا الاستقلال النقدي الذي نفقده ، وذلك عن طريق الحصول على كميات من الذهب نقوم بشرائها من الخزانة الأمريكية ؛ وعن طريق شراء أوراق حكومية أمريكية ، نحل في الغطاء ، محل القيم الاسترلينية القديمة . ولا شك أن سياسة كهذه نقدم عليها بشجاعة وحزم ، لا بد وأن تعود علينا بفائدتين : أولاها — أن الجنيه المصري يغدو عملة دولية ، قابلة للتحويل إلى أية عملة أخرى ، وبذلك نستطيع التحرر والفكاك ، من ذلك الغل الذي يقيدنا ، بعجلة الاقتصاد البريطاني ، بما ينطوى عليه ، من عدم استطاعتنا الشراء من مختلف الأسواق العالمية ، وفقا لأحسن الأسعار ، التي تعرض علينا .

وثانيتهما — أنه بالقدر الذي نرصد به ، احتياطات من الذهب ، ومن القيم المالية الأمريكية ، نستخدمها في تغطية نقدنا فإن القيمة الخارجية للجنيه المصري ، لا بد وأن تتجه إلى الارتفاع . ولا شك أن هذا الارتفاع في القيمة الخارجية لعملتنا ، لا بد وأن يصحبه ارتفاع في قيمتها الداخلية . ومعنى ذلك . أن ينتهي الأمر ، إلى تحقيق انخفاض في مستويات أسعارنا ؛ حيث يعتبر هذا الاتجاه ، من جانب المسؤولين عن شؤوننا المالية ، تلويحا للسوق والمنتجين ، بأنه لا بد من العمل على وضع حد لارتفاع الأسعار ،

بل حصاً لهم على بذل الجهود الممكنة ، لخفض نفقات إنتاج السلع
المصدرة ، لتستطيع أن تجد إقبالا عليها في الأسواق الخارجية .
وفضلا عن ذلك ، فإن حصيلة قرض كهذا ، يمكن أن توجه بعد
ذلك إلى سبيلين :

أولها — لاستصلاح الأراضي البور ، وتحويل رى بعض
المساحات ، التي لا تزال أراضى حياضية ؛ تزرع مرة واحدة في
العام ، إلى رى دائم ؛ يمكنها من إنتاج أكثر من محصول زراعى
واحد . وهو المشروع الذى عنت به الحكومة أخيراً ؛ وعملت
على طلب قرض لإنفاذه ، من بنك الإنشاء والتعمير الدولى .
وثانيهما — لتمكين البنك الصناعى ، الذى أسس أخيراً ، من
إنشاء صناعات جديدة ، أو توسيع بعض الصناعات القائمة ، بعد
دراسات فنية مستفيضة ، يستعين بها بذوى الخبرة من الأجانب
وغيرهم . فإذا تم إنشاء هذه الصناعات ، وبدأت عملتها في
الدوران ، وأثبتت التجربة نجاحها وصلاحيتها ، عمد البنك إلى
طرح أسهمها في السوق ، ليستطيع بما تجمع له من مال ، التفرغ
لعمل دراسات جديدة ، بشأن صناعات أخرى . وهذا فضلا عن
قيام البنك باحتضان المشروعات الناجحة ، التي يتقدم بها إليه ،
رجال الأعمال ، ملتزمين منه العون المالى ؛ لاستكمال ما ينقصهم
من رأس مال .

وجلى أن البنك الصناعى المصرى ، يجب أن يكون على استعداد
دائماً لتقرير مدى نجاح أية صناعة تقترح عليه . أو مدى الصعوبات

التي تواجهها . فمهمته الأساسية ، لا تقتناول فقط أمر التحويل والإمداد بالعون المالى ، بل يجب أن تتجاوز ذلك إلى توجيه وإرشاد رجال الصناعة والأعمال ، عما يتصل بمبادئ الاستثمار المأمون ، والصناعات التي يتوقع لها قدر كبير من النجاح . ولذا يتعين عليه دائما ، ان يكون رائداً كشافاً ، ومرشداً هادياً ، ومن ثم يجب أن تشمل إدارته ، قسماً للأبحاث ، يتولى دراسة اتجاهات الصناعات القائمة ، ومدى تقدمها ، والأسباب التي تدعو إلى تعثرها . إذ بدون وجود أداة واعية ، بكل أسباب نجاح أو فشل الصناعات التي يمكن أن تكون موضع التفكير ، تملك بين أيديها ، مختلف البيانات والاحصاءات ، المتصلة بالصناعة ، فإن اصحاب رؤوس الأموال فى الخارج ، أو المؤسسات التي تأخذ على عاتقها ، تمويل الصناعات الجديدة ، وتزويدها بالمعدات والآلات اللازمة ، لا بد وان يساورها شعور بعدم الثقة ، يدفعها إلى التردد فى منح الأموال المطلوبة . وقد لمسنا ذلك بوضوح ، عند ما حضر إلينا ممثلو الندوة الأمريكية فى مصر ، ليدرسوا الأحوال الاقتصادية والاجتماعية المصرية ، وليتبادلوا مع ممثلى الهيئات الثقافية المصرية الرأى ، بشأن الخطط والسياسات ، التي يمكن الأخذ بها ، لرفع مستوى المعيشة فى هذه البلاد . وقد بدت منهم رغبة واضحة لمعرفة طبيعة المشروعات ، التي يمكن أن يقدر لها النجاح ، والتي تقتضى لقيامها ، الحصول على رؤوس أموال أمريكية . ولا شك انهم كانوا على حق ، فى مسلكهم هذا ، إذ يجب أن نكون على دراية وافية بالمشروعات التي نريد الإقدام عليها ، وأن تكتمل لدينا جميع

المعلومات المتصلة بها ، لتستطيع أن تقنع الغير ، بأن الأموال التي
يساهم بها ، في هذه المشروعات ، لن تضيع هباء ، بل سوف تعود
علينا وعليه ، بأجزل الفوائد .

على أن تلمس أسباب النهوض الصناعي عن طريق عقد القروض
الخارجية ، لا يكفي وحده لبلوغنا ما نشده من أهداف . إذ يجب
أن نفتح أبوابنا ، لتلقى رؤوس الأموال الأجنبية ، التي تبحث عن
بحالات الاستثمار . لأننا بهذه الوسيلة ، نتيح الفرصة للمغامرين من
رجال الأعمال الأجانب ، في إنشاء الصناعات ، التي تولوا دراسة
أسباب نجاحها ، وتيقنوا من امكانيات ثرائها وازدهارها . وليس
هناك شك ، أننا وقد بلغنا اليوم مركزاً ، استطعنا معه ، أن نحد
من طغيان رؤوس الأموال الأجنبية ، على مصالحنا الحيوية ، فإننا
إن نألو الجهد ، في الاستفادة من المؤسسات الصناعية الجديدة ؛
واتخاذها مثلاً عملياً لنا ، نحتذى به ؛ وننهج وفقاً له . وفضلاً عن
كل ذلك ؛ فإن هذه المؤسسات ، سوف نعددها عاملاً أساسياً ، في
تدريب قوة من العمال المهرة ، الذين يعدون نواة طيبة صالحة ،
لإعداد جيش صناعي من العمال المصريين ، الذين تتاح لهم الفرص ،
لأن يمارسوا أعمالاً لم يهدوها من قبل .

فهذا التعاون الوثيق بيننا وبين أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية ،
يجب أن يكون السياسة المثلى ، التي نعمل على جعلها سمة العهد الجديد
الذي نقبل عليه ، إذ يجب ألا يبدو من جانبنا اعراضاً وتنكراً
لرؤوس الأموال هذه ، وهي التي تضطرنا ظروفنا الى تشجيع

ورودها ، وتأمين أصحابها ، ضد أى جور أو حيف ، يلحق بمصالحهم . بل خليق بنا ، أن نعهد لها جواً صالحاً للعمل والإنتاج ؛ لأن كل جنیه يأتينا من الخارج ، إنما يفتح مجالات الرزق لمواطنينا ، من أصحاب الكفايات العلمية ، ومن العمال على حد سواء . كما أن كل صناعة جديدة تقام ، على أحدث النظم والأساليب ، تعد معهداً لنا ، نمارس فيه التدريب على أرقى ما وصلت إليه فنون الصناعة ، وأرفع ما بلغته وسائل الإدارة والتنظيم فى الخارج . فإذا ذكرنا ، أن كل صناعة جديدة تنشأ ، إنما هى لبنة نرفع بها صرح بنائنا الاقتصادى ، ودعامة نقوى بها موارد الدخل القومى ، الأهلى والحكومى معاً ؛ أدركنا مدى الأخطار ، التى نهدد بها رفاهتنا ، لودأبنا على التضييق على رءوس الأموال الأجنبية ، وأخذنا بسياسة ، تقوم على تنفير أصحابها ، وبث روح القلق والخوف فى نفوسهم ، لو أنهم أقبلوا على المغامرة بها ، فى بلادنا . عن غيرنا ، قلن نستطيع أن نعيش فى جو اقتصادى ، يتسم بالعزلة والاستقلال عن غيرنا ، لأن هذه العزلة تعود علينا بأفدح الشرور والأخطار ؛ إذ يكفى أن يكون من آثارها ، تخلفنا عن الركب ، وقعود اقتصادنا ، بموارده الواهنة الهزيلة ، عن الاستجابة لمطالب الملايين من مواطنينا . وعلينا أن نأخذ فى الحسبان ما سبق أن نوهت عنه ، وهو أن الأموال النقدية ، التى تزرع بها هذه البلاد ، لا تمثل ثروات حقيقية ؛ وإنما تمثل قوة شرائية متكررة ، تضعف بعضها بعضها . ولنا فى حاجة ، إلى قوة شرائية نقدية ، بقدر ما نشعر بفقور فى الموارد الإنتاجية الحقيقية ، بمثابة فى المعدات والآلات الميكانيكية ،

ومثلة أيضاً في الكفايات التنظيمية والفنية ، التي لا تزال في عوز بالغ ، إلى الكثير منها .

وما ذكرته بشأن تشجيع رأس المال الأجنبي المنتج ، على العمل والاستغلال في بلادنا ، ليس أمراً بدعاً ، أو سياسة لم يثبت سدادها ، ولم تتحقق نتائجها الطيبة . وذلك لأن النهضة الصناعية التي ظفرت بها الولايات المتحدة الأمريكية ، وكندا والهند وأستراليا ، وبلاد أمريكا اللاتينية ، وجنوب أفريقيا وغيرها ، لم يكن لبتاح لها ، أن تبلغ ما بلغته من انعاش الاقتصاد القومي ، لولا إفساح المجال لرؤوس الأموال الأجنبية ، لكي تعي الموارد الانتاجية ، الراكدة ، التي يعوزها المال ، كما يعوزها همم ناهضة متوثبة ، وكفايات خالقة منشئة ومبدعة .

ولعل القاري ، لا يلبس فيما أذهب إليه شططاً ، أو غلوّاً في تقدير أهمية فتح أبوابنا لرؤوس الأموال الأجنبية ؛ لو أنني ذكرت أن بريطانيا نفسها ، وقد أخذت على نفسها ، تشجيع صناعات السيارات فيها ، بفرض حماية جمركية ، على الواردات من السيارات ، لم تجد في الاستجابة إلى طلب مصانع فورد الأمريكية ، بإنشاء مصانع فرعية لها داخل بريطانيا ، ما يسىء إلى صناعة السيارات البريطانية ، أو يضعف من مدى تقدمها . بل رجحت بهذا الاتجاه ، واعتبرت أن قيام رؤوس الأموال الأمريكية ، باقامة مصانع لإنتاج السيارات ، داخل حدودها ، عامل من عوامل الانعاش ، له أثر طيب ، في إقامة مثل ، تستطيع

صناعة السيارات البريطانية ، أن تأخذ منها ما تراه صالحاً ومناسباً لظروفها . كما أنها عدت مثل هذا الإقبال لرؤس الأموال الأجنبية على فتح مجالات للاستثمار ، داخل بلادها ، كسباً مادياً له شأنه ، لأنه يفتح آفاقاً للرزق ، بجانب من عمالها الذين طال بهم أمد القعود عن العمل ، نتيجة انحلال الصناعات الرئيسية القديمة فيها ، وعدم تمكنها من مواصلة نشاطها ، على نفس النطاق الواسع ، الذي عهدته هذه الصناعات ، في أوقات رخائها وازدهارها .

وهكذا نجد أيضاً ، أن ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى ، لم تجد ضيراً ، من إقامة صناعات السيارات الأمريكية ، لمصانع سيارات داخل حدودها السياسية والجغرافية . بل لقد وجدت في هذا الاتجاه ، ما يعينها على خلق جو من النشاط ، يشق مسالك جديدة لاستثمار مواردها القومية ، ويتيح فرصة العمل ، لفريق كبير من عمالها . بل لعلك تلمس ، مدى النهضة الاقتصادية ، التي لا بد وأن تظفر بآثارها الجلية ، بلاد العرب السعودية ، نتيجة إقبال رؤس الأموال الأمريكية ، على استثمار موارد البترول ، الدفينة في بطن أراضيها .

إن الحياة الاقتصادية لجميع بلاد العالم ، غدت اليوم ، كلا لا يتجزأ . فرفاهة كل بلد ، إنما تتوقف على مدى الرفاهة ، التي تتمتع بها غيرها . وقد أثبتت الأحداث ، أن محاولة بلد من البلاد ، انتهاج سياسة ، تعزل بها حياتها الاقتصادية ، عن الحياة الاقتصادية العالمية ، لا بد وأن تنتهي بالخيبة والفشل . لأنه بهذه العزلة ، إنما يفصم

عزى الإتصال الوثيقة ، التي تربط بين كيانه ، والكيان العالمى كله ؛ فلا يسرى دم الحياة مجدداً نقياً ، يحمل معه عوامل القوة والنماء والازدهار . وبالفعل ما بلغت الحياة الاقتصادية لآى بلد من المنعة والقوة ، فإن بقاء هذه الحياة ، متمعة بكل مقومات النهوض والتقدم ، إنما هى رهن ذلك التعاون الوثيق ، الذى يعمل على دعمه ، بينه وبين غيره . فلنذكر ذلك دائماً ، عند رسمنا للسياسة الاقتصادية ، التى نرى الأخذ بها ؛ ولنفكر فى ذلك الجهد الذى لابد وأن يستولى على كياننا الاقتصادى والاجتماعى ، إذا ظللنا متهمين ، لما يمكن أن ينطوى عليه فى ظننا ، فتح المسالك لروس الأموال الأجنبية . لنقض إذن على مركب النقص الذى يستبد بنا ، ولنقدم على تلمس الأسباب التى تهمى لنا كل أسباب النهوض والارتقاء ، عن طريق المبادرة إلى تعبئة جميع مواردنا ، فى جو تسوده الحرية السكاملة ، وتغشاه جميع عوامل المنافسة العادلة ، التى تحقق تكافؤ الفرص للجميع .

١٢ — مجال علم الاقتصاد

ولعل ذلك العرض السريع الذى قننا به ، وتعرضنا بمقتضاه لبعض القضايا والمشكلات ، التى تواجه الجماعة المصرية ، كاف وحده للتدليل على أن الاقتصاد ، ليس علماً نظرياً فحسب ، يتولى علماءه ، بحث العلاقات السائدة بين مختلف الظواهر ، وتتبع نتائجها وآثارها ، دون أن يكون لهذه الظواهر ، شأن واقعى فى حياة الأفراد والجماعات ، وإنما هو علم تطبيقي أيضاً ، يبحث طبائع

المشاكل ، التي تنتاب الحياة الاقتصادية ، ويجد في تفسير الأسباب المفضية إلى ظهورها ، ويعمل على فحص النتائج التي تنطوي عليها . وما أظن أننا نغالى إذا ذكرنا ، أن كيان الاقتصاد ، ومنشأ وجوده ، كفروع من فروع الثقافة الإنسانية ، إنما يرتكن على وظيفة هذا الفرع من هذه الثقافة ، في لقاء أنوار كاشفة تساعد على إجلاء حقائق الحياة الاقتصادية ، وتعين على تلمس وجوه العلاج السديدة السليمة ، التي يتعين علينا الأخذ بها ، لتحقيق أكبر قدر من الرفاهة للجماعة .

ولو أننا رجعنا إلى أول رسالة علمية في علم الاقتصاد ، ألمت بمختلف فروعه ، وتناولت قواعده وأصوله ، لوجدنا أنها عيّنت يبحث الأسباب التي تفضي إلى زيادة ثروة الشعوب والأمم ؛ وهي الرسالة الخالدة الأثر ، التي وضعها آدم سميث ، والتي فتح بها آفاقاً جديدة للبحث الاقتصادي العلمي . وما نذكره عن آدم سميث ، نذكره كذلك عن الطائفة الكبيرة من الإقتصاديين الكلاسيكيين ، الذين تسلبوا منه الشعلة التي أوقد نارها ، ورفع منارها ، والذين ظلوا أنما على التراث الذي خلفه لهم ، فعملوا على دعمه ، بتصفيته من مختلف الشوائب والأخطاء ، التي أثبتت البحث والتدليل المنطقي ، بأن هذا التراث ، لم يسلم منها . كما عملوا من جانهم على توسيع دقة البحث ومد نطاقه عن طريق التعمق في معالجة الكثير من المسائل ، وإضافة نواح طريفة من الدراسات الاقتصادية ، لم تكن قد تهيأت الظروف مثلاً للاضطلاع بها .

ومن العجيب أن تجد لريكاردو، ذلك الرجل الذي لقي أشد العنت من مهاجميه ونقاده ، لإعتبارهم أنه رجل خيالي لا يعنى بالوقائع والحقائق ، ولكنه يعيش في برج عاجي ، سهما موفوراً ، في مناقشة كثير من المشاكل التي واجهت عصره ، وفي إيجاد الحلول لها ، واقتراح السياسات الكفيلة ، بالتغلب على الصعوبات الناشئة عنها . بل قد يذهب العجب منا إلى أبلغ حدوده ، لو ذكرنا أنه سبق الجيل الذي عاش فيه ، بما يزيد على قرن كامل من الزمن ؛ فقد كان من أول الدعاة ، إلى هجر نظام المسكوكات الذهبية ، وإلى الاكتفاء باحتياطي من سبائك الذهب ، تسوى بمقتضاء عمليات التجارة الخارجية ، وهي السياسة التي تعتبر اليوم أمثل السياسات النقدية ، للأخذ بها .

وما قلناه عن سمث وعن ريكاردو ، نستطيع أن نلحسه بوضوح ، بالنسبة لكل علماء المدرسة الكلاسيكية . فلم تكن كفاياتهم قاصرة على المسائل النظرية وحدها ، ولم يكونوا معنيين باستخلاص القوانين العامة ، التي تخضع لها ظواهر الحياة الاقتصادية . في أكمل حالاتها ، وفي أمثل ظروفها ، ولكنهم تجاوزوا هذه الحالات النظرية البحتة ، التي تعرضوا لها ، إلى بحث مشكلات حقيقية واقعية ، وإلى اقتراح أفضل السياسات وأجدى الخطط ، التي يمكن التعويل عليها ، لفرض هذه المشكلات ، والتحايل على بعض جوانبها السيئة . فقد أفاض «جون ستيورات مل» مثلاً ، في مقارنة أنواع الاستغلال الزراعي ، وبين كيف أن نظام المشاركة « Metayage System »

الذى كان سائداً فى القارة فى عهده ، ولا سيما فى فرنسا ، يفضى إلى تحسين العلاقات بين الملاك الزراعيين وبين مستأجريهم ؛ كما يدعو إلى إقبال المستأجرين على اتباع أحسن نظم الاستغلال ، وعدم التفتير فى الإنفاق على الإنتاج ؛ لأن الفوائد التى تنجم عن الجهود التى يبذلونها فيها فى هذه الناحية ، سوف يعود قسط كبير منها عليهم . كما عالج جفونز ، وهو على رأس الإقتصاديين النظريين ، مشكلة إنتاج الفحم فى بريطانيا .

ولكننا إذ نجعل النظر فى دراسات النظريين المعاصرين ، نجد أن ما نذهب إليه ، من إلتقاء عقم أصحاب المذهب الكلاسيكى ، فى تناولهم لمشكلات الجيل ، ودراستهم للمصاعب التى تواجه الحكومات والشعوب ، يتأيد بصورة أكثر جلاء ووضوحاً . فكتاب مارشال عن الصناعة والتجارة «Industry and Trade» ، وهو زعيم المدرسة النظرية الحديثة ورائدها ، يعتبر بحق ، فتحاً جديداً فى ميدان تطبيق النظريات الإقتصادية . فهو صرح علمى ، لم يستطع أصحاب المدرسة التاريخية أن يقيموا ندأ له أو مثيلاً ، يضارعه فى دقة المناقشة والموازنة ، لمختلف النظم والأوضاع الصناعية . وكتاب اقتصاديات الرفاهة للاستاذ بيجو ، يزخر بمناقشة السياسات ، التى يمكن أن تؤدى إلى زيادة حجم الرفاهة العامة .

فإذا عدنا إلى ذلك الفريق من الكتاب النظريين ، الذين أخذوا على عاتقهم ، شرح الأسباب المفضية إلى حدوث الدورات الإقتصادية ، نجد أنهم لم يألو جهداً فى اقتراح السياسات الكفيلة ،

بالتخفيف من حدة هذه الدورات . فروبرتسون وهوترى وكيون
وهارود ، عملوا جميعاً على أن يدعموا وجهات نظرهم ، وأن
يؤيدوا تدليلهم النظرى المنطقى ، بوقائع ومشاهدات ، مستمدة من
صميم الحياة الاقتصادية ذاتها .

ومن كل ما تقدم ، نستطيع أن نلص ، مدى خطأ الاعتقاد
السائد بين أصحاب المدرسة التاريخية ، بأن الاقتصاديين النظريين ،
كانوا يخلقون فى عالم ، غير العالم الذى نعيش فيه ، وأن النظريات
التي انتهت اليها بحوثهم ، نظريات مجردة عقيمة . لم تعد فائدة تذكر ،
فى تحليل العوامل التي تسيطر على الحياة الاقتصادية ، وفى رسم
السياسات الكفيلة ، بالسيطرة على هذه العوامل ، وإخضاعها للحكم
النظم والأوضاع التي تبتدعها الجماعات الإنسانية ، ناشدة فى ذلك
تحقيق مآربها وبلوغ أهدافها .

فلقد اثبتت الحوادث أن رجال الإقتصاد النظريين ، كانوا
سباقين دائماً ، إلى تحقيق النظريات التي إنتهى اليها تدليلهم المنطقى ،
متعجلين معرفة مدى انطباقها على الوقائع والشواهد ، عاملين على
تنقيحها وتعديلها ، وفقاً للحقائق التي كان لا مناص لهم ، من الأخذ
بها ، والاعتراف بأنارها ونتائجها . وهم فى ذلك ، لم يتهيؤوا نقض
ما ساد الاعتقاد بصحته وسداده طويلاً . بل كانوا دائماً وأبداً ،
على أتم الاستعداد ، للاعتراف بما يشوب نظرياتهم من أخطاء ،
انجلي عنها التطبيق ، أو أسفرت عنها الوقائع والمشاهدات . وليس
هناك شك ، فى أن هذا الاتجاه من جانبهم ، لاجراء التعديل والتنقيح ،

الذى تقتضيه ضرورة تطابق النظرية مع الوقائع والملاحظات ، لا يعد شيئاً يشين بحوثهم ، أو ينال من سلامة البناء المنطقي الذى يقيمونه . فكل نظرية توضع ، لابد وأن تختبر . وبجمل اختبارها التطبيق ، والافادة من نتائجها ، لمعالجة مشاكل الحياة الاقتصادية . فإذا بدا أنها لا تسعف فى فهم الحقائق الواقعية ، وإذا ظهر تباین كبير ، بين ما ينطوى عليه مدلولها ، وبين سياق الحوادث وبجراها ، تعين على الباحث النظرى ، أن يعيد النظر فيما ذهب اليه ، وأن يدخل عليه من وجوه التعديل والتغيير ، ما يحقق التناسق بين الفكرة النظرية والحقيقية العملية .

وكل هذا يدل ، على أن النظريات ، التى يضعها الاقتصاديون النظريون ، ليست غاية فى حد ذاتها ؛ ولا هى ترف عقلى يقبلون عليه ، بشغف الباحث العلمى المتزمت المتكشف ؛ ولا هى مرة أخرى ، نوع من العبث ، الذى لا يوجد طائل من ورائه ولا جدوى ؛ ولكنها فى الواقع أدوات يصوغها الباحث ويصطنعونها ، وفقاً لأهوائهم وأمزجتهم ، ليستعينوا بها بعد ذلك ، على فهم المشكلات والوقائع ، وعلى تلمس أوفى السياسات وأصلح الخطط ، التى يتحقق معها أكبر قدر من الرفاهة للجماعة . فالضالة التى ينشدونها من وراء بحوثهم المجردة ، التى نوهنا عنها ، هى الرغبة فى تبسيط معقدات ومعميات ، لا قبل لهم على مواجهتها بالصورة التى يصادفونها بها . فهم إذن لا يعمنون فى الفروض ، ولا يغالون فى تخيل الأوضاع . إلا بغية تذليل الصعاب وتيسير السبل ، للوصول إلى الحقيقة كاملة موفورة وهم

باتباع هذا النهج ، قد أفادوا الدراسة الاقتصادية ، وعملوا على صبغها بالصبغة العلمية والعملية ، بحيث غدت بحوثهم مراجع ، يمكن الاطئنان إلى الاعتماد عليها ، بما لم تصل اليه مكانة بحوث أصحاب المدرسة التاريخية ، أو دراساتهم .

ولكن ثمة وجهاً من وجوه النقد الشديدة ، ينال بها التاريخيون ، من قدر مكانة المدرسة الكلاسيكية وعلمائها ؛ فهم يقررون بأن الاقتصاديين النظريين ، قد استطاعوا إلى حد ما توحيد جبهتهم ، والظهور أمام مناهضهم من أصحاب المدارس الأخرى ، بمظهر من التساند والتعاقد ، لاشك في حقيقة . ولكن هذا التألف في تفكيرهم ، لا يتجاوز المسائل النظرية البحتة . فإذا خرجوا من نطاق النظريات ، إلى نطاق التطبيق ورسم السياسات ووضع الخطط ، فإن هذه الجبهة الموحدة ، لا تلبث حتى تنسرب إليها عوامل الاختلاف والتشاحن والتنافر ، في الآراء ووجهات النظر . وهم يرون في هذا الاختلاف بينهم ، إزاء معالجة المشاكل العملية ، ما يمتنع دليلاً على أن النظريات التي تفننوا في وضعها ، لا تؤدي إلى نتائج محققة ، يمكن أن يقر إجماعهم عليها . ومن ثم فإن العناية الذي بذلوه ويبدلونه ، في سبيل القيام بالبحوث النظرية ، لا طائل من ورائه . وهذه الدعوى من جانب التاريخيين ، صحيحة شكلاً . وقد وانه الاقتصاديون محنة شديدة ، ولقيت أراؤهم وتعاليمهم حرجاً بالغاً ، عندما حلت الشبكة الاقتصادية العالمية ، ولم يفلحوا في تبيان العوامل التي أفضت إليها ، ولم ينجحوا في رسم الخطط الكفيلة ،

بمواجهتها والقضاء عليها . وقد كان مظهر فرقتهم ، واختلاف آرائهم ووجهات نظرهم ، سبباً في اعتقاد جانب كبير من المثقفين ، أن علم الاقتصاد قد أثبت فشله ، ودلت الأحداث على إخفاقه وإفلاسه . إذ ما جدوى العلم ، وما فائدة النظريات ، إذا كانت لا تلهم أحقابها بالحلول السليمة ، التي يستطيعون التقدم بها للحكومات والسلطات المسؤولة ، وهم واثقون ، ان ما انتهوا اليه ، هو خير علاج ، أو أصلح دواء .

ولسكنني ما أظن منصفاً يتسع إدراكه ، بحيث يستطيع أن يلم للمأماً وافيأ ، بطبيعة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، يقبل أن يورط نفسه ، في إلقاء تهم ، على النحو الذي نوهت عنه . وحتى هذه الساعة ، لم يوجد العلم ، الذي يتوافر لعلمائه وبجائه ، إجماع شامل كامل ، على كل المسائل التي تدخل في نطاقه ، وينطوي عليها مجاله ونشاطه . فلا يزال هناك اختلاف كبير بين علماء الكيمياء والطبيعة والاحياء ، فيما يتعلق ببعض مسائل البحوث الجديدة ، التي تتناولها هذه العلوم . ولا يدل هذا الاختلاف ، على عقم البحوث التي يقوم بها هذه الجمهرة من العلماء ، ولا يمكن أن يستنتج منها فشلهم فيما يذهبون إليه من دراسات . بل على النقيض من ذلك ، يدل هذا الاختلاف ، على أن ثمة جوانب خفية ، للمسائل التي يضطلعون بمعالجتها ، لم يكشف عنها البحث العلمي ، ولا يزال سرأ مستوراً . وليس هذا عيباً في حد ذاته ، أو شيئاً ينقص من قيمة البحث العلمي ، ويقال من جلاله وخطره . فطالما

تبقى بعض الظواهر خافية على الباحث ، وطالما يستمرون ، جاهلين بحقائقها وطبائعها وتطوراتها ، فلا يحسم عن اختلاف وجهات النظر ، ولا مندوحة من الفرقة بين أصحاب النظريات ، نتيجة محاولة كل فريق منهم على تلمس طريق أو طرق ، يعتقد أنها وحدها ، هي الكفيلة بإزاحة الأستار الكشيفة ، التي تحتجب وراءها الحقائق . ولولا هذا الاختلاف بين الباحث ، ولولا مناهضتهم لآراء بعضهم لبعض ، لما استطاع البحث العلى ، أن يسلك طريق تقدمه ، وأن يشق طريقه زحفاً إلى الأمام .

فإذا كان هذا سبيل تلك المجموعة من العلوم ، التي تتسم ظواهرها بقدر كبير من الاستقرار ، وتميز بنوع من « النظام » ، الذى يخضعها لميكانيكيته ، فكم يكون حال مشاكل الجماعات الإنسانية ، سواء كانت هذه المشاكل فى طبيعتها اقتصادية ، أو كانت اجتماعية ؟ وكـم يكون مدى الاختلاف بين الاقتصاديين والاجتماعيين ، وهم بسبيل معالجة ودراسة ظواهر ، لا تتمتع بالاستقرار ، الذى تتمتع به ظواهر الحياة الطبيعية ، ولا تخضع بخضوعها ، « لنظام طبيعى ثابت » ، يكاد يحيل الظواهر الطبيعية إلى أوضاع ، لا تتناولها عوامل التغيير أو التعديل إلا لماسا . وفى ظروف شاذة نادرة ؟

فقد لاحظنا فيما سبق ، أن مشاكل الحياة الإنسانية ، يغلب عليها طابع الحركة والتغير والتبدل ، لأنها تتوقف على قرارات وتفضيلات الملايين من الأفراد ؛ كل منهم يعمل وفقاً لما تدفع

إليه صوالحه الخاصة . كما أن هذه المشاكل تخضع لظروف الزمان
والمكان ، ومن ثم فإن كل واحدة منها ، على الرغم من توافر
وجوه الشبه بينها وبين غيرها ، لها سماتها الخاصة ، وعلاماتها
المميزة . ولهذا ليس في وسع أى اقتصادى ، أن يضع أصبعه على
موطن الداء ، وأن يصف الدواء . وليس في وسع الاقتصاديين
عامة ، مهما توثقت بينهم الصلات ، بسبب تبعيتهم لمدرسة واحدة ،
أو مذهب واحد ، أن يجمعوا على قرار واحد ، يتناول مجموعة
العوامل التى تؤثر في موقف معين ، كما يتناول وجوه العلاج التى
يرونها كفيلة بالقضاء على أثر هذه العوامل ونتائجها . فهم لا بد
أن يختلفوا ، فيما يتصل بشرحهم للأعراض الظاهرة والباطنة
للمشكلات ، وفما يتصل بتقديرهم للعوامل والأسباب ، التى تقضى
إلى ظهور هذه الأعراض ، وتودى إلى تفاقمها ؛ وفما يتصل
بأفراحاتهم ، التى يرونها كفيلة بعلاج الموقف . وهذا الاختلاف
بينهم ، لا يرجع إلى فشلهم فى تلس وجوه الحقيقة ، أو إلى إفلاس
نظرياتهم ؛ وإنما يرجع إلى طبيعة المشكلات نفسها ، لأنها لا تستقر
على حال ، ولكنها تتأثر بمجموعة كبيرة من العوامل ، تتحرك
جميعها حركة دائبة مستمرة ، ويتأثر كل منها تأثيره الخاص ،
بالحلول المقترحة ، وأنواع السياسات المتبعة لمعالجتها ؛ فلاننى
هذه المشكلات عن أن تسكف تسكفاً جديداً ، وتظهر بمظهر
مغاير ، يدفع الآخذين بظواهر الأمور على الاعتقاد ، بأن العلاج
لم يكن مناسباً ، والدواء لم يكن موافقاً . وفى الحقيقة ، لم يكن

الخطأ في العلاج ؛ وإنما أخفق العلاج ، لأن الأشياء الأخرى ، لم تظل على حالها ؛ بل تعرضت لأنواع من التغير ، نشأت عن العلاج نفسه ، أو نشأت عن عوامل أخرى ، لم يكن في الحسبان توقع تغيرها أو تقلبها .

وكل هذا يرجع إلى حقيقة هامة ، وهي أن قوام كثير من المشاكل الاقتصادية ، أحوال نفسية سائدة ، تسيطر على أذهان الأفراد والجماعات . ومن العسير على السلطات ، أن تعمل على إخضاع هذه الأحوال النفسية لإرادتها ، وأن تجعلها تمشي مع سياستها ، إلا إذا هجرت نظام الحرية بكامل أوضاعه ، وألقت بنفسها في أحضان نظام ديكتاتوري شامل ، لا يني عن نشر رواقه على كل ناحية من نواحي النشاط ، بحيث يغدو هذا النظام ، وقد ألم بكل شاردة وواردة في الحياة الاجتماعية . ولكن على الرغم من ذلك ، فإن هذا النجاح البراق ، الذي تدعيه الديكتاتوريات لنفسها ، بسبب استطاعتها التحكم ، في كل ناحية من نواحي حياة الجماعة ، ينطوي على فشل وإخفاق ذريعين ، لأنه يقضى على كل مقومات الحياة الإنسانية ، ويعيث بما يجب أن تتمتع به من حرية في التصرف ، وحرية في التقدير ؛ ولأنه يعمل على ستر الأخطاء ، التي لا بد وأن يتعرّ بها في طريقه ، فلا يسمح بكشفها ، ولا يدع فرصة لمناقشتها .

وتنطوي هذه الأحوال النفسية السائدة ، التي تحدث عنها ، على ظاهرتين ، لها أثرهما الخطير ، في استعصاء كثير من المشكلات

الاقتصادية على العلاج ، وفي بقائها جائمة على حياة الجماعة . تعيش فيها بألوان من الفساد ، وتحقق بكل معالم التقدم والنهوض والانتعاش فيها . أما الظاهرة الأولى ، فتجلى في انعدام ثقة الحكومات ، بأراء الخبراء الاقتصاديين ، وعدم عنايتها باستشارتهم . فيما يعرض لها من مشكلات ؛ على الأقل إلى وقت قريب جداً .

فالمسائل الاقتصادية ، تبدو في ظاهرها ، بسيطة التركيب ، يستطيع كل شخص مثقف أن يدلى بدلوه فيها . وليس هناك ما يحول بينه ، وبين الإقدام على ممارسة شئونها ، ونشر ما يعن له من آراء وحلول بشأنها . وقد تكون هذه الاستهانة بدقة المشكلات الاقتصادية ، وعدم اعتبارها مسائل فنية ، تقتضى تفقها في النظريات ، وإلماما واسعا مستقيضا ، بشئون الجماعة ، عاملا من أهم العوامل التي تشوش على أذهان الجمهور ، حقيقة الموقف ، وتجعل من العسير ، الوصول إلى تكوين فكرة سديدة ، عن طبيعة المشكلات القائمة ، وما تتطلبه من وسائل لمواجهتها . ولاشك أن هذه الحالة من الجهل بخطورة المسائل ، وعدم تقدير أهمية تركها لأصحاب الدربة والخبرة ، يمارسون دراستها على أسس علمية ، من شأنها أن تساعد على تغليب العاطفة على العقل ، وتفضيل الحلول البسيطة ، التي يبدو في ظاهرها ، أنها سريعة المفعول ، ناجعة الأثر ، على المقترحات ، التي تقتضى طبائع الأشياء وقتا طويلا ، كي تظهر نتائجها ، وتتجلى آثارها .

ومما يؤيد ما نقول ، استطاعة بلاد السويد ، أن تخرج من

الضائقة الاقتصادية العالمية ، بأقل الأضرار الممكنة . فقد عهدت الحكومة إلى لجنة من الاقتصاديين الفنيين المشهود لهم بالكفاية ، دراسة الموقف ، وتقديم المقترحات ، التي يرون الأخذ بها . وقد أخذت الحكومة بتوصياتهم ، واستطاعت بذلك أن تحمي البلاد من جانب كبير من المآسى ، التي تلازم عادة أحوال الكساد . وهكذا أيضاً ، نجد أن الرئيس روزفلت ، لم يتوان عقب اعتلائه منصة الحكم ، عن حشد الكفايات الاقتصادية الفنية ، ليستعين بمشورتها ورأيها ، في وضع برنامج الانعاش القومى ، ومواجهة الآثار السيئة ، التي تخلفت عن النكبة الاقتصادية العالمية . ومهما تختلف الآراء ، في النتائج التي أسفر عنها العمل بالبرنامج المقترح ، فإن هناك حقيقة واضحة ، لا تحتمل الجدل أو النزاع ، وهى أن شعور الجمهور ، بأن الموقف كله ، قد عهد به إلى هيئة خبيرة فنية ، قد أوحى بإعادة قدر كبير من الثقة ، إلى النفوس التي استبد بها القلق ، وخامرها القنوط واليأس .

أما الظاهرة الثانية ، فهي تتفرع بطبيعتها عن سابقتها ، لأنها تنشأ عن عدم معرفة أفراد الجمهور للحقائق الثابتة ، التي لا يمكن إنكارها أو إغفالها . كما تنشأ عن تغليب العاطفة ، على العقل والمنطق ؛ والجرى وراء أو هام خادعة ، تتمثل في تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية ، تقضى طبائع الأشياء ، باستحالة وضعها موضع التنفيذ . وكل هذا من شأنه أن يحول ، دون الأخذ بالسياسات السليمة ، التي تقضى تسليماً بالواقع ، وفهماً للحقائق ، وإدراكاً

للتصعوبات القائمة ، واتجهاها إلى أخذ النفس ، بقدر كبير من الصبر والجلد ، وتعويد أفراد الجمهور على تحمل المشقات والمكاره ، التي قد تنشأ عن اتباع سياسة ، قوامها الزهد والتقصيف . وكل هذا من شأنه مرة أخرى ، أن يثير في نفوس الطبقات العاملة ، وأصحاب الدخل المحدود ، ألوأناً من البتر وعدم الرضا ، وأن يشجعهم على الغلو في تقدير الخدمات التي يقومون بها ، والغلو في التهوين من شأن الدور الخطير ، الذي يقوم به أصحاب الكفايات التنظيمية والإدارية ، وأن يحثهم في النهاية على الأخذ بأسباب العصيان والتمرد ، فتطغى على البيئة موجات عنيفة من الاضطرابات الصناعية ، والقلقل الاجتماعية ، قد تعمل على زلزلة بنائها ، وتقويض الدعام التي ترتكز عليها .

وهذا ما نلحسه تماماً في بريطانيا اليوم ، فقد قضت الظروف بتنجيتها من مكانة الصدارة في عالم الإنتاج الصناعي والتجارة الدولية ، وحثت عليها أن تعيد النظر في مقومات حياتها ، لعلها تستطيع أن توفق بين هذه المقومات ، وبين مستوى العيش الجديد المنخفض ، الذي يتعين عليها ، أن تسلم به ، وأن تأخذه في الاعتبار حقيقة ، لا سبيل إلى تجاوز نتائجها أو تخطي آثارها . ولكن العمال البريطانيون للأسف ، لا يصيخون بأسماعهم ، إلى النذر المدوية المتعددة ، التي تلاحق حياة بريطانيا من كل جانب ، والتي تدل بجلاء ، على أنه لا سبيل إلى الإبقاء على مستوى العيش المرتفع القديم ، إلا إذا توالى فيض الإمدادات الأجنبية ، وتلاحق

العون الخارجى ، لتدعيم الموارد الإنتاجية والداخلية ، التى حاق بها الهزال ، وأملت بها عوارى التحلل والانهار . ويزيد الأمر ضعفاً على إباله ، أن يقوم المسؤولون فى بريطانيا ، بتملق الطبقات العاملة ، وعدم مواجهتها بالحقائق الصارخة الصريحة ؛ بل بالتمويه عليها ، واتباع سياسة قوامها الزيف والخداع ، فيلقى فى روع العمال ، أن الحكومة مسؤولة عن توفير كافة الضمانات الاجتماعية ، التى يجب أن ينعم بها المواطنون ، فى بلد ينشد أرقى حالات التقدم الاجتماعى . وقد تكون الحكومة مسؤولة عن تحقيق قدر كبير من الرخاء ، للطبقات ضعيفة الإيراد ، لو أثبتت الحوادث ، أن موارد البلد كافية وحدها ، وبدون عون أجنبى مستمر ، لا يطمأن إلى دوامه وبقائه ، لتحقيق هذا الرخاء المرموق . أما إذا تضافرت الحوادث على إثبات استحالة اتباع سياسة اجتماعية سخية ، دون أن يتأثر مستوى نفقات إنتاج السلع المصدرة ، تأثيراً سيئاً ، ودون أن يصحب ذلك تراخ فى الجهود المبذولة ، وقصور فى البواعث والحوافز ، التى تدفع إلى العمل والمغامرة ، فإن من شأن هذه السياسة ، أن تهزم الأغراض ، التى تعمل على تحقيقها ، وأن تؤجل حلول الكارثة ، التى يراد تفاديها .

فالإغضاء عن الحقائق ، وعدم مواجهتها ، والكف عن اتباع سياسة تنحو إلى القضاء على الجهل المتفشى بين الجماهير ، وتبديد الأوهام التى تعلق بأذهانها ؛ كل هذا من شأنه أن يقلل من قيمة الأبحاث الاقتصادية النظرية ، وأن يجعلها فى نظر الجماهير ، فلسفة عقيمة . لا تطفى ظمأ ولا تشبع من جوع . وكل هذا من شأنه أن

يزيد استخفاف الجماهير بأصحاب النظريات ، لأنهم لا يجدون فيهم من يساعدهم على تدعيم الأوهام ، التي تغشى عقولهم ، وتثبث الأمان الزاهرة ، التي تنزل في نفوسهم منزل العقيدة والإيمان . على أن هناك عوامل أخرى ، تدعو إلى وجود اختلافات وفرقة بين طوائف الاقتصاديين ، وتشيع في نفوس الناس ألوأنا من الضيق والضجر بآرائهم . وذلك لأن الحقيقة الاقتصادية ، ليست ذات جانب واحد ، بل هي دائماً متعددة الجوانب ، متنوعة النواحي والأركان . ولأن المشكلات الاقتصادية ، لا تحدث نتيجة عامل واحد ، يثيرها ويدفع بها إلى الظهور والتطور ، ولكنها في الواقع تنشأ نتيجة عوامل عديدة متضاربة ، تتشابك مع بعضها البعض ، وتتفاعل لإحداث نتائجها المقلقة . وليس من اليسير على اقتصادي واحد ، أن يلم بكل أطراف المشكلة ، وأن يستوعب عند بحثها ، كل العوامل التي تثيرها وتفضي إليها ، لأن ذلك يتطلب منه وقتاً وجهداً ؛ لا يسع فرد واحد ، بما يملك من وسائل بحث محدودة ، أن يستغرقه في بحث كافة عناصر المشكلة وجميع أركانها . ولهذا نجد أن كل باحث اقتصادي ، يعني بالجانب الذي يراه واضعاً له ، ويشغل بالعنصر أو العناصر القليلة ، التي يقدر أنها ذات الشأن الأخطر والأجل ، في نشوء المشكلة وتطورها . ونتيجة ذلك ، أن كل باحث يتقدم بعرض لموضوع المشكلة ، قد يختلف اختلافاً كبيراً عن عرض غيره من الباحث . فنجد مثلاً أن فريقاً من الاقتصاديين ، يفسر نشوء الدورة الاقتصادية ، بسبب الإيعان والمغالاة ، في إنتاج الأصول الرأسمالية الثابتة *Overinvestment*

أى بسبب الإفراط فى الاستثمار . بينما فسر البعض ، بأنه نتيجة عجز فى الاستهلاك « Underconsumption » ، بينما عزا آخرون ، حدوث الدورات ، بسبب زيادة الأموال المدخرة ، فوق المستوى الذى كان يتعين عليها أن تقف عنده « Oversaving » . وواضح أن تفسيراً واحداً من هذه التفسيرات ، لا يكفى وحده ، للوصول إلى نتائج حاسمة واضحة ، بشأن العوامل المختلفة العديدة التى تقضى إلى ظهور الدورات ونشوبها . ولكن مختلف هذه التفسيرات ووجوه النظر ، إذا جمعت إلى بعضها البعض ، وسلكت فى سلسلة متباعدة الحلقات ، لا بد وأن تساعد على الوصول إلى تفسير شامل واف ، لكل العوامل التى تقضى إلى حدوث الدورات الاقتصادية ، وتؤدي إلى تفاقم سيرها . فإذا جدد البحوث الاقتصاديون ، فى التنويه بأثر عامل معين ، يعزو إليه كل منهم أسباب الإضطراب الذى يحق بنشاط الجماعة ، فلا بد وأن يأتى الوقت ، الذى يعمد فيه أحدهم ، بمن يفرض به الخيال ، ويتسع أفق تفكيره ، إلى جمع هذا الشرائح المتناثر من الآراء ، فى نظرية واحدة ، تلم بكل العوامل ، وتجمع بين دفتيها ، مختلف العناصر . وهذا هو الذى حدث فعلاً ، بالنسبة لنظرية الدورة . فقد أتاحت الفرصة لكينز ، لأن يضع نظرية للتقلبات الاقتصادية ، شملت مختلف الأفكار التى طال ترديد أصحابها لها ، ونسقت بينها تنسيقاً منطقياً رائعاً ، وقضت بذلك ، على مظاهر الفرق والاختلاف ، بين الاقتصاديين ، وهى المظاهر التى ظن الناس أنها الدليل على فشل الاقتصاد كعلم ، والاقتصاديين كعلماء ، فى تفسير مظاهر الحياة الاقتصادية ، والكشف عن خواصها وطبائعها .

وفوق ذلك، فإن الاختلافات في وجوه النظريين والاقتصاديين، قد ترجع إلى اختلاف الظروف التي يحاولون تطبيق آرائهم خلالها. وبعبارة أخرى، قد يكون العامل الأول في هذه الاختلافات، ضرورة مراعاة نسبية الزمان والمكان. فلقد أثبتت المشاهدات، على أن قيام الدولة، باتباع سياسة من شأنها التوسع في إنشاء المشروعات العامة، من الأمور الجوهرية، التي يتعين العمل بها، للتخفيف من حدة الكساد، وبعث جو من الثقة، يدفع نفوس رجال الأعمال، ويدد المواجهين التي تتناهم من ناحية المستقبل. كما تعد هذه السياسة عاملاً أساسياً، يساعد على تحقيق زيادة القوة الشرائية التي تجري في التداول، وذلك نتيجة لزيادة عدد العمال الذين يوظفون في هذه المشروعات، والذي يؤدي فتح أبواب الرزق لهم، إلى تخفيف عبء البطالة. والتلطيف من حداثها. وتدل نظرية مكرر الاستثمار «Investment Multiplier»، على أن إقبال الدولة على إنتاج أنواع معينة من المرافق، لا تعني بإنتاجها عادة المشروعات الفردية، لعدم اصطباغها بالصبغة التجارية البحتة، وإقدامها على إنفاق أموال طائلة في هذه الناحية، من شأنه أن يخلق حالة، يشيع فيها الإنفاق ويتجه إلى التزايد، بسبب الإقبال على إنتاج السلع، التي يقتضى إنشاء المشروعات العامة، ضرورة توافرها، وبسبب زيادة عدد العمال الذين يوظفون، والذي يقتضى إنتاج هذه السلع، ضرورة تشغيلهم. فإنشاء المشروعات العامة، يعد استثماراً أولياً للوارد المادية والإنسانية العاطلة، كما يعد الإنفاق عليها أيضاً إنفاقاً أولياً، يساعد على تعبئة

الموارد المذكورة بمختلف أنواعها . ولكن هذا الاستثمار الأولي وهذا الإنفاق الأولي ، لن يكون كل منهما ، سوى مركز دائرة ، يتسع قطرها تدريجاً ، بحيث تشمل حلقات متتابعة متلاحقة من الاستثمار والإنفاق ، كل حلقة منها تولد ما يتبعها وما يتلوها . وكل هذا من شأنه أن يؤدي في النهاية ، إلى بلوغ الاستثمار الكلي والإنفاق الكلي ، ما يعد أضعافاً مضاعفة لأرقام الاستثمار والإنفاق الأولي . فتقرير إنشاء شبكة كهربائية جديدة ، لا يعدو أثره خلق هذه الشبكة فحسب ، بل يتجاوز ذلك إلى زيادة حجم الاستثمار والإنفاق ، في الصناعات والأعمال ، التي يقتضى مد هذه الشبكة ، الاعتماد على منتجاتها أو خدماتها ، فيزداد النشاط في صناعات الأجهزة الكهربائية ، وفي جميع الصناعات الأخرى ، التي تسبقها في مراحل الإنتاج ، والتي تمدها بالمواد الأولية اللازمة لها . كما يزداد النشاط في الصناعات الاستهلاكية التي ينفق العمال الموظفون حديثاً ، دخولهم على منتجاتها وخدماتها .

ولكن هذه السياسة لا يمكن أن تؤدي إلى تحقيق النتائج الباهرة التي نطوى عليها ، إلا إذا كانت السوق الداخلية ، سوقاً متسعة الأرجاء ، تعمل في نشاطها على التعامل الداخلي ، أكثر من تعويلها على التجارة الخارجية . فهي سياسة ناجحة ، إذا طبقت في بلاد كالولايات المتحدة الأمريكية . ولكنها سياسة ، لا يمكن أن تبدو نتائجها الطيبة ، إلا بعد وقت طويل جداً ، إذا طبقت في بلاد تعتمد حياتها الاقتصادية ، على تجارة خارجية واسعة النطاق ، كما هو الحال في بريطانيا .

فلو فرضنا أن البريطانيين ، قرروا أن ينشؤوا مشروعات عامة
تتولى الدولة الإنفاق عليها ، وتبلغ مجموع المبالغ المعتمدة لها ،
مائة مليون جنيه مثلاً ؛ فإن جانباً من هذا المبلغ ، قد ينفق في شراء
خامات من الخارج . كما أن جانباً هاماً من الدخول ، التي تتولد عن
هذا الإنفاق الحكومى الطائل ، قد تتجه إلى استيراد مواد غذائية
من وراء البحار . ولا شك أن مثل هذا الاستيراد بشطريه ،
استيراد الخامات ، واستيراد المواد الغذائية ، لابد وأن يشجع قدرأ
من الرواج في الأسواق الأجنبية ، التي يتركز هذا الإنفاق فيها .
وقد يؤدي هذا الرواج الناشئ في هذه الأسواق ، إلى زيادة
ما تنفقه على شراء السلع التي تحتاج إليها ، في أسواق أجنبية أخرى
وهكذا . وكل هذا قد يؤدي إلى اتساع في دائرة الرواج ، الذي
ينتشر في مختلف بلاد العالم ؛ ولكن صداه في إحداث الإنعاش في
الأسواق البريطانية ، عن طريق زيادة ما تشتريه مختلف هذه
الأسواق للسلع البريطانية ، لن يتردد في هذه الأسواق إلا بعد
مضى وقت طويل ، وبعد أن تنتشر حلقة هذا الرواج ، ويتسع
مداه ، بحيث يشمل مجموعة كبيرة من بلاد العالم المختلفة . ولقد
تكون هذه الحقيقة بالذات ، هي التي جعلت الاقتصاديين البريطانيين
لا يتحمسون للمشروعات العامة ، كسياسة ناجعة في معالجة الكساد
والتخفيف من حدة البطالة . وكل هذا يبين بوضوح ، الأسباب التي
تدعو إلى اختلاف الاقتصاديين فيما بينهم ، كما يدل على أن هذا
الاختلاف ، ليس خطير الشأن ، كما ينبغي التارخيخون ، ومن يذهبون
مذهبهم ، أن يصوروه لنا .

١٣ — الوقائع التاريخية والإحصاءات

وعلى الرغم من تنديد التاريخيين بأرباب المذهب الكلاسيكي ، ومحاولتهم بيان فساد وجهة نظرهم . وعقم الطرق التي لجأوا إليها في بحوثهم ودراساتهم ، فإننا نجد أن المدرسة التاريخية لم تنفاد الوقوع في نفس الأخطاء ، التي رمت بها غيرها . فقد عنى التاريخيون بدراسة التطورات التاريخية للأحداث الاقتصادية ، وشغلوا بجمع البيانات والإحصاءات ، الخاصة بأحوال الإنتاج والأسعار والاستهلاك ؛ ومع ذلك فإن الحقائق والوقائع والمشاهدات ، التي كرسوا أنفسهم لجمعها ، بقيت صامته جامدة ، لا يمكن الاستدلال منها عن ظاهرة عامة لها قيمتها في الوصول إلى نتائج معينة ، تفيد البحث الاقتصادي . ولهذا نجد أن عملهم العلى ، لم يتجاوز حشد المعلومات ، ولم يتخط مرحلة الوصف ، بحيث يمكن الاستفادة من هذه المعلومات ، الفائدة الواجبة .

وليس هناك شك في أن إخفاقهم في الوصول إلى اكتشاف قوانين اقتصادية ، يمكن الرجوع إليها ، في فهم سير الحياة الاقتصادية وتطورها ، إنما يرجع إلى إمعانهم في تجميع الحقائق الخاصة ، والتفصيلات الدقيقة لحالات معينة ، قد لا نجد لها ما يماثلها ؛ دون اهتمام من جانبهم ، بتنظيم هذه الحقائق . وتحليل الظواهر التي تنطوى عليها ، واستنتاجها ما يجب أن تتضمنه أو تنطوى عليه ، من « قوانين عليية » لها خاصية الشيوع ، وتنسجم بإمكان تطبيقها في جميع الأحوال المماثلة ؛ بحيث يتيسر للباحث إذا واجه حالة جديدة ،

ان يتبين لأول وهلة ، مدى خضوع هذه الحالة لقانون من القوانين المعروفة ، وأن يقدر تبعاً لذلك ، مختلف الاتجاهات التي يمكن أن تتجه إليها ، ومدى احتمال الخطأ أو الصواب ، الذي يشوب تقديره .

ولكل هذا نجد أن بحوث التاريخيين ، ظلت محصورة في نطاق الوصف التاريخي ، المدعم بالإحصاءات والبيانات ، عن مختلف النظم والأوضاع ، دون أن تنتهي هذه البحوث ، إلى نتائج واضحة يمكن الركون إليها في التقدير .

وجلي أن وظيفة العلم ، ليست في حشد الحقائق والوقائع غسب ، لأن الوقائع والحقائق ، لا يمكن أن تنبئ بنفسها ، دون إخضاعها للتحليل المنطقي ، عن النظم العامة ، التي تخضع لها ، فإذا اقتضت مهمة الباحث على مجرد الوصف ، وإذا ركز كل جهده في جمع المعلومات ، فإن عمله مقضى عليه بالفشل .

ولا بد لنا ، إذا أردنا أن نفيد من الوقائع والبيانات ، أن نرتبها ترتيباً عملياً ، وأن نخضعها لعملية فرز وتصنيف ، بحيث نستطيع الكشف عن وجوه الاختلاف وجوه التشابه بينها . فإذا وصلنا إلى هذه المرحلة . كان علينا أن نستعين بالمنطق العلمي ، لنحول هذه الوقائع الصامتة ، إلى حقائق حية ، نتحدث لنا وتكلم ، عن السنن والقوانين العامة التي نسلك في نطاقها ، وتخضع لفعالها واتجاهاتها . وكل هذا يقتضى منا ، غير قليل من التجريد والاقتراض يساعدنا على تطهير الوقائع والبيانات ، من كل التفصيلات الدقيقة ،

التي تتصل بحالات فردية معينة ، والتي لا ينتظر أن تصادفها في غير ذلك من الحالات ، بحيث لا يكون لهذه التفصيلات صفة الشبوع أو العموم .

وما يقال عن الوقائع والبيانات ، يقال أيضاً عن الإحصاءات والأرقام ، التي يستعين بها كثير من البحوث الإقتصادية المولعين بالرجوع إلى الحقائق ، لتبرير وجهة نظرهم . فالأرقام صامدة لا تتكلم ، وإذا تكلمت ، وعهد الباحث إلى استخراج المغزى الذي تشير إليه ، فقد يكون كلامها مضللاً ، باعثاً على الوقوع في الخطأ والزلل . وكثيراً ما تستخدم نفس الأرقام ، ونفس الإحصاءات للتدليل على رأيين متعارضين . ولهذا كان من الضروري دائماً للباحث ، الذين يريدون أن يعتمدوا على منطق الأرقام ، أن يسندوا آراءهم أولاً ، إلى منطق التدليل والتحليل العلمي ، وأن يعملوا على بيان النظرية أو النظريات ، التي يستوحون منها الفكرة التي يروجون لها ، أو يرون الأخذ بها . فإذا وفقوا في ذلك ، لم يكن هناك ضير من الرجوع للأرقام والإحصاءات ، ليستعينوا بها في تدعيم حججهم وتأييد فكرتهم .

وفوق ذلك فقد ينتهي التحليل الإحصائي أو الرياضي ، إلى وجود ارتباط بين ظاهرتين ، ككمية النقود والأسعار مثلاً ، ولكن هذا التحليل ، لا يمكن وحده أن يبين لنا ، أي الظاهرتين تعد العامل الفعال في الظاهرة الأخرى ، وبعبارة أخرى ، أي الظاهرتين تعد سبباً للظاهرة الأخرى ، وأيهما تعد نتيجة لها . إذ

يجب أن يصحب هذا التحليل الرقى ، تحليل نظرى منطقى ، يمكن الاعتماد عليه فى الاستدلال على طبيعة العلاقة السببية ، والكشف عن حقيقتها . ومثيل ذلك ، أن الاعتقاد ساد طويلا فى مصر ، بأن البنك الأهلى المصرى ، هو سبب النكبة ، التى ألمت بالبلاد ، نتيجة للتضخم النقدى ، وأن موالاته إصدار كميات طائلة من أوراق البنكسوت ، كان له الأثر الأوفى فى اتجاه الأسعار إلى الارتفاع . وقد تدعم الإحصاءات ، الأخذ بهذا رأى . ولكن التحليل النظرى يدل ، على أن زيادة حجم التعامل وارتفاع معدل النشاط التجارى ، نتيجة قيام الحرب ، هو الذى أدى أولا إلى اتجاه الأسعار إلى الارتفاع . وأن ارتفاع الأسعار ، هو الذى حتم إصدار كميات إضافية من أوراق البنكسوت ، لتيسير التعامل ، والاستجابة إلى طلب الجمهور ، للحصول على عملة إضافية تمكنه من إجراء مبادلاته . ولو قصر البنك الأهلى ، فى إصدار مقادير كافية من أوراق البنكسوت ، تفى بأغراض المبادلات ، فى الوقت الذى اتجهت فيه إلى التوسع ، لانهى به الحال إلى خلق أزمة نقدية لها آثارها السيئة ، وعواقبها الوخيمة .

وقد نصادف حالات أخرى ، تنشط فيها السلطات النقدية إلى إصدار مقادير طائلة من النقد ، دون أن يصحب ذلك ارتفاع فى الأسعار ، حتى مع بقاء حجم عرض السلع فى الأسواق ثابتاً على حاله ، بحيث لا يتجه إلى الزيادة . وواضح أن الرجوع إلى التحليل الإحصائى وحده . لا يغنى فى تفسير هذه الظاهرة ، إذ لا بد للباحث

من أن يطرق نواحي أخرى من التحليل النظرى العلى المنطقى ،
تسعه فى رد النتائج إلى أسبابها . فلو علمنا مثلاً أن مستوى
الأسعار لا يتوقف فقط على كمية النقود المصدرة ، وإنما يتوقف
أيضاً على التوقع الذى يبينه رجال الأعمال عن المستقبل ، لتبين لنا
أن كمية النقود ، قد لا تكون فى جميع الأحوال ، العامل الأول فى
تحديد الموقف ، ولهذا قد تحتل مكانة ضئيلة الأهمية . فإذا زاد
تفضيل الأفراد للنقود ، واشتد ميلهم إلى استيعاب الكميات الكبيرة
الإضافية التى تصدرها المصارف ، لا بغية استخدامها فى إجراء
المبادلات وعقد الصفقات ، وإنما قصد استخدامها لإشباع غريزة
الاحتياط والادخار ، فإنه مهما عمدت المصارف إلى قذف الأسواق
بكميات كبيرة من النقد ، فإن هذه الكميات لا تلبث أن تختفى مرة
أخرى عن التداول . إذا وجد الأفراد أن صالحهم يقتضيهم
الاحتفاظ بها فى ودائع ادخارية « Savings deposits »

الفصل الثالث

طبيعة علم الاقتصاد

١ — تعريف العلم

إذا كنا قد رأينا أن الاقتصاد علم نظري وتطبيقي ؛ وإذا كنا قد عرضنا في نفس الوقت لجانب من المسائل والمشاكل ، التي يعنى بها الاقتصاديون عادة ، فما طبيعة هذا العلم وما خواصه ، التي تميزه عن الدراسات الاجتماعية الأخرى ؟

يقرر الأستاذ روبنز في كتابه « مقال عن طبيعة وأهمية علم الاقتصاد » ، أننا (ويعنى بذلك الإقتصاديين) ، نتحدث جميعاً عن نفس الأشياء ، ولكننا حتى هذه اللحظة ، لم نصل إلى اتفاق صريح ، بشأن المعنى الذي نقصده ، للأشياء التي نتحدث عنها . ويرى روبنز من وراء هذا النقد ، الذي يوجهه إلى الإقتصاديين ، أنهم جميعاً على اتفاق ، فيما يتصل بحدود الدراسات الاقتصادية ؛ وفيما يجب أن تنطوي عليه من موضوعات ، وما يجب أن تعتبره خارجاً عن نطاقها ، بعيداً عن محيطها ؛ ومع ذلك فهناك تضارب كبير ، فيما يذهب إليه كل منهم ، في تحديد تعريف علم الإقتصاد ، بحيث يبدو هذا التعريف مطابقاً تمام المطابقة ، لطبيعة الموضوعات المتفق عليها ؛ وبحيث يبرز التعريف السمة المميزة للدراسات الاقتصادية ، والطابع الغالب عليها .

وينبغي روبرز على الإقتصاديين ، الاتجاه الذى يأخذونه ،
فى اعتبار الاقتصاد علما ، يدرس الأسباب والعوامل ، التى تفضى
إلى زيادة « الرفاهة المادية » . وهو يدعم ما يذهب إليه بعرض
لبعض الآراء فى هذه الناحية . فيذكر أن مارشال يعرف علم
الاقتصاد « بأنه دراسة لأحوال الإنسان ، فى دائرة نشاط الحياة
العادية ؛ فهو يعنى بفحص ذلك الجانب من أعمال الفرد وأعمال
الجماعة ، الذى يتصل أو ثق الإتصال ، بالظفر بالوسائل المادية ،
التي تحقق الرفاهة . وبالطرق التى تستخدم بها هذه الوسائل لبلوغ
هذا الهدف » . أما دافنبورت « Davenport » ، فيرى « أن
الاقتصاد علم يدرس الظواهر من ناحية الأسعار » . ويقرر كانان
« Cannan » ، « أن هدف الاقتصاد هو شرح الأسباب العامة ،
التي يتوقف عليها رخاء البشر » . ويعتبر ويجو أن مهمة الاقتصاد
« دراسة الرفاهة الاقتصادية » ، وهو يعرف الرفاهة الاقتصادية ،
بأنها ذلك الجانب من الرفاهة الإنسانية ، التى يمكن قياسها ،
مباشرة أو عن طريق غير مباشر ، بالمقياس النقدي .

وهو يعجب كل العجب ، كيف يظل هذا الإجماع ، من ناحية
كبار الإقتصاديين وأعلامهم قائما ، على قصر مجال الاقتصاد على
توخى أسباب الرفاهة « المادية » ، فى الوقت الذى يتبين لهم فيه ،
أن عمليات الإنتاج قد تسفر عن « خدمات » « Services » ،
كخدمات الطب أو التعليم أو القضاء ، وكخدمات الفنانين ،
الموسيقيين والمطربين ؛ وفى الوقت الذى يتضح فيه ، أن هذه

الخدمات ، لا تأخذ شكلا ماديا . ولا تنقسم في سلعة من السلع ، ولكنها تتميز بكيان لامادى ، ليس له وجود قائم محسوس . ويشد بروبنز الضيق ، لهذا التناقض في وجوه النظر ، فيلاحظ أنه إذا كان الاقتصاد حتما ، يعنى فقط بنواحي الرفاهة المادية ، فكيف نستطيع أن نعالج شؤون الحرب ، وأن ندرس تنظيمها من الناحية الاقتصادية ، كما جرى العمل بذلك في الحرب الأخيرة ؟ والحرب كما نعلم كارثة تودى بالرفاهة المادية ، وتعمل على تقويضها . أليس من الواجب علينا إذن ، كما لاحظ ذلك الأستاذ كانان ، أن نخرج الدراسة الاقتصادية لشؤون الحرب ، من نطاق دراساتها ؟ وأليس تناقضا صارخا ، أن يقوم الأستاذ بجو نفسه ، بوضع مؤلف خاص ، باقتصاديات الحرب ؟

وينتهى روبنز إلى تقرير الحقيقة الآتية وهي : أنه طالما تتعدد الأغراض التي يسعى الأفراد إلى تحقيقها ، وطالما تتفاوت هذه الأغراض في أهميتها بالنسبة لكل فرد على حدة ، وطالما لا تتوافر الوسائل الكفيلة بتحقيق جميع هذه الأغراض في نفس الوقت ، وما بقيت الوسائل النادرة التي يملكها الفرد ، صالحة للاستعمال في أداء أكثر من غرض واحد ، فإن ثمة مشكلة اختيار ، يعين على كل فرد ، أن يضطلع بأخذ قرار في شأنها . وتتلخص هذه المشكلة في توزيع الوسائل النادرة ، المتعددة الاستعمالات ، على تحقيق الأغراض المتعددة ، التي يناهض كل منها الآخر وينافسه ، في الحصول على مركز ممتاز في سلم تفضيل الفرد . وقيام هذه المشكلة ،

كفيل وحده ، بأن يؤدي إلى ظهور ذلك الحد الفاصل ، الذي يفصل بين المسائل الاقتصادية وبين غيرها . فأينما يوجد اختيار ومفاضلة ، تنشأ عن تعدد الأهداف التي يسعى إل تحقيقها الفرد أو الجماعة ، ومتى كانت الوسائل الموجودة ، لا تكفي لإشباعها جميعاً ، ومتى كانت هذه الوسائل مرنة طيعة ، يمكن أن تحول من استعمال إلى آخر ، ومن وظيفة إلى أخرى ، فإن مجال الدراسة الاقتصادية ، تتحدد معالمه تحديداً دقيقاً .

وليس هناك شك ، في أن التعريف الذي أعطاه لنا الأستاذ روبنز ، يتسم بقدر كبير من الوضوح والجلالة ، ويمكن أن يضم بين دفتيه جميع نواحي النشاط الاقتصادي ، ولكنني ألاحظ أنه تعريف مجرد كل التجريد ، من كل الشروط والصفات ، التي يجب أن تتوافر في عملية الاختيار ، لكي تغدو هذه العملية ، متفقة ومتسقة ، مع ما يجب أن يهدف إليه الفرد ، وتنشده الجماعة من تعميم الخير ، وتكبير حجم الرفاهة . ولهذا فإنه تعريف ، يفتقر إلى لون يميزه ، ويطبعه بطابع خاص ، كما أن النعمة التي ينم عنها ، نعمة فاترة ، لا تمثل ذلك الدأب الحيث الذي تدفع إليه غرائز البشر ، للوصول بأحوال معيشتهم إلى أرقى مستوى ممكن . فعملية الاختيار والمفاضلة ، لا تجري جزافاً واعتباطاً ، وإنما يقوم بها الأفراد ، قصد تحقيق أغراض معينة ، وهي زيادة الرفاهة الاقتصادية ، التي يسعون حثيثاً إليها . فالتقرير بأن الطابع الاقتصادي للأية مشكلة تواجهنا يتوافر ، إذا توافرت الأركان التي نص عليها

روبنز ، أمر لا يسعنا أن نوافق عليه ، إلا إذا عزز بذكر الغرض الذى ينشد الأفراد تحقيقه ، من وراء الجهود التى يبذلونها . وذلك لأن كل وسيلة من الوسائل ، لابد أن يكون لها غاية تعمل هذه الوسيلة على بلوغها . والغاية التى يسعى إليها الأفراد ، وتسعى إليها الجماعات فى نشاطها الاقتصادى ، هى تحقيق الرفاهة الاقتصادية بلا نزاع . والرفاهة الاقتصادية ، جزء من الرفاهة العامة ، الواسعة المدى والنطاق ، والتى تتأثر باعتبارات عديدة ومتنوعة ، ليست الاعتبارات الاقتصادية ، إلا عنصراً واحداً منها .

وقد يكون هذا ما يدعونى إلى الاعتقاد ، بأن روبنز قد شط فى نقده ، وغالى فى تبرير وجهة نظره . فكل جهد يبذله الفرد . وتبذله الجماعة ، سواء أكان جهداً جثافياً وعضلياً ، أم كان جهداً عقلياً وفكرياً ، ينطوى على عمليات تقدير ومفاضلة ؛ ولن يكون له أثر ملموس فى حياة الأفراد والجماعات ، ولن ينطوى على نتائج محددة معينة ، إلا إذا كان هناك قصد واضح المعالم ، يسدد هذا الجهد نحوه ويصوب لتحقيقه . فإذا انعدم القصد ، انهار ركن الجدية فى الجهد المبذول ، وتداعت أسس العقل والرشد ، التى يجب أن يستند إليها ؛ وأضحى العمل والعناء الذى يشقى به الأفراد والجماعات ، عبثاً لا طائل من ورائه ، وعبثاً لا جدوى فيه . فإذا ألح الاقتصاديون ، فى أن علم الاقتصاد يعنى بدراسة الأحوال والمشكلات ، التى تتصل بالرفاهة الاقتصادية ، فلازمهم أرادوا أن يوضحوا لنا ، جوهر المسائل الاقتصادية ، وأن يبرزوا لنا طبيعة

الروح التي تتغلغل في الأبحاث الاقتصادية ، وتسرى في كيائها .
فالاختيار وحده ، جسم هامد ، وكيان صامت ؛ ولكن الاختيار
المصحوب بتحقيق الرفاهة الاقتصادية ، جسم ينبض بكل معالم
الحياة ، وكيان يشع منه كل ما ينم عن شيوخ وعي ، يقوم على
التفكير والتنظيم .

وقد يعترض معترض ، بأن الرفاهة الاقتصادية ، قد تكونت
غير ذات موضوع ، لو أن مختلف الطيبات التي يسعى الناس إلى
الحصول عليها ، كانت موفورة ، إلى حد إمكان استمتاع كل فرد
بما يشاء منها . فلو كانت كل السلع والخدمات حرة ، شأنها في
ذلك شأن الهواء ، لـ كل فرد أن يحصل منها على ما يشاء ، دون أن
يبدل في ذلك عملاً أو جهداً ، لما كان هناك مجال لدراسة العوامل
والأسباب ، التي تفضي إلى زيادة الرفاهة الاقتصادية ، ولما كان
هناك ما يدعو إلى ظهور الاقتصاد كعلم ، له وظيفته في الكشف
عن هذه الأسباب والعوامل . وقد يؤكد لنا هذا المعترض ، أن
ندرة الطيبات ، وعدم توافرها بالكميات اللازمة لإشباع كل حاجة
إنسانية ، دون حد أو قيد ، ومن ثم اضطراب الأفراد والجماعات
إلى القيام بعمليات ترجيح يؤثران وفقاً لها ، بعض المنافع التي
يشعرون أنهم في مسيس الحاجة إليها ، على بعض المنافع التي
يشعرون أن حرمانهم منها يعود عليهم بأقل الأضرار ؛ شرط
أساسي جوهرى لقيام المشكلة الاقتصادية ، تزيد أهميته ، على أهمية
الغرض الذي يسعى إليه الأفراد ، وهو تحقيق الرفاهة .

ولكننا لو ألقينا النظر على مختلف التعاريف ، التي سبق أن
أوردناها ، ولم تلق قبولاً من روبنر ، لوجدنا أنها تتضمن
جميعاً ، فكرة الندرة ، ندرة الموارد والطيبات ، وأنها جميعاً
تنطوي على فكرة المفاضلة بين مختلف البدائل ، التي يتعين على
الأفراد ، أن يختاروا منها ، ما يتناسب مع مصلحتهم . فعند ما يذكر
مارشال ، بأن الاقتصاد يعني بدراسة ذلك الجزء من النشاط الفردي
والاجتماعي ، الذي يتصل أو ثق الاتصال بالحصول على الوسائل المادية ،
لتحقيق الرفاهة ، فإنه يبين بوضوح أن ثمة عملاً لا بد أن يبذله
الأفراد والجماعات ، ليتيسر لها الحصول على الطيبات . أفلا يدل
ذلك على وجود ندرة في الوسائل المادية ، التي يقتضى توافرها ،
زيادة الرفاهة ؟ وإذا كان دافنبورت يؤكد لنا أن الإقتصاد هو
العلم الذي يبحث ظاهرة الأسعار ، أفلا ينطوي رأيه على إدراك
لشيوع الندرة بين الطيبات وضرورة المفاضلة بينها وبين بعضها البعض ؟
إذا أية سلعة حرة متوافرة ، لها ثمن في السوق ؟ ألا ينبغي وجود
الثن للسلعة ، على أن لها قيمة بالنسبة للسلع الأخرى ، تتوقف
على ندرتها ؟ وأليس الثمن هو الجهاز أو المقياس ، الذي تجري به
عمليات المفاضلة والاختيار ؟ وعند ما يتحدث إلينا الأستاذ بيجو ،
بأن الاقتصاد هو العلم الذي يدرس « الرفاهة الاقتصادية » ، ثم
يعود إلى تعريف « الرفاهة الاقتصادية » ، بأنها ذلك الجزء من
الرفاهة ، الذي يمكن أن يرد إلى مقياس نقدي ؛ أفلا يشعرنا ذلك
بأن الرفاهة الاقتصادية ، لها ثمن وقيمة ، ومن ثم فإنها تتميز بطابع

الندرة ؟ ثم ألا يدل كل ما تقدم ، على أن روبنز على خطأ فيما يدعيه ، بأن الاقتصاديين يتحدثون عن نفس الأشياء ، ولكنهم على اختلاف فيما يتحدثون عنه ؟ .

فإذا صح ما ذهب إليه ، بأن مختلف التعاريف التي حل عليها روبنز ، لم تغض من شأن خاصية الندرة ، ولم تغفل عن أهمية عملية المقاضاة والاختيار ؛ وأنها تفضل تعريفه ، فيما تنوه عنه وتبرزه ، من الغاية النهائية ، التي يجب أن تنجبه إليها الجهود الإنسانية ، وهي تحقيق الرفاهة الاقتصادية والعمل على زيادتها ؛ إذا صح كل ذلك ، فلنبحت فيما يتعلق خاطره ، بشأن وصف الرفاهة الاقتصادية ، بأنها رفاهة مادية بحتة ، لا يدخل في نطاقها نوع آخر من الرفاهة ، هي الرفاهة الاقتصادية « اللامادية » ، والتي تتمثل في إنتاج الخدمات « Services » ؛ وهو في ذلك يهاجم الرأي الذي أدلى به الأستاذ كانان ، في كتابه « الثروة » « Wealth » (١) .

لا شك ، أن الرفاهة الاقتصادية تشمل ناحية واحدة ، من النواحي المتعددة التي تشملها الرفاهة الإنسانية على إطلاقها . وقد تبلغ الرفاهة الاقتصادية أعلى مراحلها الممكنة في ضوء الظروف الإنتاجية والأوضاع الاقتصادية القائمة ، لبعض بلاد العالم ، ومع ذلك قد نلِس في هذه البلاد فقراً كبيراً في بعض نواحي الرفاهة الإنسانية الأخرى . فنحن نشعر أن الشعب الأمريكي ، ينعم اليوم بأعلى مستوى من

العيش ، لم يبلغه مستوى العيش الإنساني ، في أى عهد من العهود ، أو في أى بلد من بلاد العالم ؛ ومع ذلك فإنه يعاني اليوم ، أزمة قاسية ، تحط من قدر أنواع الرفاهة الإنسانية الأخرى ، التى ينشده الظفر بها . فهو يشعر أنه شعب مهدد في حياته ، معرض لكل أنواع الفناء والدمار ، بسبب الذعر الذى يغشاه ، والهلع الذى يستولى عليه ، نتيجة اكتشاف السوفيت للطاقة الذرية . فبينما ينعم برفاهة إقتصادية واسعة المدى ، فإذا به يفقد كل مقومات الطمأنينة والأمن . وجلى أن هذا النوع الآخر من الرفاهة الإنسانية ، الذى يفتقر إليه ، لا يمكن أن يقوم بمقياس مادي ؛ فلا سبيل لنا إلى تقدير مدى الذعر والخوف ، الذى يستبد بالأمريكيين ، بسبب عدم استقرار أسباب السلم الدولى ، تقديرآ يستند إلى أساس مادي كالنقود مثلاً . فهى حالة نفسية تدل على قلق وعدم اطمئنان ، قد تتفاوت قوتها من وقت لآخر ؛ بحيث تشدد إلى درجة السكرب ، أو تضعف إلى درجة الحذر ، دون أن يكون هناك معيار ثابت ، نستطيع به تقدير القيم المختلفة ، لهذه الحالة النفسية على اختلاف درجاتها من الشدة أو الضعف . وهكذا أيضاً ، نجد أن أنواع الرفاهات الإنسانية الأخرى ، كالرفاهة السياسية وهى التى تمثل مدى الحرية السياسية ، التى يتمتع بها الأفراد ، للتعبير عن آرائهم ، ولاختيار من يمثلونهم للاشراف على أداة الحكم ؛ كالرفاهة الأخلاقية ، وهى التى تمثل مدى تمسك أفراد البيئة بالمثل الأخلاقية العليا ، ومدى تيقظ الضمير الاجتماعى

الذى يفرض الشعور بالواجب، والإحساس بالعطف، ويحث على عمل الخير في مختلف صورته ؛ إننا نجد أن كل هذه الرفاهات الإنسانية ، وما يتصل بها ، رفاهات معنوية وروحية لامادية ، ولهذا فلا يوجد لها مقياس مادي عددي دقيق ، يستطيع أن يبين لنا درجة هذه الرفاهة أو قيمتها . وكل ما نستطيعه عند رغبتنا في مقارنة حالة من الرفاهة ، بحالة مناظرة لها ، هو أن نقرر أن الحالة الأولى من الرفاهة أفضل من الحالة الثانية ، أو أنها تقل عنها شأنًا . فالمقارنة هنا وصفية وليست عددية .

ولكن ليس هذا شأن الرفاهة الاقتصادية ، فهي رفاهة مادية ، لأننا نستطيع ، كما يلاحظ الأستاذ ويجو ، أن نردها إلى مقياس نقدي ، أو إلى أى مقياس عددي آخر ، يمثل حصر مختلف أنواع السلع التي استطاعت الجماعة إنتاجها ، أو التي أتاحت للأفراد الفرصة للاقتناع بها . فصفة المادية في هذه الحالة ، لا تنصب على نوع الإنتاج في حد ذاته ، ولكنها تنصب على إمكان إخضاع هذا الإنتاج : مهما كان نوعه لأنواع مختلفة من المقاييس ، تحدد لنا مدى نجاحنا في العمل على زيادته ، أو مدى فشلنا في بلوغ هذا الهدف . وفي وسعنا أن نقدر مدى زيادة أو نقص الخدمات التي تقدمها وسائل النقل ، بمقارنة احصاءات النقل بمثلة في أطنان الأميال التي استطاعت هذه الوسائل أن تحققها ؛ أى كيات السلع المضروبة في المسافات التي نقلت خلالها . وفي وسعنا أن نقدر الخدمات التي قدمها لنا الأطباء ، إما بحصر الدخول التي حصلوا

عليها ، أو بحصر عدد المرضى الذين تردوا على مستشفياتهم ؛ وفي
وسعنا أن نقدر الخدمات التي تقدمها لنا المدارس والجامعات ،
بمقارنة عدد المتعلمين من سنة لأخرى . كما نستطيع بطبيعة الحال
مقارنة مدى التقدم في الإنتاج الزراعي والصناعي ، بمقارنة الدخل
الأهلي الذي حصلنا عليه من هذه المرافق ، أو مقارنة نسبة التقدم
في إنتاج كل نوع من المحاصيل والسلع . فصفة المادية إذن ،
لا تجب « الخدمات » ، المنتجة ، ولا تحجبها ، ولكنها تركز في
إمكان قياس حجم الإنتاج ، سلعا وخدمات ، أو قياس قيم
الإنتاج ، سلعا وخدمات ؛ ومقارنة هذه الأرقام ببعضها البعض ،
بين مختلف الأوقات .

ويؤيد ما نذكره ، أن الإنتاج « اللامادي » ، الذي يتمثل
في مختلف أنواع الخدمات ، التي ينعم بها الأفراد ، في أية جماعة ،
لا يمكن أن يتحقق ، إلا إذا توافرت وسائل مادية معينة ، تعين
على خلقه وتدفقه . إذ كيف يتيسر أداء خدمة النقل ، دون أن
توجد جميع الموارد ، بشرية وغير بشرية ، اللازمة لإنتاج هذه
الخدمة ؟ وكيف يتيسر أداء خدمة الطب ، دون توافر الأطباء
والمستشفيات ، والأجهزة الطبية وما إلى ذلك ؟ وكيف يتيسر
أداء خدمة التعليم ، دون توافر المدرسين والمباني والمعدات
المدرسية على اختلاف أنواعها ؟ ليست إذن هذه الخدمات ،
والوسائل التي تعين على أدائها ، مادية بطبيعتها ؟
ثم ليست الرفاهة الاقتصادية المادية نفسها ، رمزا ومقياسا ،

يقيس لنا مدى كفاية أفراد أى شعب، فى فنون الانتاج وأساليبه؟ ثم ألا تتوقف ثروة الشعوب المادية، بمثلة فى مختلف أنواع الانتاج التى تنهض بالقيام به، على مدى الثقافة والتعليم التى ينعم بها أفرادها، كما ترتكز على مختلف المقومات المعنوية الصالحة، التى يؤثر توافرها فى تقدم البيئة، ويدفع بها قدما إلى بلوغ أعلى مراتب النهوض؟

كل ما تقدم يبين لنا بوضوح، أن عناية الاقتصاديين بالرفاهة المادية، واهتمامهم بدراسة الأسباب التى تؤدى إلى زيادتها، كانت أمراً تقتضيه طبيعة الدراسات الاقتصادية، ويفرضه تميزها عن أنواع الدراسات الاجتماعية الأخرى.

٢ — الندرة طابع الحياة الاقتصادية

لقد وصلنا الآن إلى مرحلة حاسمة فى بحثنا، اذ تبين لنا، أنه فيما عدا حالات شاذة، تنطوى على تبدل فى الذهن وعقم فى التفكير، أو تنطوى على ميل إلى التقشف والزهد، واستكانة إلى الواقع وقناعة بالراهن، فإن الأفراد عادة يهدفون إلى زيادة الطيبات التى ينعمون بها، ويعملون على تحقيق ذلك، بمختلف الوسائل، التى تتيح لهم ظروفهم أن يتوصلوا بها. وكل هذا يقتضى منهم مشقات وتضحيات، تتجلى فى ألوان الجهود التى يضطلعون بها، كما تبرز فى أشكال الحرمان، الذى يقبلون على تحمله، بغية توفير قدر من الرخاء والاشباع، يفوق فى حجمه، حجم التضحيات التى أخذوا على أنفسهم، الاضطلاع بها. وكل هذا يدل مرة أخرى، على أن المتع والطيبات التى يحاول كل فرد، أن يظفر بأكبر قسط منها.

ليست في متناول اليد ، لكل فرد أن يحصل منها على ما يشاء وفقاً لما تملّيه عليه حاجاته ، وإنما هي في مجموعها ، تقل عن مجموع الحاجات البشرية ، ولذلك فهي نادرة . وندرة هذه الطيبات ، هي التي تفرض على الإنسان أن يكبد وأن يكدرح ، الى الحد ، الذي يجد فيه أن المنفعة الحدية لكل متعة يريد أن يحصل عليها ، تكاد تعدل ، المشقة الحدية ، للعمل الذي يبذله . والتضحيات التي يقاسيها . (١)

ولعل كل ذلك يثبت مدى دجل الشيوعيين والتخبط الذي يقعون فيه ، ودرجة تضليلهم لأذهان الناس ، عندما يقررون أن توزيع الطيبات ، يجب أن يحدث وفق الحاجات التي يشعر بها كل فرد في الجماعة . فلن يتحقق هذا الحلم ، الذي تقوم عليه نظرتهم للأمور ، إلا إذا تحققت وفرة سابعة لا حد لها ، في الطيبات المنتجة ، على مختلف أنواعها ، بحيث تغدو هذه الطيبات ، سلعاً حرة ، لا ثمن لها في السوق ، شأنها في ذلك ، شأن الهواء أو ضوء الشمس ، في المناطق التي تتميز بصحو في جوها . وما أظنني في حاجة إلى القول ، أن تحول السلع الاقتصادية ، إلى سلع حرة ، لا يمكن أن يحدث ، ما بقيت فنون الإنتاج القائمة على حالها ، وما ظل الناس يجاهدون ، في سبيل الظفر بأشد الحاجات إلحاحاً عليهم ، كالحاجة إلى الطعام أو إلى الكساء أو إلى المأوى .

(١) لمن يريد أن يحصل على شرح أكثر افاضة لهذه الظاهرة ، عليه أن يرجع الى معالجتى لها في كتاب مقدمة الاقتصاد السياسي ، في الجزء الخاص بالمشكلة الاقتصادية .

على أن هذه الندرة ، التي تتميز بها مختلف الطيبات الاقتصادية ، وهى الطيبات التي لا بد لأفراد الجماعة من بذل جهد فى سبيل الحصول عليها ، ليست واحدة بالنسبة لها جميعاً . فهى ندرة تتفاوت شدة وضعفها ، وفقاً لعاملين رئيسيين : أولهما — مدى الحاجة الاجتماعية ، وهى الحاجة التي يشعر بها الأفراد فى مجموعهم ، للحصول على كميات معينة من كل سلعة ، تعتبر فى نظر كل منهم ، أنها الكمية الدنيا ، التي لا يمكن التنازل عنها ، فى ضوء الظروف الكلية التي تحيط بإنتاج السلع جميعاً . وثانيهما : مدى العناية الذي يجب أن يبذله الأفراد فى سبيل إنتاج كل نوع من السلع ، وفى إظهار كميات معينة من بعض السلع ، على كميات من سلع أخرى .

فالندرة إذن ، ليست مطلقة ، ولكنها نسبية . لأنها تصور شبكة كبيرة من العلاقات ، تربط بين الحاجة إلى كميات معينة من كل سلعة ، وبين التضحية التي يتعين تحملها ، فى صورة أو أخرى ، للحصول على هذه الكميات . ولذلك فإنها تتوقف على عاملين : عامل نفسى ، يمثل مدى شدة حاجة كل فرد ، أو مدى شدة حاجة الجماعة لسلعة معينة ، ومقارنة درجة إلحاح هذه الحاجة ، بدرجات إلحاح الحاجات الأخرى ، للسلع الأخرى ؛ وعامل موضوعي يمثل مدى صعوبة حصول الفرد ، على كميات معينة من أية سلعة ، ممثلاً ذلك بنفقات الإنتاج ، التي يتعين تحملها للحصول على هذه الكميات ؛ مع مقارنة نفقات الإنتاج هذه ، بنفقات الإنتاج ، التي يتعين تحملها للحصول على كميات أخرى من السلع الأخرى .

وترجع نسبية الندرة وتشابك هذه العلاقات التي نوهت عنها ، إلى حقيقة على غاية الأهمية ، وهي أن الفرد لا يختار سلعة معينة ، دون نظر إلى أهمية السلع الأخرى ومدى إلحاحها عليه ؛ كما أنه لا يقبل على التضحية بعمله ، للحصول على سلعة معينة ، دون نظر إلى التضحية التي يمكن أن يتحملها . لو أنه حصل على سلع أخرى ؛ ولكنه في أثناء قيامه بعملية الاختيار والتفضيل بين مختلف السلع ، إنما يوازن بين المنافع التي تعود عليه لو أنه حصل على كمية معينة من السلعة (أ) مثلاً ، أو كمية أخرى من السلعة (ب) مثلاً ، أو كمية ثالثة من السلعة (ج) مثلاً ؛ كما يوازن بين التضحيات التي يتعين عليه تحملها ، لو أنه حصل على هذه الكميات ، لمختلف السلع التي ذكرناها .

فكل فرد منا إذن يجابه مشكلة دائمة ومستمرة ، تعرض له ، كلما عن له ، أن يوزع دخله بين مختلف الطيبات التي يشعر بحاجة إليها ، أو كلما بدا له أن يوزع الموارد الإنتاجية التي يملكها ، بين أنواع الاستعمالات المختلفة ، التي تصلح لها هذه الموارد . وذلك لأن الدخل الذي يتاح عادة لكل فرد ، يقصر عن إشباع جميع الحاجات ، التي تعرض له ، والتي تتراحم بعضها بعضاً ، لتستأثر كل حاجة منها ، بأوفى قسط ، وأوفر نصيب . ولأن الموارد التي يملكها الأفراد أو تملكها المشروعات ، موارد محدودة ؛ بينما تتراحم للظفر بكل نوع من هذه الموارد ، أغراض عديدة ، لا سبيل إلى الوفاء بها جميعاً في نفس الوقت ، بحيث يحصل كل غرض من الأغراض الإنتاجية ، على جميع الموارد اللازمة له ، دون حد أو قيد .

هذه الندرة إذن ، في موارد الدخل وموارد الإنتاج ، هي طابع الحياة الإنسانية ، في مظهرها الاقتصادي . وهي التي تفرض على الأفراد بصفتهم مستهلكين ، وبصفتهم منتجين ، أن يقوموا بعملية اختيار ، يفاضلون وفقاً لها بين مختلف الخطط ، التي ينتهي إليها تفكيرهم . وهم في إثارة خطة على أخرى ، إنما يبتغون تحقيق أكبر منفعة تعود عليهم ، أو تخفيض أنواع الحرمان الذي يخضعون له ، إلى أقل الحدود الممكنة .

ففي أحوال الاستهلاك ، يعتمد الفرد إلى اختيار مجموعات من السلع ، تتحد أنواعها ، بحجم الدخل الذي يحصل عليه ، وبمستوى الأسعار السائد في الأسواق ، وبطبيعة الحاجات التي يشعر بها ، ومدى إلحاحها عليه . وهو دائماً يعمل على ترتيب هذه السلع ، وفقاً لسلم التفضيل « Scale of preference » ، الذي يراه كفيلاً بتحقيق أكبر قدر من الإشباع ، في حدود الدخل الذي يكسبه .

وجلي أن سلم التفضيل الفردي ، الذي يقع عليه اختيار الفرد ، في ظروف معينة ، والذي يؤثر العمل وفقاً له ، لتحقيق أكبر قدر من الإشباع ، لا يبقى على حاله ؛ بل هو عرضة للتغير ، تبعاً لتغير العوامل التي نوهنا عنها ، والتي تتدخل في تحديد أنواع السلع المختارة ، والكميات التي تستهلك منها ، أو القيم التي تتفق على شرائها . فلو تضاعف دخل الفرد مثلاً ، فقد تتضاءل أهمية جانب من السلع ، كانت تحظى قبلاً بالقدر الأولي من الإنفاق الكلي ، وقد تزيد أهمية سلع ، ما كانت تحظى إلا بإنفاق زهيد ، أو ما كان ينفق عليها شيء .

بتأناً ، بسبب عدم كفاية الدخل الأول ، إلا لإشباع أمس الحاجات وأكثرها ضرورة للعيش .

وكما زادت بسطة الموارد الدخلية ، كلما زاد تعرض سلم التفضيل للتقلقل والتغير ، فتقل نسبة ما ينفق على السلع الضرورية أو السلع التي تعتبر أنها منحة النوع « Inferior Goods » ، كالخبز والمارجرين أو الزبد الصناعي ، وتزيد نسبة ما ينفق على السلع أو الخدمات التي كانت تعد قبلاً كمالية ، كالفاكهة الممتازة وأغراض التثقيف ، وأغراض التسلية وما إلى ذلك .

ولو بقي الدخل على حاله ، وتعرضت أسعار السلع لجانب من التقلقل ، أدى إلى انخفاض أسعار بعض السلع ، وارتفاع أسعار البعض الآخر ، فإن سلم التفضيل يتعرض لتغير ، يحدث نتيجة ذلك فقد يعتمد الفرد إلى إنقاص إنفاقه على السلع التي أتجهت أسعارها إلى الارتفاع ، وخاصة إذا كانت هذه السلع كمالية ، ليستعين بها ببعض السلع التي أتجهت أسعارها إلى الانخفاض . وقد يعتمد إلى الإبقاء على معدل إنفاقه على بعض السلع ، على الرغم من ارتفاع أسعارها ، ولا سيما إذا كانت هذه السلع ضرورية ، لا يمكن الاستغناء عنها ؛ مقابل إنقاص معدل إنفاقه على جانب من السلع الأخرى ، حتى ولو مالت أسعارها إلى الهبوط .

ف هناك دائماً اتجاه من جانب الفرد ، لعمل تعديل هنا أو هناك ، في ترتيب أهمية السلع التي يقبل على استهلاكها ، وفي تحديد المبالغ التي ينفقها على كل منها ؛ وكل هذا يتوقف على الظروف التي

تتملى عليه اختيار نهج معين من السلوك ، وإيثار هذا النهج على غيره ؛ على أن الحافظ الأول للفرد فى عمل هذه التعديلات ، التى يدخلها على سلم تفضيله ، هو رغبته فى التغلب على الصعوبات التى يواجهها ، بسبب ندرة موارده الدخلية ، وتزاحم الرغبات والحاجات التى يشعر بها ، وتفرض نفسها عليه ، للاستئثار بأكبر نصيب من هذه الموارد . وقدرة الفرد على التغلب على الصعوبات التى تنشأ عن الندرة ، إنما تتجلى ، فى بلوغ الإشباع الذى يظفر به الفرد ، أكبر مستوى ممكن ، نتيجة توزيع دخله على أنواع الإنفاق المختلفة ، أفضل توزيع ممكن . ولن يتيسر للفرد أن يبلغ هذه الحالة من الكمال ، فى توزيع دخله ، وفى تحقيق أكبر الإشباع لنفسه ، فى لحظة معينة من الزمن ، إلا إذا شعر أنه لا حاجة به ، بعد إدخال كل التعديلات ، التى يراها مناسبة ، الى عمل تعديل جديد ، ينقسم به إنفاقه فى ناحية ليزيده فى ناحية أخرى . وفى هذه الحالة ، يمكن القول ، بأن المنافع الحدية ، للأموال المنفقة فى كل ناحية من نواحي الإنفاق ، متعادلة ؛ أو بأن المنافع الحدية لوجوه الإنفاق المختلفة ، عند الحد الذى يبلغه الإنفاق فى كل ناحية ، متعادلة . ومعنى تعادل المنافع الحدية ، الذى نشير إليه ، هو توافر اتساق وتوافق ، فى الخطة التى يقرها الفرد ، ويعمل على تنفيذها ، بحيث لا تطفى حاجة على غيرها من الحاجات ، ولا تظفر رغبة من الرغبات ، بمكانة فى سلم التفضيل ، ليست خليفة بها .

وما ذكرناه بشأن ندرة الموارد الدخلية ، وضرورة توزيعها على وجوه الإنفاق المختلفة ، توزيعاً يفضى الى حصول الفرد ، على

أكبر قدر من الإشباع ؛ ينطبق تماماً ، وبنفس الشكل ، في حالة توزيع الموارد الإنتاجية ، في أى مشروع من المشروعات ، على أبواب الإنفاق المختلفة ، التي تفتضيها عمليات الانتاج . إذ يقع على عاتق المنظم أن يجمع رأس المال اللازم لمشروعه ، وأن يوزعه بين رأس المال الثابت ، الذي يخصصه لشراء الأرض والمباني والعدد والآلات ، وبين رأس المال العامل ، الذي يخصصه للحصول على الخامات ولدفع أجور العمال ومرتبات الموظفين وما الى ذلك ؛ بحيث ينم هذا التوزيع عن قدرة المنظم في الإفادة من الموارد الإنتاجية ، لأكبر حد مستطاع . وتتجلى هذه الفائدة ، في مقدرة المشروع على انتاج أكبر قدر من السلع أو الخدمات ، بأقل النفقات الممكنة ، لكل وحدة منتجة من هذه السلع والخدمات . فإذا أساء المنظم توزيع الموارد التي يملكها ، لواجه حالة ، يجد فيها ، ان الانتاج لم يصل الى أكبر مستوى يمكن له أن يبلغه ، كما أن النفقات للوحدة «Unit Cost» ، لم تهبط الى أقل المستويات الممكنة . ومعنى ذلك تعرض المشروع لصعوبات ، قد تعمل على إضعاف مركزه ، قبل المشروعات المنافسة ؛ ومن ثم قد تؤدي به الى الانهيار .

فلا بد إذن ، أن يكون هناك توازن بين رأس المال الثابت ورأس المال العامل . ويتجلى هذا التوازن ، في عدم تجاوز رأس المال الثابت ، الحد المناسب ، وعدم تجاوز رأس المال العامل الحد المناسب . ومعنى هذا أن يوزع رأس المال الكلى بين نوعيه

بحيث تعادل الانتاجية أو الغلة الحديدية لرأس المال الثابت ، مع الانتاجية أو الغلة الحديدية لرأس المال العامل . فإذا لم يتحقق هذا التعادل ، فقد الانسجام والتوافق بين هذين النوعين من رأس المال ، وترك لأحدهما أن يطغى على الآخر .

ومرة أخرى نجد ، أن التوزيع الذى نشير إليه ، يتوقف على اعتبارات عديدة من أهمها طبيعة العملية الانتاجية ذاتها . ومدى ما تحتمه من وجود كميات دنيا لا يمكن التجاوز عنها ، من كل نوع من رؤوس الأموال الثابتة ؛ وما تحتمه من وجود قوة عاملة دنيا . لا يمكن التفكير فى إنقاص عددها ؛ وما تحتمه من وجود كميات دنيا من الوقود ومختلف الخامات الأخرى . فإذا تجاوزنا هذا الحد الأدنى ، للكميات التى تقتضى العملية الانتاجية توافرها . من كل نوع من رؤوس الأموال الثابتة والعاملة كانت لدى المنظم أو المشرف على الانتاج فرصة سانحة فى المفاضلة بين أنواع رؤوس الأموال المختلفة . فقد يرى إذا تطلبت الظروف منه زيادة حجم الانتاج ، لاشباع طلب متزايد على منتجاته ، أن يزيد من عدد العمال المشغلين لديه ، ليعملوا فى نوبات متتالية ، مع الإبقاء على حجم رأس المال الثابت على حاله ؛ أو قد يرى أن يزيد حجم رأس المال الثابت عن طريق الاضافة عليه ، مع تشغيل عدد أكبر من العمال . يتناسب مع الزيادة فى رأس المال الثابت .

والعامل الحاسم فى اختياره خطة دون أخرى ، هو مستوى

الأسعار السائد في السوق ، لكل نوع من عوامل الإنتاج ، التي يشعر بحاجة إليها . فلو كان سعر الفائدة النقدي منخفضا ، وكان معدل الأجور التي يدفعها للعمال مرتفعا ، فقد يرى أن الأحجى به هو زيادة رأس المال الثابت لديه ، والاقتصاد في توظيف العمال واستخدامهم . أما إذا وجد العكس ، وكان سعر الفائدة مرتفعا ، بينما كان معدل الأجور منخفضا نسبيا ، فقد يرى من صالحه الاكتفاء بما لديه من رؤوس أموال ثابتة ، والاستعانة بعدد أكبر من العمال ، يعمل على تشغيلهم لزيادة حجم إنتاجه .

٣ — نسبية الندرة

سبق أن ألمعت ، بأن الندرة ظاهرة . لا يوجد لها مقياس مطلق . ولهذا فإن ندرة السلع والخدمات ، ظاهرة نسبية . وتجلى نسبية الندرة لمختلف السلع والخدمات ، فيما تحظى به كل منها من مركز في جهاز الائتمان . لجهاز الائتمان هو الأداة ، التي نستطيع بالرجوع إليها ، أن نتعرف على مدى ندرة سلعة معينة بالنسبة لغيرها . فلو فرضنا أن ثمن الطن من الحديد يبلغ أربعين جنيا ؛ بينما أن ثمن الطن من القمح يبلغ عشرين جنيا ، لكان لنا أن نقرر بأن قيمة طن الحديد تعادل قيمة طنين من القمح ، ولكان لنا بالتالي أن نستنتج بأن ندرة الحديد تبلغ ضعف ندرة القمح .

ولو فرضنا أنه لسبب من الأسباب ، ومع بقاء نفقات إنتاج الحديد ثابتة لم تتغير ، قد اشتد طلب الناس على الحديد ، بحيث ارتفع ثمن الطن إلى ثمانين جنيا ؛ فإن قيمة طن الحديد تبلغ في هذه

الحالة ، أربع مرات قيمة الطن الواحد من القمح . ومعنى ذلك أن ندرة الحديد ارتفعت ، بحيث بلغت أربع مرات قيمة الطن الواحد من القمح . ومعنى ذلك أن ندرة الحديد ارتفعت ، بحيث بلغت أربع مرات ندرة القمح . ولو فرضنا عكس ذلك ، وأنه مع بقاء نفقات إنتاج الحديد على حالها ، قد تراخى الطلب عليه لسبب من الأسباب ، مما أدى إلى هبوط ثمن الطن من الحديد إلى عشرين جنبها ، فإن ندرة الحديد تهبط إلى مستوى ندرة القمح .

ولكن الطلب وحده ، أو حاجة الناس إلى سلعة من السلع ، ومدى شدة هذه الحاجة أو ضعفها ، ليس هو العامل الوحيد الذى يؤثر فى مقدار الندرة النسبية . فهناك عامل آخر ، يشترك مع الطلب أو الحاجة ، فى تحديد مقدار ندرة السلعة بالنسبة لغيرها : وهو صعوبة أو سهولة إنتاج السلعة المطلوبة ، بمثابة نفقات إنتاج الوحدة منها . وجلى أن ثمن السوق ، لا بد فى النهاية أن يتعادل مع نفقات الإنتاج ، لكميات من السلعة ، التى يرى الجمهور ، أنه لا مناص له من الحصول عليها . فلو حدث ما يدعو إلى ارتفاع نفقات إنتاج الحديد ، بحيث انتهى الأمر بارتفاع السعر إلى ثمانين جنباً للطن الواحد منه ، فإن الندرة النسبية للحديد ، مقارنة بندرة القمح ، تتجه إلى الإرتفاع بحيث يبلغ قدرها أربع مرات ندرة القمح . ولو حدث ما يدعو إلى انخفاض نفقات إنتاج الحديد ، بحيث غدا من المستطاع إنتاج الطن الواحد بعشرين جنبها ، فإن ندرة الحديد تتعادل مع ندرة القمح .

ومن هذا يتبين لنا ، أن نسبية الندرة لمختلف السلع والخدمات لا تبقى على حالها طويلا ، بل هي عرضة للتغير المستمر ، الذي ينشأ نتيجة تغير طلب الأفراد ، أو نتيجة تغير ظروف الإنتاج . ومن أهم العوامل التي تدعو إلى تغير الطلب ، اتجاه الدخل الذي يحصل عليه الأفراد للزيادة أو النقص ، وتغير أذواق المستهلكين وعاداتهم ، وظهور سلع جديدة في الأسواق ، لم تكن معروفة من قبل ، وتغير أسعار بعض السلع التي اعتاد الأفراد استهلاكها ، أو تغير أسعار بعض عوامل الإنتاج .

أما تغير ظروف الإنتاج ، فإنه ينشأ عن استخدام طرق إنتاجية جديدة ، أو محاولة تعديل النسب الفنية ، التي تشترك وفقا لها عوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية ، أو مواجهة المنتجين لصعوبات في الحصول على بعض العوامل الإنتاجية اللازمة لهم ، أو تمكنهم من الحصول على بعض هذه العوامل بنفقات تقل عن النفقات التي اعتادوا تحملها قبلا .

٤ — مبدأ الإحلال

وتتفرع عن شيوع ظاهرة الندرة ، في الحياة الاقتصادية ، وعن اتسامها بخاصية النسبية ، حقيقة في غاية الأهمية . وهي أن الأفراد يعمدون دائما ، إلى تطبيق مبدأ الإحلال أو الاستعاضة « Doctrine of Substitution » ، فيحاولوا أن يستعوضوا عن السلع التي زادت ندرتها النسبية زيادة كبيرة ، ومن ثم ارتفعت أثمانها ارتفاعا بالغا ، بسلع هبطت ندرتها النسبية ، أو بقيت على

حالتها ، ومن ثم لم تتعرض أسعارها إلا لارتفاع ، يقل معدله ، عن معدل ارتفاع السلع ، التي يراد الاستغناء عنها ، وابدأها بغيرها . ولا يمكن للأفراد أن يطبقوا فكرة الإحلال هذه ، إلا بالنسبة للسلع ، التي يتوافر لها بدائل بطبيعة الحال . ولكن هذه البدائل ، قد لا تفي تماما ، بالغرض الذي كانت تستخدم للوفاء به السلع الأصلية . ومع ذلك ، فإن انخفاض أسعار السلع البديلة ، عن أسعار السلع الأصلية ، قد يشفع في السكف عن استخدام السلع الأصلية ، وإحلال السلع البديلة مكانها ، حتى ولو كانت لا تفي وفاء كاملا ، بالأغراض المطلوبة منها . وجلي أن عملية الإحلال هذه ، تنطوي على توضيحات لا شك فيها . ولهذا فإن الفرد يقوم عادة بعمل تقدير للمنافع التي تعود عليه من جراء إحلال سلع منخفضة الثمن ، مكان سلع مرتفعة الثمن ، كما يقوم بعمل تقدير للتوضيحات التي يتحملها ، بسبب استخدامه لسلع ، لا تفي بأغراضه وفاء كاملا ، بدلا من السلع التي اعتاد عليها ، واطمأن الى وفائها بأغراضه طويلا . وموازنته بين هذه المنافع والتوضيحات ، هي التي تمل عليه الخطئة التي ينفذها ، في إجراء هذا الإحلال ، كما تحدد له الحد الذي يقف عنده ، بحيث اذا تجاوزه في إحلال سلعة مكان أخرى ، عاد عليه هذا الإحلال بالخسارة ، بدلا من النفع الذي يرتجيه من ورائه .

وظاهرة الإحلال ، ظاهرة مشاهدة ، في كل ما يتصل بتصرفات الأفراد في الحياة العملية ، سواء نظرنا إليهم بصفقتهم مستهلكين ، أو بصفقتهم منتجين . فربة المنزل تدأب عادة على دراسة أسعار

السلع التي تحتاج إليها ، وهي تعمل عادة ، بحكم ندرة الموارد الدخلية التي تملكها ، على إحلال أنواع من الخضر والفاكهة المعتدلة الثمن ، بدلا من أنواع الخضر والفاكهة التي اتجهت أسعارها إلى الارتفاع ؛ وإلى إحلال بعض أنواع اللحوم التي بقيت أسعارها على حالها ، أو لم ترتفع كثيرا ، بدلا من الأنواع الأخرى التي شطت أسعارها في الارتفاع .

ويدأب المنتجون أيضاً على انتاج نفس الخطة ؛ ففي أوقات الحرب عندما بلغت أسعار الأسمدة الكيماوية مستويات بالغة الارتفاع ، زاد اهتمام الزراع بتسميد أراضيهم بالسماد العضوى ، واجتهدوا في توفيره . وقد اضطرت السكك الحديدية المصرية إلى الاقتصاد في استخدام الفحم كوقود ، لندرتة وارتفاع ثمنه وصعوبة الحصول عليه ، والاستعاضة عنه بأنواع أخرى من الوقود ، كالكسب والملازوت .

على أن تطبيق مبدأ الإحلال ، لا يقتصر أثره في سلوك الفرد ، وفي نوع النهج الذي يتخذه ، وإنما يتجاوز هذا الحيز الضيق إلى حيز أوسع ، هو نشاط الجماعة بأسرها . وذلك لأن الموارد الإنتاجية ، على الرغم من جمود بعضها ، وعدم قابليتها للحركة والانتقال ، في الآجال القصيرة ؛ إلا أن جانباً هاماً منها ، يستطيع أن يتحول من بعض مرافق الانتاج ، إلى مرافق أخرى ، تدعو إليها حاجة الجماعة ، وتقتضيها تطورات حياتها . والعامل الذي يرتكن عليه في إجراء هذا الإحلال ، لاستخدام الموارد وتوجيهها

لتحقيق أغراض جديدة ، هو ما يسجله جهاز الأثمان في الأسواق ، وخاصة في البورصات . فلو هبط الثمن العالمى للقطن ، دون مستواه العادى ، ودون أن يحدث تغير فى أحوال الطلب ، فإن معنى ذلك أن الكميات المنتجة منه قد فاضت عن الحاجة ، ولهذا يعتمد المنتجون الى استغلال أراضيهم لإنتاج محاصيل أخرى ، لم تتعرض أسعارها للانخفاض. ولو سجلت أسعار المنسوجات القطنية هبوطاً مستمراً ، بينما سجلت أسعار المنسوجات المنتجة من الحرير الصناعى ، ارتفاعاً مستمراً ، فإن موارد الإنتاج تتحول رويداً من إنتاج النوع الأول من المنسوجات ، لتستخدم فى إنتاج النوع الثانى منها .

ويعول رجال الأعمال عادة ، على دراسة اتجاهات أسعار الأسهم ، فى أسواق الأوراق المالية ، ليتبينوا لأنفسهم ، مدى تحول الطلب عن منتجات بعض الصناعات ، ومدى إقباله على منتجات الصناعات الأخرى ، أو مدى وفرة المعروض من منتجات بعض الصناعات ، ونقص المعروض من منتجات صناعات أخرى . وذلك لأن أسعار الأسهم ، إذا أبعدت عنها جميع العناصر الوقية ، التى تشوبها بسبب المضاربة ، تعد دليلاً هاماً ، يمكن على ضوءه التعرف على أحوال مختلف الصناعات ، وتبين الاتجاهات المستقبلية التى يمكن أن تتجه إليها . ولهذا فإن هناك فرصة سانحة ، يستطيع معها رجال الأعمال ، أن يحولوا موارد الإنتاج من الصناعات التى

طال اتجاه أسعار أسهمها الى الهبوط ، الى الصناعات التي تستمر
أسعار أسهمها في الصعود ؛ مما يدل على تحول الطلب تحولاً ثابتاً
عن منتجات النوع الأول من الصناعات ؛ وإقباله على منتجات النوع
الثاني من الصناعات .

وما يحدث من إحلال الموارد مكان بعضها وتحويلها من عمل
إلى آخر ، في النظم الاقتصادية الحرة ، يحدث أيضاً في ظل النظم
الديكتاتورية ، دون أن يكون لجهاز الثمن أثر في ذلك . فقد ترى
السلطات في النظم الجماعية ، أن تضيق من إنتاج سلع الاستهلاك ،
لتستخدم الموارد الفائضة ، في إنتاج أدوات الإنتاج ، أو المهمات
الحربية . وقد يؤدي هذا التحويل للموارد ، إلى تحميل أفراد
الشعب تضحيات جسام ومشقات بالغة . ولكن كل ذلك لا يشفع
في تغيير الخطة ، التي ترى السلطات تنفيذها . ولهذا فإن الاحلال ،
لا يتم في هذه الحالة ، نتيجة سعى من جانب الأفراد ، لتحقيق أكبر
قدر من المنافع ، أو لتفادي أكبر قدر من التضحيات ، وإنما يتم ،
نتيجة قرار تتخذه السلطات المسؤولة ، لإنفاذ الخطة الاقتصادية
والسياسية ، التي ترى هذه السلطات أن صالح الجماعة ، يقتضي العمل
بها ؛ دون أن يكون هناك مقياس يمكن الالتجاء إليه ، للتحقق عما
إذا كانت الخطة المفروضة تتفق مع صالح الجماعة ، أو لا تتفق معها .

٥ — خاتمة

وهنا ينتهى بنا المطاف إلى تحديد معالم الاقتصاد كعلم ، وإبراز
أخص طبائعه ومميزاته ، وتبيان كنهه المشاكل التى ينطوى عليها .
فلولا ندرة الطيبات التى تتزاحم عليها رغبات الناس ، ولولا ندرة
الموارد الإنتاجية ، التى تتنافس للظفر بها مختلف المشروعات ، ولولا
ذلك التقدم الدائب ، الذى ينهض بحياة الجماعات الإنسانية ، ويرفع
مستوى عيشها إلى مراتب أعلى من الوجود ، ولولا ما يتفق عنه
هذا التقدم . من ظهور حاجات جديدة لم تكن معروفة من قبل ،
أو من زيادة إلحاح حاجات معروفة ، كانت القدرة على إشباعها
محصورة فى طبقات قليلة العدد ، لا تمثل الجماعة الإنسانية ، تمثيلاً
صحيحاً دقيقاً ؛ لولا هذا كله ، لما كان هناك ما يدعو إلى بذل الجهد
لدراسة الحياة الإنسانية ، من حيث مظهرها الاقتصادى ، ولما كان
هناك ما يدعو إلى تخصص العلماء ، فى هذه الناحية من فروع
الثقافة .

فالالاقتصاد إذن دراسة موضوعية بحتة ، تقوم على أساس هذه
الندرة . للموارد والطيبات ؛ وهى تهدف إلى اكتشاف الأسباب
التي تدعو إلى وجودها ، كما تهدف إلى البحث عن العوامل التى
تخفف من أعبائها ووطأتها . ولكن هذه الدراسة الموضوعية ،
التي تنظر إلى الأشياء كما هى ، وتأخذها فى اعتبارها على علاتها ،

ليست قاصرة على فحص الظواهر الاقتصادية ، من ناحيتها المادية ؛ لأنها تتناول تحليل هذه الظواهر من النواحي النفسية أيضاً . وقد يكون للعوامل النفسية ، التي تسيطر على الأفراد والجماعات ، وتملي عليهم أنواعاً معينة من السلوك ، الأثر الأكبر والأخطر ، في الاتجاهات التي يتجه إليها النشاط الاقتصادي .

وإذا كان للعوامل النفسية ، هذا الدور الخطير في توجيه النشاط ، وتحديد الأهداف ؛ فإن للعوامل الاجتماعية الأخرى ، وهي التي تكيف ميول الأفراد ، وتحدد أذواقهم وعاداتهم ، وتؤثر في تفكيرهم واتجاهاتهم ، أثراً بالغاً ، في تعيين القالب الذي تتشكل وفقاً له الحياة الاقتصادية ، في كل زمان ومكان . فلسنا إذن بصدد دراسة جافة ، تعنى باستنباط القوانين العامة الشائعة ، التي قد تسفر عنها فنون الإنتاج ونظمه وأساليبه ، أو التي قد يسفر عنها سلوك الأفراد وما يدفعهم إليه من بواعث وحوافز ؛ ولكننا حيال نطاق من البحث والدراسة ، أرحب وأوسع ، يضم بين جنباته ، كل ما يؤثر في نوع الحياة الانسانية ، ويخفضها لكافة عوامل التغيير والتبدل .

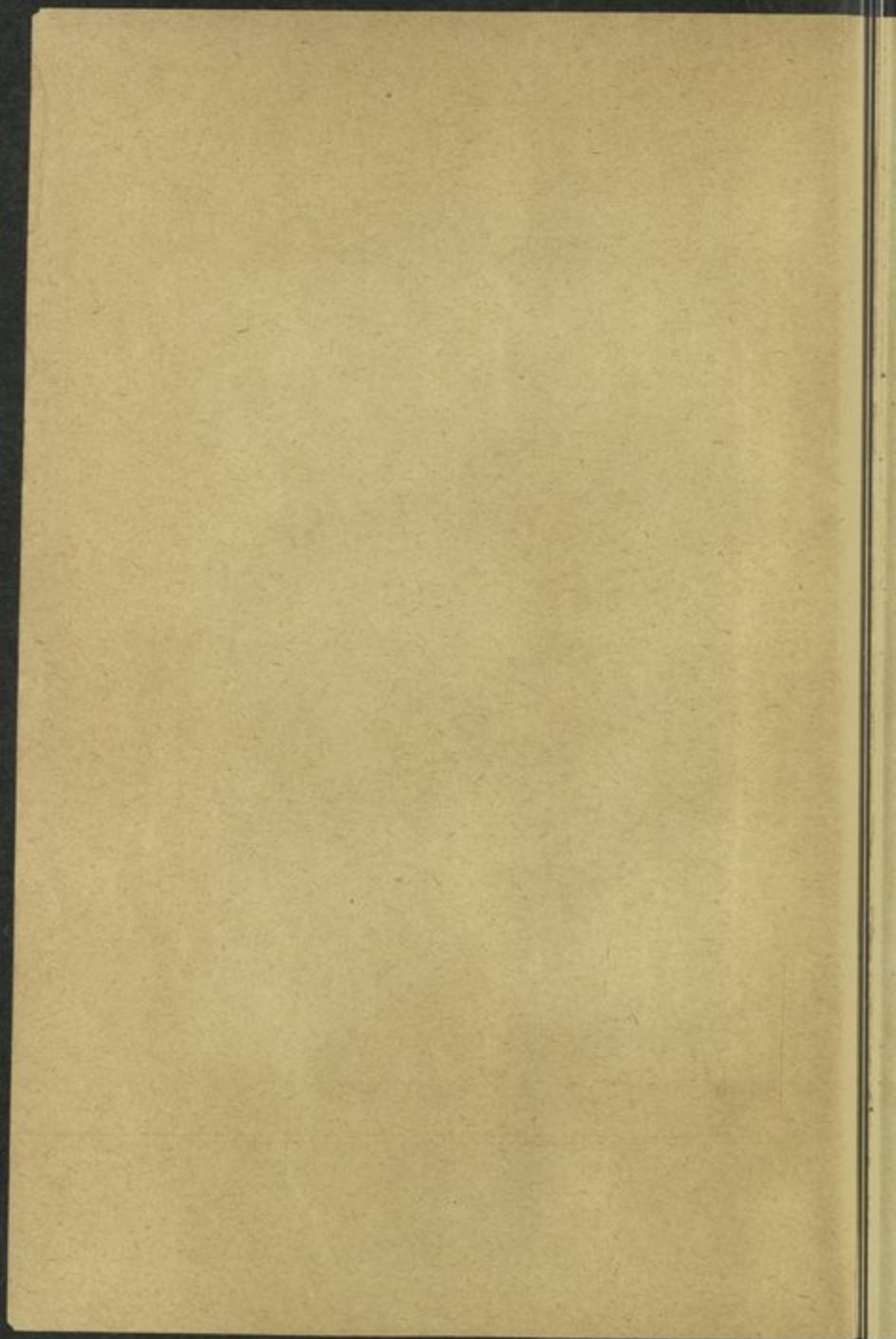
ولعل هناك صعوبة تواجه الكثيرين من الاقتصاديين ، إذ يعتبرون أنفسهم غير أحرار في تعيين الأهداف وتحديد المرامي الإنسانية ، التي يجب أن يتجه إليها النشاط . وذلك لأن مناقشة الأهداف والمرامي ، مناقشة عليية سليمة ، خالية من التحزب

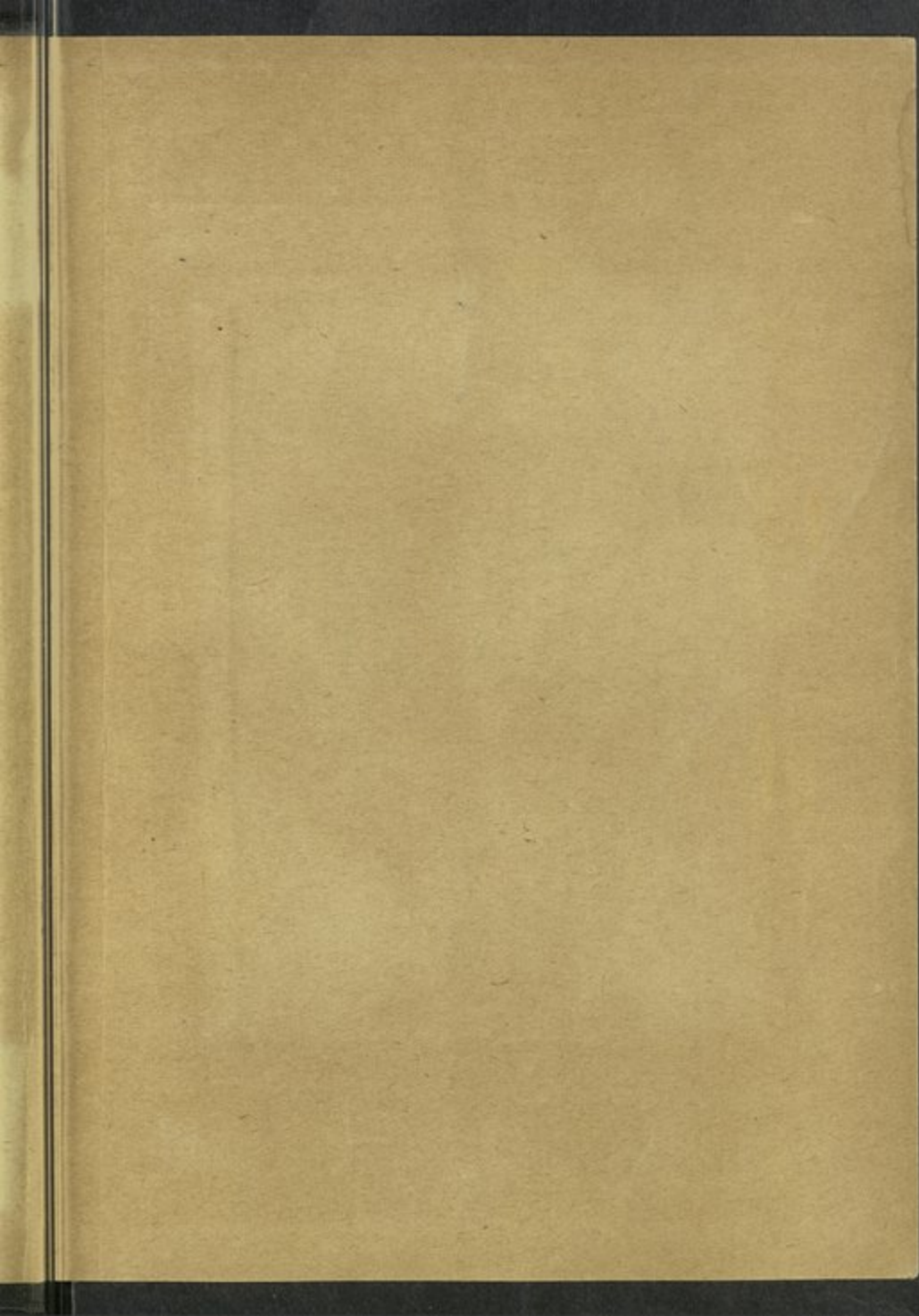
والهوى ، تقتضى وجود معايير ثابتة ، يمكن للعباء أن يلجأوا إليها ، لتفضيل خطة على أخرى . كما أن الاقتصاديين ، ليسوا فى حل من إصدار قرار ، يتناول تقوياً أخلاقياً لنواحى السلوك ، التى يمكن للأفراد أو الجماعات أن يأخذوا بها . لأن مثل هذا التقويم ، لا يستند الى أساس علمى صريح يمكن الاطمئنان له . ومع ذلك فإننى أشعر شعور الواثق ، بأن النظم الاقتصادية والسياسية ، التى كان ينظر إليها الحالمون الخياليون ، بأنها نظم مثلى ، تحقق كل معنى من معانى الرفاهة ، وتخلق عالماً أفضل ، يعمه روح الإخاء والمساواة والديموقراطية ، قد أسفر العمل بها ، وانتهت تجربتها الى نتائج جلية تدل دلالة واضحة ، على أن هذه الأحلام ، التى فاض بها الخيال ، قد انقلبت الى حقائق ، تنطوى على كل ما يناهض الإخاء والمساواة والديموقراطية . فهل يسع الاقتصادى بعد ذلك ، أن يتمسك بما درج عليه الاقتصاديون ، وما اتخذوه لأنفسهم عرفاً مرعياً ، فيقف مكتوف اليدين ، يناقش طبيعة النظم ، ويدرس ميكانيكيتها وديناميكيتها ، ثم لا يلوى على شئ بعد ذلك ، لأن تقدير الحرية أو تقدير العبودية ، أمر لا يمت الى طبيعة الدراسة الاقتصادية ؟ .

إن الدراسة الاقتصادية ، تقوم على المفاضلة بين مختلف مناهج السلوك ، فيما يتعلق بالموارد والطبقات ، وتعمل هذه الدراسة على جهاز الأثمان ، كأداة تستند إليها فى تعيين أفضل مناهج السلوك لكل فرد . ولكن الدراسة الاقتصادية ، لا يقتصر مجالها فقط ، على مقارنة

المنافع بالتضحيات ، مادام يمكن تقدير هذه المنافع والتضحيات ،
تقديراً نقدياً . فلقد تعرض الاقتصاديون للموازنة بين المنافع
والتضحيات على ضوء المتع الحقيقية ، التي يشعر بها الفرد ، نتيجة
ظفره بالمنافع ، وعلى أساس الحرمان الحقيقي الذي يعانيه الفرد ،
نتيجة اقباله على تحمل التضحية . وإذا كان الاقتصاديون ، يفرقون
بين نفقة الانتاج النقدية ، ونفقة الانتاج الحقيقية ، وإذا كانوا
يؤثرون الاعتماد على النوع الأول من النفقات ، لأنه من المستطاع
قياسه قياساً كمياً ، أفلا يجب علينا أن نتعرض للنفقات الحقيقية ،
التي يسفر عنها العمل ، بنظام اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي معين ،
والتي يسفر عنها الإصرار على الاعراض عن غيره من النظم ، حتى
ولو لم يكن في استطاعتنا ، تقدير هذه النفقات تقديرأ كمياً دقيقاً ؟

5,8176







AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT

